

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

Algeria.........1$.	Lebanon....1000L.L.
Austria.........26S.	Libya...L.Din. 0.75.
Bahrain....0.75Din.	Morocco.....15.00Dh.
Belgium.......50 BFr.	Netherlands.......3FL.
Bulgaria.........50Leva	Oman........1.5 Rials.
Cyprus.........C£1	Palestine.........1$.
Denmark.......10DKr.	Qatar........10 Rials.
Egypt.......E.P.5.000	Russia.............1$.
France.........8Fr.	Syria........150 SL.
Finland.........13F.M.	Spain.......200 Ptas.
Germany.....2.5DM.	Saudi Arabia....10. R.
Greece...........300Dr.	Sweden......12SKr.
Hungary.........140Ft.	Switzerland.....25 SFr.
Iraq............1$.	Turkey.....T.L.10.000.
Ireland.........IR1£.	Tunisia....1.000 Din.
Italy...........2,400Lir.	U.A.E...........10Dirh.
Jordan...........1JD.	U.S.A.......2$.
Kuwait.........500Fils.	Great Britain......1£.

المجلد الاول - العدد الاول - تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ Vol.1 No.1 October 1993

سماسرة يجولون المهاجر بحثا عن تفويضات وتوكيلات

لبنان برسم البيع!

■ هل تحول لبنان من ساحة مفتوحة لاشتعال كل أنواع الحروب فوقها، الى ساحة معروضة في سوق البيع لكل من يريد ان يشتري؟

ان قراءة متأنية لتحقيق «الميزان» المنشور على الصفحتين ٢ - ٣، تشير الى ضرورة ان يقدم أحد اصحاب الضمائر من اهل المسؤولية، على قرع جرس الخطر، منذرا ومحذرا، من ان تصبح الاراضي اللبنانية لغير اللبنانيين، اذا ما استمرت عجلة البيع والشراء على وتيرتها المتسارعة.

لقد افقرت الحروب التي دارت على الساحة اللبنانية، اللبنانيين، الى درجة ان الطبقة المتوسطة انتهت الى غير رجعة، واصبح هناك طبقة اثرياء الحرب (بين خمسة وعشرة في المائة) وطبقة الفقراء، وهم اما مهجرون يملكون اراض ولا يستطيعون الوصول اليها، وان وصلوا نراهم لا يستطيعون استثمارها لأنهم لا يملكون شيئا، واما يائسون فقدوا الامل بمستقبل وجودهم في الوطن، فقرروا البيع والهجرة، واما طامعون بتحقيق ثروة فيبيعون ما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم لمن يدفع اكثر. كل هذه الاوضاع باتت تشكل خطرا على الوجود اللبناني في لبنان، وعلى الارض اللبنانية في المحافظات الخمس من الشمال الى الجنوب.

ويلاحظ حاليا وجود كثرة من سماسرة العقار، ينتشرون في كل المناطق وفي المهاجر القريبة والبعيدة بحثا عن تفويضات وتوكيلات تسهل عمليات بيع الارض وتسجيلها.

والمعروف ان قانون تملك الاجانب في لبنان ليس صارما، بحيث يعجز الدولار عن اختراقه وتطويعه. والمؤلم ان الكثير من اللبنانيين صاروا يفضلون تكديس الدولار على الاحتفاظ بصك الملكية.

والاحصاءات الاخيرة حول تملك الاجانب في لبنان خلال عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣، أظهرت انهم في سنة واحدة تملكوا سبعة في المائة من مجموع مساحة الجمهورية اللبنانية.

هذه المعلومات حتى تاريخ ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣.

مداكشة عقارية بين لبنان وتركيا!

أعاد نائب زحلة جورج قصارجي فتح ملف مغلق منذ سقوط حلف بغداد وانتهاء عهد كميل شمعون في عام ١٩٥٨. ويتعلق الموضوع بمبادلة أراض تملكها عائلات لبنانية في تركيا وأراض يملكها أتراك في لبنان.

فقد رفع النائب الزحلاوي كتابا الى وزير الخارجية فارس بويز يحثه فيه على اعادة فتح الملف والاتصال بالحكومة التركية لهذا الغرض.

ويسمي كتاب نائب زحلة الى وزير الخارجية بعض العائلات اللبنانية التي تملك اراض شاسعة في دولة تركيا، ولديها أوراق ثبوتية تؤكد هذه الملكية. ومن العائلات التي يسميها النائب قصارجي عائلته (وهو من أصل أرمني) بالأضافة الى عائلة الداعوق وعائلة الجميل وعائلة فرعون وعائلة ديب.

ويقول الكتاب الموجه الى وزير الخارجية: «كذلك فان أراض لبنانية في البيرزة وزحلة وغيرها من المناطق اللبنانية ما زال الاتراك يملكونها. ولقد تنبهت الدولة اللبنانية الى هذا خلال عهد الرئيس الراحل كميل شمعون، ووضعت دراسة استبدال لهذه الاراضي تم بين الحكومتين اللبنانية والتركية، لكن هذا الاجراء لم يستكمل. وما زال الملف في وزارتكم كما اعتقد».

وناشد نائب زحلة وزير الخارجية ان يستعيد هذا الملف ويضعه تحت الدرس «والاتصال بالحكومة التركية لاستعادة أراض لبنانية نحن بأمس الحاجة اليها»!

سلة الاخبار

مرسيدس فلسطين

فور التوقيع على الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي في واشنطن، خف السادة غرغور، وكلاء سيارات مرسيدس في لبنان، الى المانيا لتجديد وكالة مرسيدس فلسطين باسمهم، باعتبار انهم وكلاء الشركة الالمانية في فلسطين اثناء الانتداب البريطاني وقبل قيام دولة اسرائيل. وكان آل غرغور قد حصلوا على وكالة مرسيدس في فلسطين قبل عام ١٩٤٠، ثم انتقلوا الى لبنان بعد قيام الدولة الاسرائيلية في عام ١٩٤٨، وأصبحوا وكلاء للشركة الالمانية هناك.

ديون الآغا خان

مجموعة «سيغا» الايطالية للفنادق الفخمة التي يملكها الآغا خان (الزعيم الديني للطائفة الاسماعيلية البالغ تعدادها في كافة أنحاء العالم ١٥مليون شخص) تفاقمت خسائرها في النصف الاول من هذه السنة بحيث تضاعفت عما كانت عليه قبل سنة بالغة ٧٠ مليون دولار (١١٠ مليار ليرايطالي على سعر الصرف ١٥٧١ ليرايطالي للدولار).

لكن مجموعة الآغا خان تتوقع ان تتقلص خسائرها عما كانت عليه في عام ١٩٩٢، بانتظار ان ترتفع مبيعاتها خلال الخريف الجاري. وقد ارتفعت ديون المجموعة للمصارف من ٦١٨ مليون دولار الى ٦٤٣ مليون دولار، كما ارتفعت رسوم التمويل بنسبة ٨٤ في المائة بالغة ٥٥ مليون دولار.

وكانت مجموعة الآغا خان قد توقفت عن دفع الفوائد على الديون المصرفية (وان كانت ما تزال تدخلها في ميزانياتها) بانتظار ان ينجز البنك التجاري «ميديوبانكا» خطة لاعادة جدولة الديون.

من اجل حفنة دولارات

اختير الممثل الاميركي والمنتج السينمائي المعروف كلينت أيستوود الذي ذاع صيته بعدالدور الذي لعبه في الفيلم المعروف باسم «من اجل حفنة من الدولارات» (بور ان بويني دي دولاري)، ليرأس هيئة التحكيم في مهرجان «كان» للسينما للعام ١٩٩٤.

وقد جاء اختيار ايستوود في أجواء صراع ثقافي حاد (بالاضافة الى الصراع التجاري في «غات») بين فرنسا والولايات المتحدة، امتد الى صناعة السينما. ويبدو ان الفوز حتى الآن من نصيب «حفنة الدولارات».

شكوى أوروبية من تحوّل كلينتون الى بيّاع طائرات

■ تردد في بروكسل ان هيئة السوق الاوروبية المشتركة، سوف تتهم الولايات المتحدة الاميركية بخرق اتفاقات التجارة العالمية، وخصوصا اتفاق الطيران المدني المعقود في السنة الماضية في اطار الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (غات)، لتأمين بيع ٦٠ طائرة اميركية الصنع الى المملكة العربية السعودية بمبلغ ٦ مليارات دولار.

وينتظر ان يتقدم ممثلو السوق الاوروبية بشكوى لدى نظرائهم الاميركيين في اجتماع يعقد في واشنطن هذا الاسبوع، مفادها ان الولايات المتحدة «قدمت اغراءات خاصة» لحث السعودية على شراء طائرات اميركية بدل طائرات «اير باص» الاوروبية.

والمعروف ان الرئيس الاميركي بيل كلنتون قد اتصل شخصيا بالملك فهد بن عبدالعزيز في وقت سابق لهذه الغاية.

وكان جان بيرسون المدير التنفيذي لمجموعة «اير باص» الاوروبية، قد وجه رسالة الى السير ليون بريتان، المفوض التجاري للسوق، يعلمه فيه عن زيارة يقوم بها وزير النقل الاميركي فدريكو بينا الى المملكة العربية السعودية مع مدير هيئة الطيران المدني الاتحادي دافيد هنسون لتوقيع اتفاقية ثنائية جديدة تتعلق بالطيران المدني بين البلدين. وتخشى السوق الاوروبية ان تكون الولايات المتحدة قد قامت بضغط سياسي على الحكومة السعودية لحملها على شراء طائرات اميركية بدل الطائرات الاوروبية.

وكانت صحيفة «النيويورك تايمز» اول من اشار الى المكالمة التلفونية التي اجراها الرئيس الاميركي مع العاهل السعودي.

هشام ناظر في لندن:

هاجس المملكة السعودية أمن الطلب النفطي

«صفحة ٨»

من «ميريل لينش» إلى ... «ميريل لينش»

■ اختار حاكم مصرف لبنان (البنك المركزي) رياض سلامة شركة «ميريل لينش» المالية الاميركية لتقوم مع بنكين فرنسيين هما «باريبا» و«اندوسويز»، بتقديم المشورة للحكومة اللبنانية حول تسويق سندات الخزينة اللبنانية بالدولار في الاسواق المالية الاوروبية.

والمعروف ان حاكم مصرف لبنان نفسه كان يعمل لدى شركة «ميريل لينش» في باريس قبل اختياره من قبل رئيس الحكومة رفيق الحريري خلفا للشيخ ميشال الخوري في حاكمية البنك المركزي.

وتبلغ قيمة السندات التي تنوي الحكومة اللبنانية تسويقها عن هذا الطريق ٣٠٠ مليون دولار، وهي تعتبر أول دين خارجي يذكر يترتب على لبنان منذ ان قام كدولة مستقلة. اذ ان الديون المترتبة على الحكومة في فترة الحرب منذ ١٩٧٥ هي ديون داخلية محررة بالليرة اللبنانية.

وكان عزم الحكومة الحريرية على تحرير سندات بالدولار قد أخذ جدلا طويلا في اللجنة المالية في مجلس النواب وفي الهيئة العامة للمجلس قبل اقرار السماح للحكومة بذلك في نطاق ضيق وبنسبة محددة لا تتجاوز ١٥ في المائة من مجموع الاقتراض المطلوب.

وبما انه ليست للبنان سوابق في الاستدانة من الخارج، فان الاسواق المالية العالمية ليس لديها تصنيف له من حيث موثوقيته في سداد الديون. لكن حاكم مصرف لبنان صرح بأن عدم وجود ديون خارجية مترتبة على لبنان هو لصالحه ويثير اهتمام الاسواق المالية العالمية، بالاضافة الى ان الاقتصاد اللبناني على حد قوله لوكالة «أ. ب - داو جونز» المالية، هو اقتصاد «مدولر» اي يقوم على التعامل بالدولار بنسبة تربو على ٧٠ في المائة.

وفي رأي حاكم مصرف لبنان ان ترتيب المطلوبات بالدولار على لبنان يقلل من تأثير الدين على استقرار الليرة اللبنانية. لكن كثيرين في القطاع المصرفي اللبناني يخالفون هذا الرأي، وان كان ذلك يبدو صحيحا في المدى القريب. وقد اشترط الحاكم، بالاضافة الى بقاء الاحتياطي اللبناني مرتفعا، استمرار الوضع السياسي الراهن على حاله، اي ان تبقى حكومة الحريري ويبقى هو حاكما، لكي تبقى الليرة اللبنانية مستقرة.

وقطع حاكم مصرف لبنان الشك باليقين حول عدم عزمه على بيع الاحتياطي الذهبي اللبناني او اي جزء منه لتمويل مشاريع الأعمار، معترفا بالثقة النفسية لدى اللبنانيين في احتياطيهم الذهبي، وبأن هذه الثقة هي من الاسباب الرئيسية الداعمة لليرة اللبنانية (بالاضافة الى وجود الحريري في رئاسة الحكومة والى وجوده في حاكمية البنك المركزي).

ويقدر حاكم مصرف لبنان قيمة الاحتياطي الذهبي اللبناني بالاسعار الحالية للذهب بحوالى ٤ مليارات دولار، والاحتياطي بالعملات الاجنبية بنحو ١.٣ مليار دولار، فتكون قيمة الاحتياطي اللبناني الاجمالي ٥.٣ مليار دولار.

موارنة وحوارنة

لقاء «الميزان» مع راتب الشلاح رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

«صفحة ٥»

المشرقية الاقتصادية

الأشياء كلها تبدأ بفكرة. وبفكرة بسيطة بدأت «الميزان». وهي فكرة لبنانية تحيط إحاطة جدية بالمصلحة اللبنانية العليا في مرحلة تاريخية جديدة قادمة ما زال يكتنفها الغموض. ونقصد بذلك مرحلة السلام الآتي على المنطقة بكل ما فيها من حقائق واوهام، ومن مصالح متشابكة ومتداخلة وربما متعارضة ومتصارعة.

ومما لا شك فيه على الاطلاق ان ولوج هذه المرحلة بغير جهوزية فكرية واضحة، من شانه ان يجعل هذا الولوج متعثرا، وفي الأغلب منتقصا من الدور اللبناني المركزي في العالم العربي وفي العالم، او حتى لاغياً له. وما نشأت تلك الفكرة البسيطة التي قامت عليها هذه المطبوعة إلا لاعتقادنا بان للبنان مثل هذا الدور المركزي، وبانه على ادائه في المرحلة المقبلة يتوقف الى درجة كبيرة مستقبل لبنان ومصير اللبنانيين.

ولا يستطيع اللبنانيون بعد اليوم ان يتجاهلوا انهم جزء من منطقة اقتصادية مشرقية، وان سوريا هي العمود الفقري لهذه المنطقة الاقتصادية المشرقية، وانه لن يجدي لبنان نفعا ان يكون على تناقض مع سوريا، او ان يعالج موقعه الجديد منها بالأفكار المسبقة السابقة.

فلا احد ينكر ان هناك غوامض عديدة في العلاقة اللبنانية - السورية. كما ان هناك رواسب من الماضي لن ينفع احدا نقلها الى المستقبل على تصور لا ياخذ بالاعتبار ما استجد في العالم وفي المنطقة. لكننا نرى ايضا انه ليست بين لبنان وسوريا غوامض لا يمكن اجلاؤها بالحوار الجاد، وليست بينهما رواسب غير قابلة للزوال بالممارسة العملية النزيهة لمتطلبات التعاون والتنسيق في المرحلة الجديدة. كما اننا على ثقة بان في سوريا ولبنان مخزونا يعتد به من الحكمة والعقلانية كفيلا بنزاهة هذه الممارسة اذا وجد هناك من يتخذ من الالتواء سبيلا لمصلحة ذاتية على حساب المصالح العليا.

ودأبنا في هذه المطبوعة واملنا، ان نكون منبرا للحوار المطلوب، وان نكون مراقبا حرا ونزيها لشتى مجالات الممارسة العملية لمتطلبات التعاون اللبناني - السوري في الدرجة الاولى. وهذا لا يعني اننا سنغفل الشؤون العربية والدولية، لكننا سوف ننظر الى تلك الشؤون العربية والدولية من منظار جديد ومن زاوية مختلفة. اي اننا سننظر اليها من ضمن اطار المنطقة الاقتصادية المشرقية، ومن ضمن معايير ومقاييس فكرية خارج مفردات المرحلة السابقة وقوالبها الجامدة.

ومن أهم ما سنحرص عليه حرية التجارة، لان التجارة الحرة هي طريق التقدم، وان تبقى التجارة حرة لا بد من حوار حر وصريح بين المناطق الاقتصادية بغية ان يكون التبادل على قدر من التكافؤ والجدية في النظر الى الشراكة التجارية المتوازنة التي تاخذ في الاعتبار المصالح الحيوية للشركاء جميعا. ويهمنا من ناحية ثانية ان نستحث الحوار العربي - الاوروبي الذي لم يصبح بعد حواراً جديا، وان كان اطرافه يشعرون بالحاجة اليه بين حين وآخر. فليس حوارا، ولن يكون، اي تناول للقضايا من طرف واحد اكثر حاجة في ظرف معين الى طرح تلك القضايا. وما لم يصبح الحوار جديا، فان الاختلال في المصالح سوف يبقى قائماً، ومن شانه، بالتالي، ان يشكل عائقا جديا امام حرية التجارة.

وقد اثبتت التجارب ان اقصر الطرق لمنع الازدهار الاقتصادي او القضاء عليه في اي بلد في العالم، هو وضع العوائق المفتعلة امام حرية التجارة.

ومن نافل القول انه ليس بنافع كذلك عرض وجهة نظر واحدة في اي امر، كما انه في المقابل، لا يكتسب صفة الحوار اي تبادل غير صريح في وجهات النظر. وليس من الممكن ان يكون التبادل صريحا على منابر غير حرة او غير مستقلة. ومن هنا يكمن حرصنا على ان تكون «الميزان» مستقلة، وان تحافظ على استقلاليتها، وان تعبر عن هذه الاستقلالية باكبر قدر من الموضوعية والاحترام للراي ولصاحب الراي بصرف النظر عن اي اعتبار.

كذلك فاننا ننظر باحترام الى كافة الزميلات في البلاد العربية وفي خارجها. ولا يضيرنا ان ننقل عنها ما يستحق النقل، او ان ننقد فيها ما يستوجب النقد. ونقبل بطيب خاطر اي معاملة بالمثل.

لقد توصلنا الى هذه القناعة بعد زيارة قام بها رئيس التحرير في مطلع ايار/مايو الى السيد رفيق الحريري رئيس الحكومة اللبنانية، في مكتبه في مقر رئاسة الوزراء في بيروت، لكي يطلعه على المفهوم الذي سوف تقوم عليه الجريدة. ونقول مع الأسف ان رئيس الحكومة اللبنانية تحدث في ذلك اللقاء على موجة مختلفة. فقد زاره رئيس التحرير بصفته رئيسا للحكومة فتحدث معه بصفته رجل أعمال!

فقد قال رئيس الحكومة يومها ان اصدار جريدة يحتاج الى مال كثير، وانه لا بد لنا من ايجاد مجموعة متمكنة من رجال الاعمال تمدنا بهذا المال، وقدم مثالاً حصريا هو مجلة «الاقتصاد والاعمال».

اننا نعرف ان اصدار الصحف يحتاج الى مال، وخاصة اذا كانت الصحف المراد نشرها من طراز المشاريع الكبرى التي لا تقوى عليها الا الدول ورجال اعمال من وزن الرئيس الحريري. لكنه ايضا بامكان اي مجموعة من الصحافيين المحترمين ذوي العقول النظيفة اصدار مطبوعة فعالة باقل ما يمكن من المال. ان كثرة المال ليست شرطا حتميا لصدور صحيفة جيدة. بل قد تكون كثرة المال في حالات معينة قيدا على حرية الصحيفة واستقلاليتها، فتهزم الغاية الاساسية من صدورها، الا اذا كانت هذه الغاية تحصيل المزيد من المال لا لأي هدف سوى تحصيل المال، والامثلة كثيرة.

ونعترف ان «التنبيه» الذي وجهه الينا الرئيس الحريري (وكلمة «التنبيه» هي له) قد نبهنا الى ضرورة التأني وعدم الاستعجال حتى يكون صدورنا موثوقا كما نريده وكما تصورناه. ولهذا عمدنا الآن الى اصدار الجريدة شهرية مكثفة، لكي يتسنى لنا الوقت الكافي لاصدار مطبوعات متخصصة اخرى لها صفة الديمومة بذاتها. وعليه، فان الرئيس الحريري يستحق منا الشكر على تنبيهه هذا!

«الميزان»

دعوة الدولة الى التحرك قبل فوات الأوان

سبعة في المائة من أرض لبنان لم تعد لبنانية

نظرة على جداول احصاءات تملك الاجانب في لبنان لعام ١٩٩٣، ومقارنة بسيطة مع جداول ١٩٩٢، كافيتان للكشف عن نسبة مرتفعة تخطت فعلا الخطوط الحمر، وفاق حجمها السقف الذي تجيزه القوانين المرعية الاجراء في لبنان، مؤكدة بذلك مخاوف وهواجس وتحذيرات من هذا الواقع الجديد. كان أول من أطلقها العام الماضي، البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، ومن ثم وزراء ونواب، ومسؤولين بارزين.

فوفقا لهذه الاحصاءات والجداول، بلغ عدد الاجانب الذين تملكوا عقارات في لبنان لغاية ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ (٦١٩ أجنبيا) تملكوا مساحة ٥٥٠٨٧٧ مترا مربعا في المناطق اللبنانية كافة، في مقابل ٢٨٤ أجنبيا تملكوا ٢١٥٦٣٤ مترا مربعا في كامل العام ١٩٩٢، وبذلك حققت احصاءات ١٩٩٣ في ثمانية أشهر و٢٥ يوما زيادة من العام ١٩٩٢ في كامله بلغت ٣٣٥٢٤٣ مترا مربعا و٣٣٥ أجنبيا، لتؤكد ان عمليات تملك الاجانب قد زادت «استفحالا» وخطورة.. وتخطيا للقوانين المرعية الاجراء في لبنان.

وعمليات جمع بسيطة لاحصاءات ١٩٩٢ و١٩٩٣ تفضح أرقاما مخيفة على هذا الصعيد، وتبين ان هناك ٩٠٣ أجانب تملكوا مساحة ٧٦٦٥١١ مترا مربعا في لبنان منذ الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ولغاية ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، اي ما يعادل ٧٪ من مساحة الاراضي اللبنانية عامة، و«الخير لقدام»، على رأي أحد المطلعين على الحركة العقارية في لبنان.

والملفت في هذه الاحصاءات ايضا، التي تظهر في مرحلة دقيقة والبلاد منشغلة بانعكاسات اتفاق «غزة - أريحا» وتحديدا في امكانيات فرض «التوطين» كواقع جديد.

وفي وسط هذه التطورات والمخاوف، والهواجس من انعكاساتها، تأتي احصاءات وأرقام على شموليتها واتساعها للجنسيات، عربية وغير عربية، تبرز جنسية محددة بأرقام نافرة على «ضخامتها»...ولتظهر أرقام تملك الفلسطينيين وهي تتصدر لوائح تملك الاجانب بنسب كبيرة تتفوق على ما عداها، وتشكل ثقلا كبيرا وطاغيا في مناطق معينة مثل بعبدا وبيروت والجنوب والبقاع... ولتعزز المخاوف من التوطين... وليجد اللبنانيون بلادهم فجأة وقد تملك فيها ٣١٤ فلسطينيا مساحة ٢٠٣٧٦٦ مترا مربعا بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ أي ما يعادل نسبة ١٪ من مساحة لبنان، و٢٦٪ من مجموع تملك الاجانب فيه.

علما ان احصاءات تملك الاجانب في لبنان، وتحديدا الفلسطينيين ، قبل عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ غير دقيقة وشبه مفقودة، ويعود ذلك الى تلف المصنفات العامة التي تتناول الاوضاع والملكيات العقارية للاجانب وجنسياتهم والمساحات التي تعود اليهم ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٨، ولفقدان المستندات والمصنفات المتعلقة بعمليات التملك التي حصلت بين ١٩٧٨ و١٩٩١، وبذلك بات متعذرا معرفة هذه المساحات لغاية ١٩٩١، وبات على الدولة اعادة تنظيم المصنفات المركزية مع اضافة المستجدات في السنوات الاخيرة.

وان كان بعض خبراء الحركة العقارية يشيرون الى ان حركة شراء العقارات في لبنان كانت شبه مشلولة أثناء سنوات الحرب. الا ان هذا لم يمنع حصول بعضها ، وخصوصا من قبل الفلسطينيين الذين اشتروا عقارات في الجنوب والبقاع، ولا احصاءات في هذا المجال.

ويشير مصدر مطلع لـ «الميزان» الى ان «منظمة التحرير الفلسطينية» توجهت خلال فترات طويلة لشراء عقارات في بعض المناطق وتحديدا في بعبدا (الشوف ، عاليه وبعبدا) والجنوب والبقاع، بحيث كلفت بعض عناصرها (زياد وناجي وبلال العلي) لشراء عقارات في تلك المناطق وبيعها لفلسطينيين فقط... هذا الوضع، جعل اللبنانيين يهربون من تلك المناطق ومن التملك فيها، على اعتبارها منطقة تجمع فلسطينية، مما خفض اسعارها وجذب اليها الفلسطينيين اكثر فاكثر.

يتبين من ذلك كله، ان المساحات التي استملكها الاجانب في لبنان والفلسطينيون تحديدا، في ظل فقدان المصنفات، اكثر بكثير مما تشير اليه الاحصاءات المتوافرة في الدوائر العقارية، في ظل الفلتان والفوضى والرشوة التي كانت تعم البلاد والادارات على السواء، وتمنع تطبيق القوانين والرقابة . علما ان قوانين تملك الاجانب في لبنان سهلت عملية الفوضى، نظرا لمرونتها وتساهلها مع رعايا الدول العربية، فهي وان كانت متشددة في بعض نواحيها، الا انها لم تتمكن من ضبط عملية تملك الاجانب نظرا لمرونتها ومطاطيتها الامر الذي سهل عملية القفز فوقها بشكل واسع، خصوصا أثناء الحرب وما بعدها.

وما زاد الوضع تعقيدا، هوفقدان المصنفات المتعلقة بتملك الاجانب، والذي حال من دون تطبيق القوانين لناحية معرفة المساحات التي تملكها الاجنبي والتي على أساسها يعطى افادة الاذن لشراء عقار، كما تعذر على امانات السجل اعطاء افادات عن تملك او عدم تملك الاجنبي او اي احصاء في شأنها.

وقد رأى بعض الخبراء انه لتفادي خطر تملك الاجانب في لبنان، كان يفترض الغاء الاستثناءات التي يمنحها القانون لرعايا الدول العربية، ومعاملتهم بالمثل، وبالعودة الى تطبيق مبدأ حصر الموافقة على بيع الاجنبي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، وبغالبية ثلثي الأعضاء اي ان تتم عمليات تملك الرعايا العرب تماما بالمرسوم شأنهم في ذلك شأن الاجانب غيرالعرب.

وحيال هذا الوضع ، وفي انتظار اجراء مسح شامل في لبنان للمساحات التي يملكها الاجانب ، لجأت وزارة المال، الى تدبير التعهد منذ بداية العام الحالي محاولة بذلك الحد من الفلتان وضبط عملية تملك الاجانب من خلال التشدد في شروطها، حصرت عمليات نفي الملكية في المديرية ، بعدما كانت تتم في الدوائر العقارية الموزعة، في كل المناطق اللبنانية، بحيث يعلن المشتري في هذا التعهد انه لا يملك لا هو ، ولا زوجته، ولا اولاده القاصرين سوى هذه المساحات ولا اي حقوق غير عقارية في الاراضي اللبنانية.

ولجأت مديرية العقار الى هذا التدبير لعدم تمكن اصدار افادات نفي الملكية من قبل امانات السجل العقاري لعدم توافر الاحصاءات فيها ولتلف مصنفاتها، اما المديرية فبامكانها اصدار هذه الافادات من خلال المصنفات المتواجدة لديها، وبواسطة جهاز الكومبيوتر، وفي هذه الافادة تعهد يقضي بأن يصرح الراغب في الشراء من غير اللبنانيين انه لا يملك مساحات عقارية تخالف القوانين اللبنانية تحت طائلة مصادرة الدولة للمساحات التي تزيد عن المسموح به قانونيا. وهو ٣ الاف متر مربع للشخص الواحد ، ولزوجته ولأولاده القاصرين... كماينص القانون ان لا تتعدى مساحات تملك الاجانب الـ٥٪ من مساحة اي محافظة .

الا ان هذا التدبير ألغي ابتداء من شهر اب/اغسطس الماضي واوقفت عمليات بيع العقارات لغير اللبنانيين، حيث اثار وزير السياحة نقولا فتوش هذا الموضوع في مجلس الوزراء وقال ان تدبير الدوائر العقارية الاخير باعطاء شهادات التعهد في المديرية مناف للقوانين ، وطلب تطبيق القانون لناحية الحصول على افادات التعهد في امانات المناطق.

وما كان من مجلس الوزراء الا ان اصدر قرارا بوقف هذا التدبير ، وكان من شأن هذا القرار ان يسبب تراجعا في قيمة الرسوم المحصلة في الدوائر العقارية في شهري اب/اغسطس وايلول/سبتمبر بشكل لافت، حيث بلغت قيمة الرسوم المستوفاة حتى شهر آب/اغسطس ١٩٩٣(٩٧) مليارا و٢٨٥مليون ليرة مقابل ٤١ مليار و٦٤٤ مليون ليرة للفترة ذاتها عام ١٩٩٢، اي بزيادة ١٣٣.٥٤٪.

في حين بلغت قيمة الرسوم المحصلة في الدوائر العقارية خلال شهر اب/اغسطس الماضي، ١٣ مليارا و٨١٨ مليون ل.ل اي ما يوازي ٨ ملايين دولار مقابل ١٥ مليارا و٨٩٤ مليون ليرة لبنانية، لشهر تموز/يوليو اي بتراجع قدره مليارا ليرة اي ما يفوق المليون و١٠٠ الف دولار، وبنسبة ١٥٪.

وعلق مصدر مطلع أمام «الميزان» الى انه يفترض بمجلس الوزراء ان يأخذ قرارات تتعلق بايقاف عمليات البيع لفلسطينيين على أثر «اتفاق غزة - اريحا»، لا ان يوقفوا تملك الاجانب العرب رمة، لأن ذلك يوقف الرأسمال العربي ، ومعاملات الشراء وبالتالي يوقف المردود المالي لصندوق الخزينة ولا

جدول تملك الفلسطينيين في لبنان بين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لغاية ٢٥ ايلول/ سبتمبر

السنة	١٩٩٢		١٩٩٣ لغاية ايلول/سبتمبر		مجموع تملك الفلسطنيين ١٩٩٢ - ١٩٩٣	
المنطقة	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد
بعبدا	٢٧٢٨٢	٢٦	٥٦٤٤١	٨٤	٨٣٧٢٣	١١٠
المتن	٧٣٨٢	١٦	٣٢٩٤	٢٩	١٠٦٧٦	٤٥
كسروان	–	–	١٢٢٤	١	١٢٢٤	١
بيروت	٢٢٦٩	١٥	٢٣٩٠	٢٩	٤٦٥٩	٤٤
الشمال	–	–	٥٣٢١	٥	٥٣٢١	٥
البقاع	١٤٤٤٤	١٠	٢٥٧٨٦	٢٧	٤٠٢٣٠	٣٧
الجنوب	١٢٥٠٨	٢٩	٤٥٤٢٠	٦٧	٥٧٩٢٨	٩٦
المجموع	٦٣٨٨٥	٩٢	١٣٩٨٧٦	٢٢٢	٢٠٣٧٦١	٣١٤
النسبة المئوية من مجموع تملك الاجانب في لبنان	٣٢٪	٣١٪	٢٥٪	٣٥٪	٢٦٪	٣٤٪

جدول تملك الاجانب في لبنان

المنطقة / الجنسية	بعبدا		المتن		بيروت		كسروان		الشمال		البقاع		الجنوب		المجموع		النسبة المئوية		مجموع ١٩٩٢		النسبة المئوية لعام ٩٢	
	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
فلسطيني	٨٤	٥٦٤٤١	٩	٣٢٩٤	٢٩	٢٣٩٠	١	١٢٢٤	٥	٥٣٢١	٢٧	٢٥٧٨٦	٦٧	٤٥٤٢٠	٢٢٢	١٤٠٤٠٠	٣٦	٢٦	٩٢	٦٢٧٠٠	٣٠,٦٣	٣٢
سوري	١٤	١٣٥٥٧	٤١	٧٣٥٧	٥٢	١١٤١٣	٩	٣١٩٢	٧	٢٥٨٤	٥	٨٣٦٢	–	–	١٢٨	٤٦٤٦٥	٢٠.٦	٨.٤٣	٧٥	٢٥٣٠٥	٢٥	١١.١٦
كويتي	٥٢	٦٠٤١٢	٤	٥٨١٤	٦	غ.م	٨	٣٥٥٢	٣	٢٠٠	٤	٤٥١٩٥	٣	٢٨٦٩	٨٠	١١٨٠٤٢	١٣	٢١.٤	٣١	٤٩٧٦٧	١٢	٢٢.٨
سعودي	٣٧	٧٢٧٧٦	٢٣	٣٣٦١٤	٢٢	٥٨٩٤	٨	٢٩٥٤	–	–	–	–	١	غ.م	٩١	١١٥٢٣٨	١٤.٧	٢١	٥٠	٥٧٠٩٦	١٨	٢٦
اردني	٢	١٠٤٩	٥	١١٨٦	٦	٧١٣	١٣	٥٢٥٢	–	–	–	–	–	–	٢٦	٨٢٠٠	٤.٢	١.٤	١٥	٤٥٠٧	٥.٢٨	٢.١١
امارات -دبي	–	–	–	–	–	–	–	–	٩	٨٨٦٨	–	–	–	–	٩	٨٨٦٨	١.٤	٢	–	–	–	–
اماراتي	١٣	١٦٢٣	٦	١٨٦٥٩	١	٤٨٧	–	–	٢	٣٦٨٠	٩	٢٣٣٨١	–	–	٢١	٤٧٨٣٠	٣.٣	٩	٤	٦٦٢٨	٣.١٠	١.٤٠
مصري	١	١٧٨٤	١	٤٢	١	٨٠	١	٩٣١	–	–	–	–	–	–	٤	٢٨٣٧	٠.٦	٠.٥	–	–	–	–
قطري	٦	١٩٦٢٨	–	–	١	٢٧٨	–	–	–	–	٥	٢٢١٧٠	١	٨٠٣	١٣	٤٢٨٧٩	٢.١	٨	٣	٤٢٥٠	١.٠٥	٢
ايراني	١	١١٤٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١١٤٣	٠.١	٠.٢	–	–	–	–
عماني	=	–	–	–	١	١٣٩٢	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١٣٩٢	٠.١	٠.٢٥	–	–	–	–
عراقي	٤	٢١٠٦	٢	٧٢٢	١	٢٧٥	٢	١٠٠١	–	–	–	–	–	–	٩	٤١٠٤	١.٤	٠.٧	٩	١٤٨٤	٣.١٨	٠.٠٧
يمني	١	٩٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٩٠	٠.١	٠.١	–	–	–	–
بحراني	٦	٥٧٨٩	٢	٦٣٧٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨	١٢١٦١	١.٢	٢	٣	٣٧٢٨	١.٠٥	١.٧٥
فرنسي	–	–	–	–	٢	غ.م	١	٧٢	–	–	–	–	–	–	٣	٧٢	٠.٤	٠.٠١	–	–	–	–
ايطالي	–	–	–	–	–	–	١	٢٠٦	–	–	–	–	–	–	١	٢٠٦	٠.١	٠.٣	–	–	–	–
ارجنتيني	–	–	–	–	–	–	١	٩٠٠	–	–	–	–	–	–	١	٩٠٠	٠.١	٠.١٦	–	–	–	–
المجموع	٢١١	٢٣٦٣٩٨	٩٣	٧٧٠٦٠	١٢٢	٢٢٩٩٦	٤٥	١٩٧٨٤	٢٦	٢٠٦٥٣	٥٠	١٢٤٨٩٤	٧٢	٤٩٠٩٢	٦١٩	٥٥٠٨٧٧	١٠٠	١٠٠	٢٨٤	٢١٥٦٣٤	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية	٣٥	٤٣	١٦	١٤	١٩	٥	٧	٤	٤	٣	٨	٢٣	١١	٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مجموع ١٩٩٢	٦٦	٧٦٥٤٩	٨٨	٥٣٥٢١	٣٨	١١٤٦٠	٣٤	٢٥٠٤٨	–	–	٢٨	٢٩٩٠٨	٣١	١٧٦٦٨	٢٨٤	٢١٥٦٣٤	١٠٠	١٠٠	٢٨٤	٢١٥٦٣٤	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية	٢٣.٤	٣٦	٣٠	٢٥	١٣.٥	٥.٤	١٢	١١.٨	–	–	١٥.١	١٣.٨	١١	٨.٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

لائحة تملك الاجانب في المناطق اللبنانية في أمانات:
بعبدا - المتن - كسروان - بيروت - طرابلس - البقاع - صيدا حتى ٢٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بالمقارنة مع العام ١٩٩٢

يشكل خطرا سياسيا.

والى ذلك، تدبير آخر باشرت المديرية بتنفيذه منذ مدة. ويقضي باجراء مسح شامل لملكية الاجانب في لبنان، وقد انتهت حتى الآن من محافظة البقاع وبيروت، وقريبا تنتهي في المحافظات كافة وعلى أساسها يبدأ التطبيق الفعلي لقانون التملك ، كما يجري التداول بتدبير آخر يقضي بتنظيم لائحة اسمية لمشتري العقارات من غير اللبنانيين تعرض شهريا على مجلس الوزراء بانتظار انتهاء الاحصاءات ، شريطة ان يعاد العمل بتسجيل معاملات الاجانب. ويستطيع مجلس الوزراء على ضوء هذا التدبير ان يوقف عمليات تملك الاجانب في حال بروز اية مخاطر معينة عن تملك غير اللبنانيين او في ظهور تعديات للمساحات المسموح بها قانونا...

ويبقى السؤال من يتملك في لبنان وأين؟

وفقا لجداول الاحصاءات يتبين ان المتملكين في لبنان هم من رعايا الدول العربية، وبنسبة تكاد لا تذكر من الاجانب غير العرب.

حتى ٢٥ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ بلغ عدد المعاملات ٥٩٠ معاملة في مقابل ٢٠٠ معاملة عام ١٩٩٢، اي بزيادة ٣٩٠ معاملة.

وبلغت مساحة العقارات المباعة ٥٥٠١٧٧ مترا مربعا. توزعت بحسب المناطق كالآتي:

- بيروت: ٨٨ معاملة و٢٢٩٩٦ مترا مربعا (٥٪).
- بعبدا: (وتشمل الشوف وعاليه وبعبدا والمتن الجنوبي) ٢٠٥ معاملات و٧٦٥٤٩ مترا مربعا (٣٦٪).
- المتن: (المتن الاعلى والشمالي ، امتدادا من الكلس وحتى ضبيه)، ١١٥ معاملة و٧٧٠٦٠ مترا مربعا (١٤٪).
- كسروان : (كسروان وجبيل) ٣٨ معاملة و٢٠٦٥٣ مترا مربعا (٣٪).
- البقاع : ٤٨ معاملة و١٢٤٨٩٤ مترا مربعا (٢٣٪).
- الشمال: ٢٤ معاملة و٢٠٦٥٣ مترا مربعا (٣٪).
- الجنوب: ٤٨ معاملة ١٢٤٨٩٤ مترا مربعا (٢٣٪).

اما المتملكون الاجانب، فقد بلغ عددهم ٦١٩ أجنبيا في مقابل ٢٨٤ عام ١٩٩٢ توزعوا وفق المناطق كالآتي:

- بيروت: ٢٢٢ أجنبيا توزعوا: ٥٢ سوريا ، ٢٩٥ فلسطينيا، ٢٢ سعوديا، ٦ كويتيين، ٦ اردنيين، فرنسيان، اماراتي واحد، مصري واحد، قطري واحد، عماني واحد، وعراقي واحد.
- بعبدا: ٢١١ أجنبيا توزعوا : ٨٤ فلسطنيا، ٥٢ كويتيا، ٣٧ سعوديا، ١٤ سوريا، ١٣ اماراتيا، ٦ قطريين، ٦ بحرانيين، ٤ عراقيين، اردنيان، ايراني واحد، ويمني واحد.
- المتن: ١٩٣ أجنبيا توزعوا: ٤١ سوريا ، ٢٣ سعوديا، ٩ فلسطينيين، ٥ اردنيين، ٤ كويتيين، ١٦ اماراتيا، مصري واحد، عراقيان اثنان، بحرانيان اثنان.
- كسروان: ٤٥ أجنبيا توزعوا : ٣ اردنيين، ٩ سوريين، ٨ كويتيين، ٨ سعوديين، عراقيان، فلسطيني واحد، مصري واحد، فرنسي واحد، ايطالي واحد وارجنتيني واحد.
- الشمال: ٢٦ أجنبيا توزعوا: ٩ من مواطني دبي ، ٧ سوريين، ٥ فلسطينيين، ٣ كويتيين ، ٢ من الامارات .
- البقاع: ٥٠ أجنبيا توزعوا: ٢٧ فلسطينيا، ٩ اماراتيين، ٥ سوريين، ٥ قطريين ، ٤ كويتيين.
- الجنوب: ٧٢ أجنبيا توزعوا: ٦٧ فلسطينيا، ٣ كويتيين ، سعودي واحد ، قطري واحد.

وتوزع الشارون وفق جنسياتهم كالآتي:

- الفلسطينيون: شكلوا اعلى نسبة في لبنان (٣٦٪) ، وقد ارتفع عددهم من ٩٢ فلسطينيا في كامل عام ١٩٩٢، الى ٢٢٢ حتى ايلول/سبتمبر ١٩٩٣، ليتملكوا ٢٦٪ من مجموع مساحات تملك الاجانب في لبنان، في مقابل ٣٢٪ عام ١٩٩٢ . وشكلوا ثقلا في بعبدا اولا، ومن ثم في صيدا ، فالبقاع وبيروت، شأنهم في ذلك شأن عام ١٩٩٢.
- السوريون: ويأتون في المرتبة الثانية من حيث عددهم (٦ . ٢٠٪) ، وقد ارتفع من ٧٥ عام ١٩٩٢ الى ١٢٨ عام ١٩٩٣، وشكلوا ثقلا في بيروت ، فالمتن ، فبعبدا.
- السعوديون: في المرتبة الثالثة (٧ . ١٤٪) ارتفع عددهم من ٥٠ سعوديا (١٩٩٢) الى ٩١ .(ايلول /سبتمبر ١٩٩٣)و تملكوا في شكل خاص في بعبدا (الشوف وعاليه) فالمتن وبيروت وكسروان.
- الكويتيون : في المرتبة الرابعة (١٣٪) ، ارتفع عددهم من ٣١ عام ١٩٩٢ الى ٨٠ كويتيا عام ١٩٩٣، وتملكوا كما السعوديون في بعبدا وكسروان وبيروت والمتن.
- الاردنيون: (٢ . ٤٪) ، ارتفع عددهم من ٥ الى ٢٦ عام ١٩٩٣، تملكوا في كسروان بيروت ، المتن وبعبدا.
- الاماراتيون: (٣ . ٣٪)، ارتفع عددهم من ٤ اماراتيين ١٩٩٢ الى ٢١ في ١٩٩٣، تملكوا في بعبدا، البقاع، المتن والشمال.
- قطريون: (١ . ٢٪).ارتفع عددهم من ٣ الى ١٣ عام ١٩٩٣، تملكوا في بعبدا والبقاع وبيروت والجنوب.
- العراقيون: (٤ . ١٪) جاء عددهم مواز للعراقيين الذين تملكوا عام ١٩٩٢ (٩) ، تملكوا عقارات في بعبدا، كسروان والمتن.
- امارات - دبي: (٤ . ١٪) بلغ عددهم ٩ عام ١٩٩٣ في مقابل لا شيء عام ١٩٩٢، تملكوا جميعهم في الشمال.
- بحرانيون: (٢ . ١٪) بلغ عددهم ٨، تملكوا في بعبدا والمتن.
- وتوزع الشارون الآخرون: المصريون (٦ . ٠٪)، الفرنسيون (٣ . ٠٪ تملكوا في بيروت وكسروان)، ايطالي واحد تملك في كسروان، ارجنتيني واحد ايضا في كسروان، يمني في بعبدا، عماني في بيروت، وايراني في بعبدا.

الاجانب عام ١٩٩٢

بلغ مجموع تملك الأجانب في لبنان عام ١٩٩٢ و١٩٩٣ (لغاية ٢٥ ايلول/سبتمبر ٩٠٣ اجانب تملكوا مساحة ٧٦٦٥١١ مترا مربعا، اي ما يعادل نسبة ٧٪ من مجموع مساحة الاراضي اللبنانية، وشكل تملك الفلسطينيين نسبة ١٪ من هذه المساحة خلال هذه الفترة فقط، علما ان مصنفات تملك الاجانب السابقة بعضها مفقود، وبعضها مشرذم واخرى غير دقيقة.

حسابات الحقل والبيدر في سياسة حكومة الوعود الكثيرة

«غزة - أريحا» أخذت المساعدات من درب لبنان

■ منذ ان تولت حكومة الرئيس رفيق الحريري الحكم، كانت الآمال والحسابات معقودة على اسم «رئيس الحكومة» للحصول على المساعدات التي تمكن الحكم من وضع خطة بناء شاملة لاعمار لبنان.

وكانت الاوساط السياسية اللبنانية، تعتقد ان تعيين رفيق الحريري في هذا المنصب ، وفي ذاك الوقت بالذات، (خصوصا ان اسمه طرح مرارا سابقة لرئاسة الحكومة، وكان الجواب ان أوانه لم يأت بعد)، انه يعني ان هناك «قرارا دوليا» باعادة اعمار لبنان، والخروج من اجواء ذيول الحرب نهائيا، حتى ان الرئيس الحريري نفسه، اعتقد انه قادر على الحصول على المساعدات بمجرد وصوله الى هذا المركز!

انطلاقا من ذلك، شرعت الحكومة في اعداد سياستها المالية المبنية اساسا على الحصول على مساعدات عربية وعلى تفعيل الجبايات بعد تركيز أجهزة الدولة واداراتها فعكفت اجهزة وزارة المال بالتعاون مع الرئيس الحريري على اعداد السياسة المالية ليتم اعلانها في حد اقصى في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

المساعدات

منذ البداية أخطأت حكومة الحريري في اعتمادها على المساعدات والسبب في ذلك يعود الى أمور عدة تبدأ من حرب الخليج، لتصل الى خصوصية الوضع السياسي والاقتصادي اللبناني.

-١- حرب الخليج

تعتبر حرب الخليج الثانية أكبر عملية استنزاف مالي لما يسمى «بترودولار»، فتحولت دول الخليج من دول دائنة الى دول مدينة لاول مرة في تاريخها.

فدول السعودية، والكويت والامارات، التي كانت تعرف موازناتها فوائض كبيرة، اضطرت الى الاستدانة بنتيجة الظروف العسكرية والاقتصادية التي فرضتها حرب الخليج. من هنا، صبت كل هذه الدول ، ولا تزال، اهتماماتها على تعزيز ترسانتها العسكرية كبرامج تبلغ قيمتها مليارات الدولارات ، ولا تزال منطقة الشرق الاوسط ، تسجل الى اليوم اعلى نسبة واردات الاسلحة في العالم.

-٢- عوامل خاصة بالنفط

بعد تجربة حرب ١٩٧٣، وبروز النفط سلاحا فاعلا استعملته الدول العربية في حربها ضد اسرائيل وعبرها ضد الغرب، قررت معظم دول الغرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية، التي اصابها الأذى، الا تدع هذا السلاح يشهر في وجهها وفي وجه مصالحها مرة اخرى ، خصوصا انها كانت وسط ما كان يعرف بالحرب الباردة.

ومنذ ذلك الوقت ، تبين ان الخلافات بدأت تظهر في داخل مجموعة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) بين الدول التي تسعى الى زيادة انتاجها لزيادة مداخيلها، وهذا ما يفترض تجاوز الحصص المحددة من ضمن هذه المنظمة، مما أدى في نهاية المطاف الى خفض سعر برميل النفط من ٣٥ دولارا ليتارجح حول الـ ١٥ دولارا اليوم، علما ان تكاليف استخراج كل برميل نفط توزع كالآتي: ٥ دولارات للشركة المستخرجة، وهي في الغالب اميركية او بريطانية، ٥ دولارات مصاريف تكرير وتصدير ، وهذا يعني ان الربح الصافي للبرميل الواحد لا يتجاوز ٥ دولارات. هذا ما جعل دول الخليج تتحفظ على المصاريف التي كانت تسمح لنفسها بها في السابق. وهي تعمد اليوم الى دراسة معمقة لنفقاتها الداخلية او الخارجية ، ولا سيما المساعدات التي ستوزع على الدول الصديقة، وكما يقول سفير دولة عربية في الخليج، كانت مشهورة بثرائها: «هذه الدول اصبحت تعرف اليوم تعبير «ما في مصاري» بعدما كان غريبا عنها».

-٣- عوامل تتعلق بالشرق الاوسط

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وقيام ما يسمى بالنظام العالمي الجديد اساسا على النظام الأحادي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية، سرت شائعات ونشرت دراسات تتعلق بمستقبل الشرق الاوسط ومحيطه وتنص على تقسيم المنطقة الى ثلاثة اقاليم اقتصادية وبالتالي سياسية وفقا للآتي:

-١- اقليم المغرب العربي: يضم ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا.

-٢- اقليم الشرق الاوسط: لبنان، سوريا، الاردن، اسرائيل، الضفة الغربية، وغزة ومصر، (غير محدد وضعها النهائي).

-٣- اقليم الخليج: دول مجلس التعاون الست، اضافة الى ايران والعراق، (غير محدد وضعها نهائيا).

ووفق هذه المعادلة ، كان من الطبيعي ان تتريث دول الخليج قبل منح مساعداتها وهباتها المجانية عشوائيا ، فالمساعدات قائمة اليوم ومرتبطة بقاعدة المصالح، وعلى هذا الاساس، اعتمدت دول الخليج سياسة عدم هدر الاموال، قبل ان يحدد الوضع النهائي لمنطقة الشرق الاوسط ، وهذا الوضع لن يتحقق قبل نهاية التفاوض على السلم.

-٤- اتفاق «غزة - اريحا أولا»

هذا الاتفاق حال اكثر فاكثر من دون وصول المساعدات العربية الى لبنان، بحيث رصد مبلغ هائل بلغ ١٠ مليارات دولار اميركي من الدول العربية الى غزة واريحا. والامر لن يقتصر عند ذلك، اذ من شأن هذا الاتفاق ان يجذب المساعدات ، والاستثمارات العربية ايضا، فهناك حيث أراض عذراء خالية وغنية زراعيا سيكون من شأنها ان تشكل عامل جذب للمساعدات والاستثمارات العربية والاجنبية على السواء في مجالات المصانع، والمعامل، والمشاريع الزراعية، وغيرها تماما كما حصل في الاتحاد السوفياتي سابقا وفي جمهورية آسيا الوسطى، بعد انفراط عقد الاتحاد العام ١٩٨٩.

ويتوقع خبراء اقتصاديون ان تكون تلك البقعة محور صراع على النفوذ التجاري والاقتصادي، والزراعي، وبأن يكون المحور الاقتصادي في المرحلة المقبلة ، هذا النوع من الفيدرالية الاقتصادية بين اسرائيل وفلسطين كما أشارت الملاحق الرقم ٣ و٤ من الاتفاق.

القروض

بعدما ايقنت الحكومة اللبنانية ان الدول العربية ليست مستعدة لمنح لبنان المساعدات، لجأت بشكل اساسي الى سياسة القروض، مما اعتبر تغييرا في المنحى الحكومي الذي كان يعتمد اساسا على المساعدات. وفي ضوء جولة الرئيس الحريري الاخيرة على الدول العربية تبين ان هناك جدية في تأمين مساعدات وقروض للبنان، بقيمة ٥٠٠ مليون دولار من شأنها ان تحقق فوائض ، لكن تبقى العبرة في التنفيذ، وفي عملية الدفع.

مع الاشارة الى ان سياسة الحكومة المالية اعتمدت بشكل اساس على عملية التمويل الخارجي عن طريق المساعدات والقروض الميسرة والقروض التجارية، بحيث تخصص القروض التجارية للقطاعات ذات المردود السريع مثل الاتصالات والكهرباء، والمطار، والمرافىء. والقروض الميسرة والهبات للقطاعات الاخرى.

وتشير ارقام الدين العام الخارجي الى ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار ، في حين بلغت القروض الممنوحة الى لبنان ما يقارب المليار دولار خلال الاشهر الاخيرة من العام الحالي.

ووفقا للخطة العشرية (١٩٩٣ -١٩٩٤ - ٢٠٠٣) التي وضعتها الحكومة ، نجد أن المصدر الاساسي لتمويل برنامجها الاستثماري كان يعتمد على التمويل الخارجي بنسبة ٣٦٪ بينها ٣٠٪ على القروض الميسرة والتجارية، و٦٠٪ على المساعدات .

ويبقى ٦٤٪ تؤمنها الحكومة وفق الخطة العشرية من مصدرين:

-١- ٤٥٪ من فائض الموازنة الذي سيمكن الدولة توفيره ابتداء

من أواخر العام ١٩٩٥.
-٢- ١٩٪ تؤمنه الدولة من الاستقراض الداخلي الذي سيتكون من سندات الخزينة ومن سندات دين يكتتب فيها بالليرة اللبنانية، او بعملة اخرى من قبل اللبنانيين من مقيمين ومغتربين وايضا غير اللبنانين.

الاستثمارات

شهد لبنان في الأونة الاخيرة زيارات لوفود عربية واقيم في بيروت اكبر مؤتمر لاعادة الاستثمار والاعمار في لبنان، هدفه تشجيع المستثمرين الخليجيين على الاستثمار في لبنان، لكن الاعتبارات التي حالت من دون وصول المساعدات الى لبنان هي نفسها التي تحول من دون تعزيز الاستثمارات في لبنان، لتجعلها محصورة في مشاريع بسيطة ومحددة الربح.

وكانت الغلبة فيها للقطاع العقاري، الذي حرص المستثمرون من خلاله على حفظ مواطىء اقدام للمرحلة المقبلة من اعادة الاعمار، اما الاستثمارات الضخمة فتبقى مؤجلة حتى جلاء الاوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة ككل وفي لبنان تحديدا.

اما الوفود والحركة السياحية فهي لا تعني بالنتيجة نشاط في عملية الاستثمارات. لأن معظمهم يأتون لاسترداد املاكهم وقصورهم.

واردات الدولة

والى المساعدات والقروض والاستثمارات ، اعتمدت الحكومة ايضا السياسة المالية الروتينية المتعلقة بواردات الدولة والتي يمكن تقسيمها الى اقسام عدة:

١- الضرائب والرسوم الجمركية.
٢- الجبايات
٣- الدين العام الداخلي (سندات الخزينة بالعملة اللبنانية).
٤- الدين العام الخارجي لجهة سندات الخزينة بالدولار.

١- الضرائب: اعادت الدولة النظر في جزء من الضرائب خصوصا ما يتعق منها بضريبة الدخل لكن النظام الضريبي اللبناني يحتاج الى الكثير من التعديلات، دونها في الوقت الحاضر التضخم والحالة الاقتصادية الصعبة في البلاد. وتخشى الدولة ان تضطر الى اللجوء الى تعديل نظام الضرائب وهذا ما سيفترض زيادة نسبة الضرائب على الكثير من القطاعات، مما سيتسبب بزيادة الاعباء على المواطن. من هذا المنطلق ، عمدت الدولة الى تأجيل هذا التدبير في انتظار تسيير عملية الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي في الاشهر المقبلة.

ويذكر ان «البنك الدولي» ارتكز الى ضرورة تعديل النظام الضرائبي في لبنان من بين الشروط التي وضعها لمنح الدولة القروض اللازمة. بحيث طلب من الحكومة فرض ضرائب جديدة منها ما يأتي على الواردات، ومنها على النفط، ومنها على العقارات.

كما طلب رفع الدعم عن الخدمات العام، كالهرياء والمياه. واظهرت دراسات «البنك الدولي» ان هذه الضرائب ستعود على الخزينة اللبنانية بنحو ٩٠٠ مليار ليرة لبنانية في العام. وهذا ما سيشجع المؤسسات الدولية على اقراض لبنان الاموال التي يحتاجها على سنة لاعادة الاعمار.

علما ان الحكومة باشرت بوضع دراسات لاعداد نظام ضرائبي جديد يبدأ بتخفيض ضريبة الدخل لتشجيع الانتاج المحلي والاستثمارات في الداخل، كما ان هناك اتجاها لاعتماد الاسلوب المعتمد في الولايات المتحدة، حيث يعتبر التخلف عن دفع الضرائب جريمة. وذلك من اجل وضع حد نهائي وحاسم لمسألة التهرب من دفع الضرائب في لبنان.

ولم تأخذ الحكومة بتوصية «البنك الدولي» لتخوفها من انعكاسات هذا الامر سلبيا على المواطن الذي يعاني الفقر.

٢- الرسوم الجمركية: حيث لا يزال الخلاف قائما بين جمعية الصناعيين، وبين وزارة المال حول تعليق جدول الرسوم الجمركية، وذلك منذ بدء انهيار الليرة اللبنانية عام ١٩٨٣، مع الاشارة الى ان الرسوم الجمركية تشكل حاليا اكبر مردود لخزينة الدولة تفوق نسبته ٥٠٪.

وقد سجلت الواردات الجمركية عبر جميع المكاتب اللبنانية خلال شهر آب/اغسطس ٥٦ مليارا و٥٧٣ مليونا و٦٧٦ الف ليرة لبنانية، مسجلة بذلك تراجعا بارزا بالمقارنة مع شهر تموز /يوليو قدره ٣ مليارات و٣١٨ مليون و٦٢٥ الف ليرة، في حين بلغت الواردات الجمركية في شهر تموز/يوليو ٥٩ مليارا و٨٩٢ مليونا و٢٣٩ الف ليرة.

ومع ذلك تعتبر المديرية العامة للجمارك ان محصلة شهر آب/اغسطس، وان سجلت تراجعا ، تعتبر جيدة كقيمة مالية في حين ان التطور الذي سجله شهر تموز /يوليو مرده الى شحنات كبيرة شهدتها المرافىء اللبنانية بسبب نشاط الحركة التجارية، واردات شهر آب/اغسطس تشكل تراجعا بالمقارنة مع فترات سابقة.

٣- الجبايات: استطاعت الدولة مستفيدة من حال السلم التي تسود البلاد منذ اكثر من عامين، ان تفعل جباياتها اكثر فاكثر ، لكن تبقى المشكلة الاساسية بان هذه الجبايات لا تتناسب والخدمات التي تؤمنها الدولة للمواطن، وخير مثال على ذلك موضوع الكهرباء، فالكيلواط الواحد (٤٥ ل. ل) تبلغ تكاليفه اكثر بكثير من الرسم المستوفى، وقد اصدرت «مؤسسة كهرباء لبنان» تعرفة جديدة يبدأ العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، قسمت فيها تعرفة الكهرباء الى شرحات اربع:

ثلاث منها مدعومة وتتدنى فيها التعرفة عن قيمة الكلفة الحقيقية التي لا تستوفى الا في الشطر الرابع البالغ ١٧٥ ليرة للاستهلاك الذي يفوق ٣٠٠ كيلواط في الساعة.

كما لوحظ تدني الشطر الاول في التعرفة (دون ١٠٠ كيلواط في الساعة) عن السعر المعتمد حالياً من ٤٥ الى ٣٥ ليرة. والشطر الثاني بين ١٠٠ و٢٠٠ كيلواط (٧٥ ليرة)، الشطر الثالث بين ٢٠٠ و٣٠٠ كيلواط (١٢٥ ليرة) مع تحديد تعرفة للصناعيين.

وما ينسحب على الكهرياء ، ينسحب على سائر الخدمات وتبقى الحالة الاقتصادية الصعبة والتضخم الحاصل حائلا من دون رفع هذه النسب بحيث تقارب الواقع، وذلك مخافة ان تثقل كاهل المواطن اكثر فاكثر.

٤- الدين العام الداخلي: فرضت ظروف الحرب على الدولة اللبنانية اللجوء الى نظام الاقتراض الداخلي ، (وهذا تدبير تعتمده اكثرية دول العالم بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا)، وذلك منذ بدء مسيرة انهيار الليرة اللبنانية عام ١٩٨٣ ايام حكومة الرئيس شفيق الوزان.

والمعلوم ان هذا الدين يشمل بالاضافة الى البنود الاساسية مبالغ الفوائد المحسومة مسبقا على سندات الخزينة من كل الفئات ما عدا فئة الستين.

وقد عمدت الحكومة الى تخصيص نسب الفوائد على سندات الخزينة اعتبارا من ١٩٩٣/٤/١، كما اعتمدت مبدأ المناقصة من جهة اخرى على فئتي الثلاثة والستة اشهر لتحرير الفوائد وترك عوامل السوق النقدية تتفاعل وتحدد بالتالي اسعار الفوائد الفعلية.

وتتجه الحكومة الحالية الى احداث تحول نوعي في مجال الاستقراض الداخلي المكون من سندات الخزينة ففيما يتوزع اليوم الدين العام الداخلي بين الجهاز المصرفي بنسبة ٨٠٪ والجمهور ٢٠٪، هناك اتجاه لقلب هذه المعادلة في السنوات المقبلة بحيث تتضاءل حصة المصارف امام حجم الاكتتاب من خارج المصارف ، (٢٠٪ - ٨٠٪ عام ١٩٩٨)، لافساح المجال امام الجهاز المصرفي للمساهمة الفعالة في دفع عجلة الاقتصاد ولعب دوره كاملا في تسليف استثمارات القطاع الخاص.

٥- الدين العام الخارجي: الذي يتضمن سندات الخزينة بالدولار الى جانب القروض، وهذا المشروع طرحته الحكومة على مجلس النواب ونال الموافقة، لكن الحكومة لم تبدأ بعد بتنفيذه. وطرح سندات خزينة بالدولار في الاسواق المحلية والخارجية يأتي بهدف زيادة احتياطي العملات الاجنبية لتوفير التمويل للمشاريع العامة.

وهذا المشروع ليس بجديد في لبنان، بل لجأ اليه الرئيس الراحل الياس سركيس عام ١٩٧٧، عندما كانت البلاد تدخل في مرحلة استرخاء امني، وسددت المبالغ المستحقة كافة في اوقاتها.

ويعتبر مشروع سندات الخزينة بالدولار مهم جدا لتعزيز واردات الدولة. وامكاناتها المالية، وهو خطير جدا لناحية السداد في الوقت المناسب .

فمن ايجابيات هذا المشروع انه يشجع المستثمرين واصحاب الثروات اللبنانيين في الخارج على توظيف اموالهم في لبنان بطريقة بسيطة ومن دون مخاطرة، وتحقق لهم الارباح في الوقت نفسه.

وتقدر رساميل اللبنانيين في الخارج بنحو ٢٠ مليار دولار وربما اكثر، اي ضعف ما تحتاجه الحكومة لتنفيذ الخطة العشرية التي تبلغ ١٢.٥مليار دولار على مدى عشر سنوات، ناهيك عن السنوات التي يمكن ان تشتريها مصارف عربية او غربية او مستثمرين اجانب.

وفي حال دخلت هذه الاموال بالدولار الى لبنان بوساطة هذا المشروع، تستطيع الحكومة ان تفعل سائر القطاعات في شكل يرفع من نسبة واردات الدولة ويضاعف عجلة الانتاج وينعكس نموا وازدهارا .

وبذلك تستطيع الدولة تسديد هذه السندات في مواعيدها ودفع الفوائد اللازمة، يذكر ان سندات الخزينة، هي عمل تقوم به كل الدول اليوم بما فيها الولايات المتحدة الاميركية، ويتخذ هذاالسند صفة التداول بحيث يشترى ويباع في البورصة ويجري التداول المربح به.

ويقول مشجعو هذا المشروع انه مضمون عبر الصيغة التي سيعمل بها، وتقضي بأن تضمن هذه السندات من ثلاث الى خمس مؤسسات مالية ومصارف دولية في الخارج بحيث يجرى الاكتتاب لدى هذه المصارف وهذه المؤسسات عبر المصارف التي تتعاون معها. وتتولى التسديد مما يشكل ضمانة للمكتتب وتكون الدولة اللبنانية مسؤولة عن التسديد لهذه المؤسسات الضامنة للمشروع.

علما ان قيمة هذه السندات لن تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار، ستخصص لمشروع انماء ضواحي بيروت. اما المتخوفون من هذا المشروع فيقولون انه مهم وسيأتي على الحكومة بايرادات هي في امس الحاجة اليها، لكن السؤال حول الفائدة التي ستكون طبعا مرتفعة اكثر من سائر الحسابات والعمليات المصرفية، والا لن يكتتب احد. فيفضل الجمهور توظيف اموالهم في حسابات ادخار او في مشاريع اخرى .

وبمعنى أخر ، يجب ان تكون الفائدة تشجيعية تجذب المستثمر، ومن ضمن الوضعية السياسية والاقتصادية للحكومة الآن، واجواء عدم الثقة لن يتشجع اي مستثمر على الاكتتاب في هذه السندات خوفا الا تتمكن الدولة من التسديد في وقت الاستحقاق.

والمفاوضات الاخيرة اظهرت، معدل الفائدة سيكون بين ٧و٨٪ وهو معدل جيد جدا حسبما يؤكد المشجعون للمشروع.

الماخذ على الحكومة

ما هي المأخذ على سياسة الحكومة المالية؟

يأخذ بعضهم على الحكومة انها لا تعمل ضمن سياسة مالية واضحة، فباستثناء الخطة العشرية التي وضعتها والتي اعتمدت على سياسة المساعدات والقروض. لم تكشف الحكومة خطة مالية واضحة ومحددة، وكمايقول رئيس اللجنة النيابية المالية النائب خليل الهراوي، ان اللجنة طالبت وزير الدولة للشؤون المالية ، فؤاد السنيورة بشرح سياسة الحكومة المالية، ولم تتمكن ابدا حتى اليوم من اخذ الجواب. مما اضطر اللجنة للتعبير عن رأيها في هذا المجال في كل مشروع بمشروعه.

ومآخذ اللجنة المالية البرلمانية على هذه السياسة تبدأ بزيادة مداخيل الخزينة من خلال زيادة رسوم الخدمات التي تقدمها الدولة من كهريا، ماء، وهاتف، وخدمات ادارية. اذ تعتبر اللجنة ان هذه الزيادة ليست في محلها لأنها تضرب الفئات المتوسطة ومن دون المتوسطة، في حين هنالك امكانية لزيادة مداخيل الدولة اولا عن طريق استعادة سوق النفط، وحق استيراده الي الدولة، الاهتمام بما يسهل الترانزيت ، الاهتمام باعاة المشاريع الاساسية في الحياة الاقتصادية وبالتالي للسياسة المالية للحكومة.

ومن المأخذ على سياسة الحكومة المالية ايضا، هو الهدر في الانفاق، حيث لم تقدم هذه الحكومة حتى الآن اي جديد في عملية ضبط هذا الهدر الذي يصل الى حدود الـ ٤٠٪ في المئة.

من هنا، تشير تعليقات اللجنة البرلمانية المالية الى انه اذا كان الوزير السنيورة راغب بزيادة واردات الدولة عليه اولا ان يوفر الـ ٤٥٪ في الموازنة التي تهدر من خلال رواتب لوظائف غير مجدية، وتعطي مثالا على ذلك الـ ٧٠٠ موظف اضافي على حاجة المصرف المركزي، واسلوب التلزيمات التي تتم في وزارات الخدمات.

والى ذلك ، تشير مصارد مالية معارضة لأداء الحكومة السياسي ان اعتماد الحكومة على المساعدات والقروض كان خطأ كبيرا، لان المواقف والمساعدات المالية مربوطة حتما بمواقف سياسية للطرف المساعد. وعندما استلمت الحكومة زمام الامور منذ سنة تقريبا ، قيل انها ستأتي بمساعدات، وهذا القول كان خاطئا ، فمن يعمل في السياسة يجب ان يدرك ان لا مال بلا سياسة، وبالتالي، وخلافا لما كان يقال ان هذه الحكومة هي «حكومة البحبوحة»، كان الاحرى القول انها «حكومة التقشف للاعمار». لأن مهمتها الاساسية هي الاعمار، وكون لا مساعدات للاعمار في الظروف السياسية العامة التي تمر بها المنطقة، توجب على الحكومة اعادة اعمار لبنان من الداخل، وهذا ما يستوجب على اللبنانيين التقشف لاعادة اعمار بلدهم .

وتضيف المصادر عينها: «لا شك ان الخطأ السياسي كان في التصور ان صاحب الرأسمال سيهب لمساعدة لبنان من دون ان يفرض عليه اي شروط سياسية. ضمن ما يجري في المنطقة من مشاريع سياسية في حين ان قراءة بسيطة تظهر انه كان مطلوب من لبنان ربما ان يدخل في تسويات ثنائية في اطار مشاريع السلم الشرق اوسطي حتى تلبي طلباته وحاجاته المالية».

تطور اهم مؤشرات النشاط الاقتصادي

	٩١/١٢/٣١	٩٢/١٢/٣١	٩٣/١٢/٣١	٩٣/٢/٢٨	٩٣/٣/٣١	٩٣/٦/٣٠
١- ودائع المصارف التجارية (مليار ل. ل)	٥٤٨٠.٢	١٢.٦٨.٣	١٢٢٦٠.٤	١٢٠١٤.٣	١٢٣٣٣,٦	١٣٣٣٢.٨
٢- تسليفات القطاع الخاص (مليار ل. ل)	٢١٧٢.٩	٥١٣١.٠	٥١٥.٥	٥٠٠٥.٧	٥١٦٢.٠	٥٦٥٩.٦
٣- ميزان المدفوعات (مليون دولار اميركي)	١٠٧٣.٨+	٥٣.٧	٥٠.٠	٢٨.٠-	٢٣.٨-	٢٢٢.٩+
٤- سعر صرف الدولار	٨٧٩	١٨٣٨	١٨٢٥	١٧٤٢	١٧٤٢	١٧٣١
٥- نسبة التضخم	٪٣٢.٩٥	٪١٣١.١٠	٪٠.٤٧	٪٠.٧٠	٪١.٢٨-	٪٠.٨٦
٦- الدين العام الداخلي (مليار ل. ل)	٢٦٣٩.٢	٥.٦٩.٨	٥٠٤٨.٢	٥٠٥٣.٤	٥٠٢٩.٠	٥٤٩٧.٧
٧- مرفا بيروت (عدد البراخر)	٢٢٢٥	٣٠٥٤	٢٣٢	٢٤٦	٢٦٩	٨٤٨
٨- مطار بيروت (عدد الركاب)	٥٢٥٧٦٤	١٠٤٣٥٦٢	٨٣٩٧٦	٦٤٣٠٧	٧٣٤٧٩	٣٠٠٥١٥
٩- مجموع الصادرات (مليون دولار)	٣٧٢.٠	٥١٠.٣	٢٥.٥	٢٥.٥	٢٥.٥	٨٩.٤
١٠- رخص البناء (متر مربع)	٦١٣٣٥٠٤	١٠٧٤٥٠٣٩	١٦٧٩٥٠	٥٤٢٤١٠	٧٠٧٨٧٨	٢٧٦٥٢٦٤
١١- الحد الادنى للاجر (دولار)	٨٥	٦٤	٦٥	٦٨	٦٨	٦٨
١٢- رخص العمل (عددها)	غ.م.	٢٣٦٣٢	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
١٣- الموجودات الخارجية الصافية(مليون دولار)	٦٩٥٦.٩	٦٧٣٩.٢	٦٧٧١.٤	٦٧٠٤.٠	٦٧٧٥.٠	٧٣٢٧.١
١٤- العائدات الجمركية (مليون دولار)	١١١٣٨٣	١٨٥.٣	٢٢.٢	٢٣.١	٢٧.٥	٩٢٥٥٥
١٥- انتاج الكهرباء (مليون كيلواط/ساعة)	٢٩٢٠	٤.٢٣	٣٣٣	٣.٣	٢٩٤	١٠٠٤
١٦- تسليمات الاسمنت (طن)	١٤٣٨٠٠٠	٢١٢٧٩٥	١٥٧٧٨٥	١٣٥٢٤٢	١٦٩٤٦١	٦٨٣٠٢٠

راتب الشلاح رئيس اتحاد الغرف التجارية السورية في حديث لـ«الميزان»:

مشكلة لبنان انسياقه في سياسة فرنسية غير واقعية!

راتب الشلاح ، رئيس اتحاد الغرفة التجارية السورية بصفته رئيسا لغرفة دمشق، وعبدالرحمن العطار أمين سر الاتحاد، كانا في لندن في أواخر شهر ايلول/سبتمبر الماضي، حيث القى الشلاح محاضرة غير مكتوبة في نادي المراسلين الاجانب وبدعوة من الجمعية السورية في بريطانيا، حول دور القطاع الخاص في الاقتصاد السوري. وكان عبدالكريم المدرس ، أمين عام غرفة التجارة العربية -البريطانية، قد أقام على شرف الزائرين السوريين مادبة غداء في الغرفة دعي اليها المهتمون بالشؤون التجارية.

على ان الشلاح ليس غريبا عن أعمال الغرف التجارية وعن بريطانيا . فهو قد درس الفلسفة والاقتصاد في جامعة اكسفورد قبل ان يلتحق بجامعة كاليفورنيا لنيل درجة الماجستير ثم الدكتوراه في الاقتصاد وأدارة الاعمال. وفوق ذلك، فان والده من قبله قضى ردحا طويلا من الزمن في قيادة الغرف التجارية، وقد استضافته غرفة التجارة العربية - البريطانية في اجتماعاتها ومؤتمراتها مرات عديدة في لندن حيث كانت له اراء ومواقف مؤثرة وفاعلة. فالعمل في الغرفة التجارية بالنسبة الى راتب الشلاح هو بالفعل شيء موروث. وليس المقصود بذلك ان راتبا قد ورث عن أبيه رئاسة اتحاد الغرف السورية. وان كان قد ورث عنه أشياء اخرى. بل المقصود انه يعرف تمام المعرفة وعن خبرة موروثة الظروف المحيطة بالتجارة المحلية والدولية، والدور المركزي الذي يلعبه اتحاد الغرف التجارية كواسطة للحوار والتفاعل بين القطاع الخاص ممثلا بالغرف وبين القطاع العام ممثلا بالدولة.

ومع ذلك، فقد قال لنا الدكتور العطار الذي كان ملازما لأبي راتب ووثيق الصلة به مدة تزيد عن ربع قرن، ان راتب الشلاح لم يكن راغبا في ان يترأس غرف دمشق او اتحاد الغرف السورية لانشغاله باعماله الخاصة، الا ان التجار «مانوا عليه»، وأجبروه على أخذ مكان والده في القيادة التجارية. وهكذا نزل راتب الشلاح عند رغبة زملائه واقرانه فامتثل!

وقد كان لجريدة «الميزان» لقاء مع الدكتور الشلاح في لندن تناول حوارا صريحا حول الشؤون الراهنة من الناحية الاقتصادية وخصوصا النواحي المتعلقة بالاقتصاد السوري، وبعملية السلام ، وبلبنان والتعاون اللبناني - السوري . و في ما يلي بعض من مضمون هذا الحوارالذي حضر جانبا منه الدكتور العطار وكانت له فيه مداخلة قيمة.

■ كانت الدقائق الاولى من المحادثة بين رئيس اتحاد الغرف التجارية السورية ورئيس تحرير «الميزان» للتعارف. وقد استهلها الدكتور الشلاح بالتعريف الغيابي الذي تلقاه عن رئيس التحرير من أمين سر الغرفة العربية - البريطانية السيد عبدالكريم المدرس، ثم استمع الى تعريف بجريدة «الميزان» قدمه رئيس التحرير عن الدور المأمول ان تؤديه كأداة للحوار الاقتصادي الحر والمستقل في العالم العربي، وخاصة في ما يتعلق بالشؤون المشرقية، وعلى الاخص بشؤون التعاون والتكامل بين لبنان وسوريا، ولا سيما ان المنطقة كلها مقبلة على مرحلة جديدة تماما لم تتحدد معالمها بعد، وانه من المتوجب تحديد هذه المعالم من قبل كافة الفعاليات الاقتصادية والتجارية والمالية والمصرفية والثقافية والاعلامية، وليس فقط الجهات السياسية. فأين سوريا من السلام في المنطقة؟ فالسلام تعبير واسع قد يعني أشياء كثيرة وقد لا يعني شيئا، ويجب ان يعطى معنى لكي يكون مفهوما ومقبولا.

قطعا، يقول الدكتور الشلاح، ان السلام يجب ان يكون مقبولا، ولكي يكون مقبولا يجب ان يكون مفهوما. فلا أحد يستطيع ان يرفض السلام بالمطلق. ومن هنا نقول ان سوريا مع السلام، لكنها قد لا تكون مع هذا السلام. هي مع الاتفاق من أجل تحقيق السلام، لكنها قد لا تكون مع هذا الاتفاق بالذات (اشارة الى اتفاق عرفات - رابين). انها مع السلام الذي تتوفر فيه الشروط الكفيلة بجعله دائما وعادلا يعطي كل ذي حق حقه، او يكفل له استحقاقه.

بهذا المعنى، يقول الشلاح، ان سوريا التي لم تكن خائفة من الحرب في زمن الحرب، لن تخاف من السلام في زمن السلام. ان تجار سوريا ، على قوله، لهم تجربة قديمة مع اليهود في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل بسنين عديدة. فقد صنع كثيرون من تجار سوريا ثروات هائلة في التجارة مع فلسطين ، كما صنعوا مثل هذه الثروات لاحقا في لبنان، ومن قبل في مصر (واعطى مثالا آل الشوربجي).

لا نخاف من السلام، يقول الدكتور الشلاح، لأن العالم كله يعرف ان سوريا هي الأساس في المنطقة المشرقية. هي العمود الفقري للمنطقة لانها الاقتصاد الأقوى، والامكانية الأوسع، والسوق الأكبر.

وقلنا للدكتور الشلاح ، لكن البعض، وخاصة في لبنان، ينظرون الى سوريا على انها دولة متخلفة، بل ان من هؤلاء، تأكيدا لهذه الصفة، من يسمي السوريين في المطلق على انهم «حوارنة»، وان كان في لبنان، وخاصة في الاوساط الارثوذكسية، من يؤكد اصالته بتأكيد أصله الحوراني. فهذا من «خبب» وذاك من «إزرع» وآخر من «بصرى».

ويقول الدكتور الشلاح ان هناك شيئا من هذه النظرة في لبنان. وقد سمعنا ان هناك من يقول ان مشكلة لبنان الراهنة هي «وقوع الموارنة تحت حكم الحوارنة». وأنا أقول ان هذه النظرة مشوهة وهذا الكلام غير صحيح لأنني أعرف لبنان جيدا وقد درست في مدرسة برمانا العالية، ولي فيه عدد غير قليل من الاصدقاء والزملاء. ان مشكلة لبنان الراهنة في اعتقاد الدكتور الشلاح نابعة من انسياقه في السنوات الاخيرة «في سياسة فرنسية غير واقعية وغير حكيمة». ونتيجة لذلك اتجه اللبنانيون اتجاها مخالفا لواقع الحال فضيعوا فرصة ثمينة في السبعينات والثمانينات. والمقصود بالاتجاه المخالف لواقع الحال، كما فهمنا من تحليل الدكتور الشلاح، هو عدم الالتفات الجدي الى التحولات في العالم العربي. وقد أوضح رئيس غرفة تجارة دمشق ذلك من خلال تحليله لظروف الازدهار اللبناني في مرحلة ما قبل الحرب. فالازدهار اللبناني السابق كان متعدد الابعاد. ومن هذه الابعاد البعد الفلسطيني في الخمسينات (بعد نكبة فلسطين) والبعد السوري في الستينات (بعد الوحدة السورية - المصرية والتأميمات). فقد وفدت الى لبنان رساميل كبيرة وخبرات مهمة ووفرة كبيرة في الايدي العاملة الرخيصة. لكن جانباً مهما من الازدهار اللبناني السابق كان يقوم على الافادة من التناقضات العربية.

لقد أتقن اللبنانيون في رأي الدكتور الشلاح فن الازدهار على التناقضات ، لكن المشكلة هي ان مرحلة التناقضات انتهت ويبقي اللبنانيون يتصرفون على انها ما تزال قائمة او انها يمكن ان تتواصل كما كانت من قبل. انهم لم يتقنوا بعد فن الازدهار على التناغم الذي هو أصعب وأعقد من فن الازدهار على التناقض.

فلا بد للبنانيين من ان يمارسوا الذراعين لهم. ان مجالات التنسيق والتعاون بين سوريا ولبنان لا حدود لها.

وهنا دخل الدكتور عبدالرحمن العطار ليقول ان سوريا تشكل عمقا اقتصاديا رحبا للبنانيين فهي بالاضافة الى كونها سوقا ضخما، (هي الآن ١٤ مليون نسمة ويقدر ان تصبح في نهاية القرن ٢٠ مليونا)، تشكل مجال عمل للمهارات اللبنانية التي ضاقت بها المجالات في لبنان ومجالات الهجرة الى الخليج والخارج.

ويقول الدكتور العطار، على سبيل المثال، انه يملك مصنعا للأدوية يصدر كميات كبيرة من انتاجه الى ايران والى اليمن والى دول عديدة في المنطقة، اختار له مديرا لبنانيا يتقاضى مرتبا اكبر من اي مرتب يمكن ان يحصل عليه في الخليج، وفوقه أعطي حصة في المصنع كشريك كامل الشراكة.

واضافة الى الفرص والشراكات المماثلة بين السوريين واللبنانيين، على غرار شراكته مع مدير مصنع الأدوية، يقول الدكتور العطار ان لبنان بامكانه ان يصبح مركزا عالميا مرموقا للمدارس العليا يقده الطلاب من جميع أنحاء المنطقة لمتابعة العلوم والدراسات العليا شرط ان تكون هذه المدارس مؤهلة تأهيلا رفيعا باتجاه تلبية احتياجات البلدان المجاورة الى الكفاءات الادارية والعلمية بحيث يمكن الاستغناء عن ايفاد الطلاب العرب لمتابعة التأهيل العلمي العالي في اوروبا او الولايات المتحدة. فلبنان هو البلد الوحيد الذي يملك قابليات وخبرات يمكن ان تجعله على المستوى العالمي المطلوب، مما يوفر على طلاب الدراسات العليا النفقات الهائلة للدراسة في الخارج. فالطلاب العرب لن يذهبوا للتخصص في اسرائيل ، وسوف تبقى وجهتهم الى اوروبا واميركا ما لم يقم مركز عربي يغني عن ذلك . ولبنان هو الوحيد القادر على ذلك.

وبعد هذه المداخلة من الدكتور العطار عاد الحديث الى ناحية اخرى في لبنان هي مسألة الاعمار تعليقا على ملاحظة من رئيس اتحاد الغرف السورية قال فيها ان الطفرة العقارية الراهنة في بيروت، وخاصة في بيروت الغربية، غير واقعية. واستدرك الدكتور الشلاح بالقول انه لا يقصد انها غير واقعية في المطلق، بل قصد ان التوسع الراهن في البناء، اي في هذا الوقت بالذات، لا يقابله طلب يبرره، يضاف الى ذلك ان الاسعار منفوخة لأن العملية تدور خارج اطار العرض والطلب. فالتوقعات التي قام عليها التوسع في البناء غير مبررة في الاحوال الراهنة مما أدى الى مديونيات عقارية كبيرة والى وجود مبان كبيرة خالية ليس من الممكن اشغالها الا بعد فترة من الزمن تطول وتقصر حسب أوضاع المنطقة.

وقلنا للدكتور الشلاح، اذا كان الامر كذلك فلماذا، اذن، هذه الكركبة حول مشروع الحريري لاعادة اعمار وسط بيروت التجاري طالما انه ليست هناك امكانية اشغاله. فقال انه اذا لم تكن هناك امكانية في الوقت الحاضر، فسوف تكون مثل هذه الامكانية في المستقبل، وأنا واثق من ان مستقبلاً زاهرا ينتظر لبنان وعلى وجه التحديد القطاع العقاري.

ثم دار الحديث حول تأثير الاجراءات السورية لناحية اغلاق الحدود والسماح بالاستيراد . فقال الدكتور الشلاح ان منع التهريب عبر الحدود هو مطلب منا، من التجار، لأنه لا يجوز ان يبقى عالقا في الأذهان ان التجار والمهربين هم شيء واحد او من فصيلة واحدة. فالتجار تجار والمهربون مهربون وغير جائز ان تقوم التجارة على التهريب، او ان يقوم اقتصاد البلاد على التهريب. ولذلك جاءت قرارات الدولة السورية بهذا الخصوص منسجمة مع السياسة العامة للاستيراد. فقد اتسعت عمليات التهريب في السابق لأن سلعا كثيرة كانت مفقودة في السوق السوري بسبب منع الاستيراد. وعندما سمحت الدولة بالاستيراد كان قرارها نابعا من الواقع الاقتصادي للبلد، ومنه المتطلبات المتزايدة للقطاع الخاص الناشئة من دوه المتوسع في الوضع الاقتصادي العام.

ولذلك أعطيت الأولوية في الاستيراد للسلع التي يمكن ان تدخلها قيمة سورية مضافة، لأن القيمة المضافة سوف تأتي من مواد سورية ومن أيد عاملة سورية. وكان من الطبيعي عندما سمحت سوريا بالاستيراد ، ان يتوقف الطلب السوري على مواد كثيرة كانت تستورد عن طريق لبنان بصورة غير مباشرة، فتأثرت سلبا المتاجر المنشورة على طريق الشام من شتورة الى المصنع. فالافضلية، حسب الخارجية، كما يقول الدكتور الشلاح هي لتمويل الاستيراد بعائدات التصدير التي سمحت الدولة للقطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة ٧٥ في المئة من القطع الاجنبي الناتج من عمليات التصدير. اذ ان الانظمة الخاصة سمحت بتمويل استيراد مواد عديدة ايضا عن طريق التسهيلات الائتمانية او القطع الاجنبي المحول من الخارج (أموال المغتربين مثلا).

ويقول الدكتور الشلاح ان ما يجري الآن في سوريا على الصعيد التجاري والاستثماري لجهة توسيع مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام المشترك، ليس جديدا كاتجاه لكن تنفيذه تأخر بسبب الأوضاع في المنطقة. فهو شيء مقرر كسياسة عامة للدولة من أجل تحقيق التعددية الاقتصادية منذ الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الاسد في خريف عام ١٩٧٠. وقد أعطى هذا الاتجاه ثماره بسرعة بسبب مناخ الأمن والاستقرار السائد في البلاد مما عزز ثقة الدول والمؤسسات الخارجية بالوضع الاقتصادي السوري لوجود ظروف موضوعية ملموسة لتشجيع الاستثمار في سوريا من قبل الرساميل السورية والعربية والأجنبية.

وأشار الدكتور الشلاح الى ان القطاع المشترك لا يعطي المشاريع التي تساهم فيها الدولة كشريك في حصة الأقلية (٢٥ في المئة) اي ميزة خاصة سواء لجهة التمويل او لجهة التمثيل. فالدولة تتمثل في مجالس ادارة المشاريع المشتركة بنسبة مساهمتها فقط، وليس لممثلي القطاع العام أصوات مرجحة بل تتخذ القرارات كما تتخذ في اي مجلس ادارة في القطاع الخاص. وحتى عندما كان القطاع العام مهيمنا على الوضع الاقتصادي في سوريا، كان القطاع الخاص يجد دائما وسيلة للتعاطي والتعامل مع القطاع العام، وخاصة على الصعيد التجاري.

وهنا كانت للدكتور العطار مداخلة ايضا قال فيها ان هذا ينطبق بالدرجة الاولى على تجار دمشق نظرا لأن لمدينة دمشق تقاليد تجارية تعود الى اكثر من أربعة الاف سنة. فتجار دمشق يمتازون بالمرونة والسلاسة، وهم لا يتعاملون مع الحاكم تعاملا سلبيا حتى في أحلك الظروف. انهم يعرفون بالتجربة التاريخية وبالممارسة العملية ان مصلحتهم من مصلحة البلاد، وان استقرارهم من استقرارها.

وسألنا الدكتور الشلاح انه اذا كان القطاع المشترك كما وصفه بالنسبة الى عدم تمتع الدولة بأي مزايا تفوق نسبة مساهمتها، فما هو، اذن، مبرر القطاع المشترك، ولماذا لا تكون المشاريع المشتركة للقطاع الخاص كلها. فقال ان هناك مجالات لا بد من حضور القطاع العام فيها لكي يسهل تعويد القطاع العام على اقتصاد السوق.

وهنا قال الدكتور العطار ان حضور القطاع العام في المشاريع الزراعية على أساس مشترك امر اساسي نظرا لأن الدولة هي التي تملك الاراضي الزراعية. ولكي تكون المشاريع الزراعية مجدية لا بد ان تكون واسعة النطاق، اي ان تشمل تعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة التناغم، وها هي سوريا مفتوحة اراض واسعة حتى ترتفع الانتاجية وتقل كلفة الانتاج.

وقلنا للدكتور الشلاح ان القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ القاضي بتشجيع الاستثمار في سوريا على قدم المساواة بين المستثمرين السوريين والعرب والأجانب، فتح مجالات كثيرة، لكنه كما يتحفظ عليه البعض لم يلغ قوانين سابقة شديدة الصرامة، وهي كما يقولون لا تزال سارية وان كانت نائمة، ويمكن تحريكها في اي وقت، وهذا ما يجعل مستثمرين كثيرين يترددون في استثمار أموالهم داخل سوريا. فقال: صحيح ان القانون ١٠ لم يلغ قوانين سابقة لكنه تجاوزها. فهناك قوانين عديدة تم تجاوزها بالممارسة من غير الغائها تشريعيا، وهذا في اعتقادي لمصلحة البلاد العليا لأن بقاء القوانين المتشددة نائمة على الرف يشكل احتياطيا دفاعيا يمكن اللجوء اليه في حالات الخطر الخارجي المؤكد على الاقتصاد الوطني. ونلاحظ من التجربة انه كلما تعزز استقرار البلاد وتعززت الثقة العالمية بها، كلما أصبحت القوانين السابقة (الاحتياطية) في حكم الملغاة.

وقلنا للدكتور الشلاح ايضا ان من التحفظات التي توضع على المناخ الاستثماري في سوريا، عدم وجود سوق للاوراق المالية من جهة، وعدم وجود مصارف خاصة حرة من جهة ثانية. فرد قائلا ان سوق الاوراق المالية مقررة وهي لا زمة وضرورية كوسيلة لتمويل المشاريع.

وقد جرى حسب علمي درس عدد من الأسواق المالية وقوانينها للاسترشاد بها في اقامة السوق المالية السورية. ومن البورصات التي جرى درسها بشكل خاص بورصات عمان وعمان (الاردن) ولبنان، وسوف تكون سوق الاوراق المالية في سوريا عند قيامها على مستوى جيد يفي بالغرض.

اما عن اقامة مصارف خاصة في سوريا فقد قال لشلاح نحن الفعاليات الاقتصادية السورية الخاصة نرفض اقامة مثل هذه المصارف في الوقت الحاضر سواء كانت سورية او عربية او أجنبية او مختلطة، وحتى اذا كانت لدى الدولة نوايا من هذا النوع فاننا ننصح بعكس ذلك الآن. ان الشيء المطلوب الآن والضروري والملح هو اصلاح الجهاز المصرفي القائم وتطويره وادخال العقلية التنافسية عليه حتى يصبح قادراً على مواكبة اقتصاد السوق القائم على التنافس . وقبل اتمام ذلك، لا يفكرن احد باقامة مصارف خاصة لأن الجهاز المصرفي اذا لم يقم بخدمة الاقتصاد الوطني في الدرجة الاولى فانه يمكن ان يتحول الى مضخة تضخ الثروة الوطنية الى الخارج فيؤدي ذلك الى أزمات خانقة تستلزم في حال وقوعها التدخل المباشر من الدولة مما يوقع حالة الانفراج القائمة على التعددية الاقتصادية في مأزق غير محمود العواقب. ان القضية حساسة ويجب التعامل معها على هذا الاساس. ولذلك من الافضل على المدى الطويل ان يصار الى تطوير الجهاز المصرفي الراهن لكي يفي بالمتطلبات اللازمة على نحو اكفأ . ان تطوير الجهاز المصرفي القائم هو الآن المطلب الملح.

سورية و«صندوق النقد الدولي

في الوقت الذي كانت فيه سوريا تتراس مجموعة الـ ٢٤ للدول النامية في اجتماعات «صندوق النقد الدولي» في واشنطن، كان مجلس الشعب السوري في دمشق يقر قانون زيادة حصة سوريا في «الصندوق الدولي» وفي «البنك الدولي» بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة قليلا. فقد رفعت سوريا حصتها من ١٣٩ مليون وحدة من وحدات السحب الخاصة الى ٢١٠ مليون وحدة، اي من ١٨٠ مليون دولار الى ٢٧١ مليون دولار. وبهذه الزيادة تضاعفت قدرة سوريا على السحب من أموال الصندوق الى نحو مليار دولار تستخدم في دعم ميزان المدفوعات السوري.

وقد واجه القانون في مجلس الشعب جملة من الاعتراضات والمخاوف ابداها بعض النواب، وخاصة لجهة تدخل «صندوق النقد الدولي» في السياسة الاقتصادية للدولة التي تتعامل معه، وامكانية اقدامه على فرض شروط قاسية عليها كما فعل في اماكن عديدة من العالم مما أدى الى خلخلة الاستقرار الاجتماعي. وأعرب بعض النواب ايضا عن مخاوف من ضغوط باتجاه تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص والتحول الى اقتصاد السوق مقابل العلاقة الجديدة مع الصندوق.. لكن وزير الاقتصاد الدكتور محمد العمادي، بدد هذه المخاوف بالتاكيد على ان قرار التحول الى القطاع الخاص هو قرار داخلي يخص سوريا وحدها وهي التي تحدده على اي وجه تريد. كما اكد على انه ليست هناك قوة في العالم تستطيع التأثير على القرار السياسي او الاقتصادي السوري، وأن سوريا سبق لها ان تعاملت مع الصندوق ومع «البنك الدولي» من دون ان يؤدي ذلك الى اي تغيير في سياستها. وأشار الوزير السوري الى ان زيادة حصص الدول النامية في أموال الصندوق من شانها ان تؤدي الى زيادة قدرتها التصويتية خصوصا وان الدول الكبرى تسيطر بشكل كبير على قرارات الصندوق.. وقال: ان مجموعة الـ ٢٤ التي ترأسها سوريا تعمل على عدم تراجع حصة الدول النامية في اموال الصندوق بسبب التركيز العالمي على تمويل الجمهوريات السوفياتية السابقة ودول اوروبا الشرقية.

واعلن وزير الاقتصاد السوري، انه تم الاتفاق على ان الدول التي كانت تجارتها مع الاتحاد السوفياتي سابقا تشكل اكثر من ٤٠ في المائة من حجم تجارتها الخارجية، ومنهاسوريا يمكنها ان تحصل على قروض مساعدة من الصندوق لتعويض خسارتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

الاردن

صندوق النقد الدولي يوافق على سياسة التعايش مع الديون

قال ميشال مارتو نائب محافظ المصرف المركزي الاردني ان بلاده على مفترق في الجهود التي تبذلها منذ ثلاثة أعوام لتثبيت دعائم اقتصادها بعد ازمة الخليج وتوقف المساعدات التي كانت تصلها من الدول الخليجية المنتجة للنفط. واضاف: «نظمنا بيتنا واصبحنا قادرين على التعايش مع ديوننا. والامور الآن اوضح مما كانت عليه في السابق».

وذكر مارتو ان الانتعاش انعكس في مؤشرات اساسية عن الاداء الاقتصادي وفي قدرة الدولة على التعاطي مع ديونها الخارجية، واضاف ان بلاده وصندوق النقد الدولي انهيا مفاوضات على خطاب نوايا في شأن سياسة الاردن النقدية والائتمانية. وعلى رغم ان الخطاب يتعلق بأمور فنية، الا ان مارتو وجد فيه مؤشرات تدل على ان الاردن يسير في الطريق الصحيح.

وافاد ان صندوق النقد الدولي اخذ في الاعتبار في هذا الخطاب مدى التقدم الاقتصادي الذي احرزه الاردن في الاشهر الثمانية الماضية وانه ينظر بايجابية الى العمل الذي يقوم به هذا البلد.

ويأتي الخطاب الذي تمت المصادقة عليه من جانب المجلس التنفيذي في صندوق النقد الدولي اثر قرار كان الصندوق اعتمده الصيف الماضي لتمديد الترتيبات الائتمانية الجاهزة عند الحاجة لمدة ستة اشهر اخرى تبدأ بنهاية اب (اغسطس).

وقال مارتو ان الخطاب والتمديد مسألتان مهمتان، اذ يؤديان الى وضع «ختم الموافقة» من جانب الصندوق على السياسات الاقتصادية للاردن، وتوقع ان تتم ترجمة ذلك قريبا في عمل «نادي باريس»، و«نادي لندن» لمساعدة الاردن على خفض ديونه البالغة ستة مليارات دولار.

واستنادا الى مارتو سيرسل الصندوق وفدا الى عمان نهاية السنة الجارية للبحث في ترتيبات ائتمانية جاهزة عند الحاجة لاستبدال الترتيبات الحالية التي ستنتهي في شباط/فبراير المقبل، علما بأن هذا الاجراء سيمهد لاجتماع «نادي باريس». وأفاد في هذا الصدد انه «بعد ابرام اتفا مع الصندوق في شأن الترتيبات الجاهزة عند الحاجة سنذهب مباشرة الى نادي باريس للبحث في جدولة ثانية للديون».

وكان الاردن بدأ اواخر الثمانينات برامج اصلاحات اقتصادية دعمها البنك الدولي بعدد من الترتيبات الائتمانية الجاهزة عند الحاجة، واجتمع «نادي باريس» لتأمين ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار من الدول المانحة. فيما ساعد «نادي لندن» في اعادة جدولة جزء من ديون الاردن للمصارف، غير ان ازمة الخليج افسدت الجهود وعرضت الاردن لصدمة اقتصادية وافقدته التحويلات وتجارة الترانزيت والمساعدات المالية من الدول الاجنبية.

وتراجع حجم قروض البنك الدولي للاردن من ١٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٦٥ مليون دولار في الاعوام الثلاثة الماضية، وذكر مارتو ان اتفاقا جديدا مع «نادي لندن» سيوقع خلال هذا الشهر، وكان الاردن قدم بعض الاقتراحات الى المصارف في شأن ديونه، وهو ينتظر ردها.

واوضح مارتو ان البنك الدولي يتوقع ان يوافق على قرض كبير لقطاع الطاقة قيمته نحو ٨٠ مليون دولار، ورأى بعض النقاط المشرقة في التوقعات الخاصة بالاقتصاد الاردني، اذ بلغت نسبة النمو الاقتصادي العام الماضي ١١ في المائة. ويتوقع ان تكون ستة في المائة السنة الجارية.

في المقابل تراجعت نسبة نمو السكان في الاردن الى ثلاثة في المائة بعدما كانت نحو اربعة في المائة في الثمانينات، الامر الذي يدل على ان هذا البلد قادر على الاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي.

واشار مارتو ايضا الى ان الاردن ضبط التضخم ضمن حدود تراوح بين اربعة وخمسة في المائة وسجل تحسنا بطيئا في حجم احتياطه من العملات الاجنبية، ولاحظ ان الميزان التجاري الاردني لا يزال يعاني عجزا، الا ان التحويلات المالية من الخارج وقطاع الخدمات وقطاع السياحة حسنت الحساب التجاري الحالي الى درجة كبيرة.

وأقر مارتو بأن خسارة المساعدات الاقتصادية الخارجية نتيجة أزمة الخليج شكلت صدمة للاقتصاد الاردني، لكنه رأى بصيصا من الامل في المستقبل. وقال: «عندما توقفت المساعدات وجد الاردن ان عليه اعادة النظر في سياساته»، واضاف: «احيانا تعينك المساعدات الخارجية على تعديل السياسات الضعيفة، لكن عندما لا تتوافر لك هذه المساعدات ما عليك الا ان تستمر في وضع سياسة جيدة».

واضاف: «ان العجز اصبح تحت السيطرة، وهذا شيء بالغ الاهمية. كما ان الحكومة جادة في جهودها لعدم زيادة الانفاق العام ليبقى هذا الانفاق في حدود موازنتها. وقد بدأت التعديلات في الاسعار تعطي نتائجها. و لا أعني من ذلك ان وضعنا مثالي لكن الهدف هو جعل الاقتصاد ينمو بمعدل ستة في المائة وبنسبة تضخم ضئيلة والابقاء على احتياط من العملات يخدم الديون».

وقال ان الاردن لا يزال يعاني تركة ديون قيمتها ستة مليارات دولار، وهو مبلغ كبير بالقياس الى حجمه كبلد وانه «على رغم ما قمنا به، لا تزال المشكلة كبيرة مع ان حجم ديون البلد اقل من حجم ديونه عند بدء ازمة الخليج».

ومهما يكن فالوضع افضل مما كان عليه في السابق. اذ تراجعت ديون الاردن من نسبة ٢٠٠ فيا لمائة من حجم الناتج القومي الاجمالي الى ١٣٠ في المائة. وتأمل السلطات الاردنية ان تنخفض هذه النسبة الى ٤٠ في المائة. وقال مارتو: «لا توجد حاليا مستحقات لا نستطيع تلبيتها».

وسافر مارتو الى واشنطن ليرأس وفد الاردن الى المفاوضات الاقتصادية التي أجرتها مجموعات العمل المتعددة الاطراف، ورفض التعليق على اهمية المحادثات بالنسبة الى بلاده، لكنه قال ان المنطقة يمكن ان تستفيد من مردود السلام في مراحل الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي خصوصا في زيادة الاستثمارات الخاصة في المنطقة.

واشار الى ان على المنطقة ان تكون قادرة على التنافس اذا أرادت استقطاب الاستثمارات والمساعدات الخارجية خصوصا ان هناك كتلة كبيرة من المال تذهب الى دول اوروبا الشرقية والدول التي كانت تؤلف الاتحاد السوفياتي السابق.

من جهة ثانية تتجه الحكومة الاردنية نحو تشكيل لجنة فنية تضم ممثلين عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية خرين عن دائرة الجمارك التابعة لوزارة المال لتطبيق خطة ذات مسارين في مجال استهلاك الطاقة: الاول يتجه نحو خفض التعرفة الجمركية المفروضة على الأدوات والأجهزة والمعدات الأقل استهلاكا للطاقة.

والثاني، وهو مكمل للأول، يتجه نحو ترشيد استهلاك الطاقة عبر تشجيع استخدامها من خلال الاجهزة والمعدات المذكورة.

وقالت مصادر في وزارة الطاقة والثروة المعدنية الاردنية مأذون لها في الكلام، ان مهمة اللجنة ستكون تحديد تلك الأجهزة والمعدات والبحث عن بدائل للطاقة المتجددة. وذلك لخفض الرسوم الجمركية عليها او اعفائها نهائيا منها.

واضافت ان هذه الخطوة تأتي لحل مشكلة ارتفاع قيمة فاتورة الطاقة التي يدفعها الاردن والتي تقدر بنحو ٣٥ في المئة من حجم الصادرات السلعية الاردنية سنويا، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات المختلفة، وبالتالي تحقيق وفر في اكلاف الطاقة المستوردة وخفض كلفتها على المستهلكين.

ويحصل الاردن على النفط من العراق بموجب تصريح خاص من لجنة المقاطعة الدولية التابعة للامم المتحدة عبر صهاريج تحمل له يوميا نحو ٨٠ الف برميل عبر الحدود مع العراق.

واوضحت المصادر نفسها، ان خفض الاستهلاك سيفرض سياسة تسعير مناسبة للمشتقات النفطية بحيث يعكس السعر الكلفة الحقيقية لهذه المشتقات. مثل، البنزين وزيت الوقود والطاقة الكهربائية.

وأكدت ان هذا لن يؤثر في استمرار الحكومة في سياسة رفع الدعم عن اسعار المنتجات الاخرى مثل «السولار» و«الكيروسين» و«الغاز».

وكان باسل جردانة، وزير المال الاردني السابق، أعلن غير مرة انه لا يستبعد ان تعدل اسعار استهلاك الطاقة بحيث تعكس اكلافها الحقيقية.

وافادت مصادر وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ان الهدف من الخطة هو سن أنظمة وتشريعات تضع حدا للاستهلاك الزائدة للطاقة عبر استخدام اجراءات العزل الحراري، وتشجع استخدامات الطاقة الشمسية والاجهزة الاقل استهلاكا للطاقة مثل مصابيح الانارة «الفورسنت»، وأجهزة التدفئة المحدودة والاجهزة التي تستخدم الطاقة البديلة عبر خفض الرسوم الجمركية عليها والقيام بحملاتت توعية عبر أجهزة الاعلام للمواطنين عن الاستخدام الامثل لطاقة الاجهزة الاقل استهلاكا لها.

وزادت المصادر نفسها قائلة، ان بين مهمات اللجنة تشجيع الدراسات الميدانية الخاصة باستهلاك الطاقة في الصناعة الكبيرة مثل «الاسمنت»، و«الفوسفات»، «البوتاس» وغيرها.

وكان سامي قموة وزير المال الاردني قد كرر مرارا أن الحكومة اعادة النظر في الانظمة الجمركية عبر تسهيل اجراءاتها وخفض التعرفة والرسوم على بعض السلع بحيث لا تبقى الجمارك والضرائب المورد الرئيسي لخزينة الدولة.

سوريا

إتجاه لتوحيد أسعار صرف الليرة وتركيز على المحاصيل الاستراتيجية

قال هشام متولي، محافظ البنك المركزي السوري ان ١٥٠مليار ليرة سورية (٣٠٦ مليار دولار) من الاستثمارات الاجنبية تدفقت على بلاده خلال عامين فيما يتوقع المزيد بعد استكمال تحرير الاقتصاد. وانه لا يستبعد لا يستبعد توحيد أسعار صرف الليرة السورية خلال عامين او ثلاثة.

وقال محافظ البنك المركزي السوري هذا في تصريحات ادلى بها على هامش اجتماعات صندوق «النقد والبنك الدولي» في واشنطن ان مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في سورية ستحسم خلال اشهر، بعد ان تم فتح الاعتمادات المستندية الخاصة بتشييد محطتي توليد اضافيتين تزيلان الاختناقات الحالية.

وعما يأمل تحقيقه في الاجتماع المشترك في واشنطن قال المحافظ، الذي يرأس مجلس محافظي البنوك المركزية لمجموعة الاربع والعشرين (وتمثل الدول النامية) انه يمكن ان تلتقي مصالح الدول الصناعية والدول النامية، غير ان ذلك لا يجب ان يكون سببا للدخول في مواجهات فكلا الكتلتين تحتاج الى الاخرى من وجهة النظر التجارية.

وعن رئاسة سورية لمجموعة الدول النامية في الدورة الحالية وامكانية تحريك القضايا التجارية العربية في هذا الاطار قال المحافظ ان التزام بلاده موجه نحو بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وان القضايا التي سيتم تبنيها خلال الاجتماع المشترك ستكون قضايا دول العالم غير الصناعي بصفة عامة ولا مكان هناك للاقليمية العربية في مثل هذا المؤتمر، واشار الى ان رئاسة سورية للدورة الحالية ستنتهي في ربيع ١٩٩٤.

وتحدث هشام متولي عن الاوضاع الاقتصادية في ظل سياسات الانفتاح فقال ان هناك تحسنا في الاوضاع لكن ليست هناك «بحبوحة»، والامل حسب قوله ان تؤدي المزايا الممنوحة لاجتذاب الاستثمارات الى اغراء رأس المال بالتدفق على سوريا.

وحول مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في سورية قال المحافظ ان اساس المشكلة قديم مرتبط بسد الفرات ومشكلة المياه الحالية مع تركيا. وقد كان المأمول ان يتم بناء ٧ محطات لتوليد الكهرباء من مياه سد الفرات. غير ان بناء سد اتاتورك انقص كميات المياه المتاحة للاستخدام في سوريا. وحاليا تعمل محطتان الى سبع محطات توليد فقط من اصل ٢٧ كانت مقررة.

واضاف ان الروتين المحلي والبيروقراطية لعبا دورا ايضا في تعميق مشكلة الكهرباء، غير ان الحلول الجذرية تم وضعها وسيتم بناء محطتين في حمص ودمشق بعيدا عن سد الفرات لتغطية كل حاجة سورية من الكهرباء.

اما مزايا السلام، اذا ما تحقق في المنطقة، فانه في نظر المحافظ سيوفر على الخزينة السورية بين ٧٠ الى ٧٥٪ من المال العام الذي ظل يذهب طوال اكثر من ٤٠ عاما للشأن الدفاعي. واشار ان توجيه هذه الوفورات لاغراض التنمية سيحقق الكثير. غير ان الحديث عن ثمار السلام سابق لأوانه لأن السلام لم يتحقق بعد.

وقال المحافظ ان النفط المنتج في الحقول السورية يوفر عائدات سنوية للخزينة العامة تبلغ ما بين ٧٠٠٠ الى ٨٠٠٠ مليون دولار يمكن ان ترتفع الى مليار دولار في حالة استقرار اسعار النفط عند مستويات متوازية، واشار الى ان نجاح خطط التنقيب عن النفط يعكس مدى الالتزام من الجانب الحكومي السوري، ومن جانب الشركات التي تقوم بعمليات التنقيب.

وحول الديون السوفياتية المستحقة على بلاده قال محافظ البنك المركزي السوري، انها ديون عسكرية ليست ضخمة ومقسطة بدفعيات لما بعد عام ٢٠٠٠ لا تشكل عبئا على الخزينة السورية والمفاوضات حولها جارية مع روسيا.

اما توحيد اسعار الصرف في سوريا، ففي رأي هشام متولي انه يتم تدريجا وعبر مراحل توازن الاسعار في الاسواق ومستوى المعيشة.

وقال المحافظ انه يعرف ان «صندوق النقد الدولي» يطالب الدول بتوحيد اسعار الصرف قبل الحصول على استثمارات من مؤسساته، غير ان سورية لا تود الاستعجال حتى تتجنب ما حدث في بولندا وروسيا من تضخم وهزات في مستويات المعيشة. غير انه لم يستبعد ان يتم توحيد اسعار الصرف في سورية خلال اتخاذ اجراءات وتوفير عملات اجنبية تضمن عدم حدوث هزات في الاسعار.

وعلى صعيد آخر أقر «المجلس الزراعي الاعلى» في سوريا، الذي يرأسه رئيس الوزراء محمود الزعبي، أقر بعد دراسات مشبعة الخطة الزراعية للموسم المقبل للاستمرار في توفير حاجة البلاد من المحاصيل والتركيز على ايجاد مستلزمات الانتاج من أسمدة وأدوية زراعية.

تلحظ خطة المجلس، زراعة نحو ٣.٥١٠ مليون هكتار بالمحاصيل كافة. في حين ان مساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل «الاستراتيجية» في الموسم السابق (١٩٩٢/١٩٩٣) قد بلغت نحو ٢.٣٤٢ مليون هكتار.

وطلب المجلس في خطته للموسم المقبل من المزارعين اعتماد الدورات الزراعية والتراكيب المحصولية المناسبة لكل منطقة مع الاخذ في الاعتبار الحفاظ على خصوبة التربة، وشدد على ضرورة توفير مستلزمات الانتاج بالكميات الكافية والمواعيد المحددة، مع الاستمرار في زراعة المحاصيل العلفية [illegible] حاجة الثروة الحيوانية في البلاد.

وتضمنت الخطة لموسم ١٩٩٣ - ١٩٩٤ زراعة ١.٤٩٥ مليون هكتار في مقابل ١.٣٨٥ مليون في الموسم السابق انتجت نحو ٣.٧ مليون طن. وهو اعلى مستوى من الانتاج تصل اليه سورية في تاريخها الحديث. بينما يتوقع أن يبلغ انتاج الموسم المقبل نحو ٣.٦ مليون طن، اي اقل بنحو ١٠٠ الف طن عن الموسم الحالي.

وبينما زرع الفلاحون مساحة تُقدر بنحو ١.١٦٦ مليون هكتار انتجت ١.٧ مليون طن، فان خطة الموسم المقبل التي حددها المجلس بوضوح تستهدف زراعة ١.٧١٨ مليون هكتار يتوقع ان تنتج ١.٥٦٠ مليون طن.

غير ان المجلس الزراعي الاعلى ركز على توسيع المساحة المخصصة للمحصول الثاني في البلاد، ايا لقطن. اذ ارتفعت المساحة المخصصة لزراعته الى ٢٠٥ الاف هكتار، بزيادة قدرها عشرة الاف هكتار عن مساحة الموسم الحالي التي انتجت محصولا قياسيا بلغ نحو ٦٤٥ الف طن ويتوقع ان تطرأ زيادة بسيطة قدرها الف طن على انتاج الموسم المقبل بالمقارنة مع الموسم الحالي.

اما في ما يتعلق بالمحاصيل الاخرى، فقد تضمنت خطة المجلس تخصيص ١٧٧٥٠٠ هكتار لانتاج ١٧٠ الف طن من العدس و٨٦٥٠٠ هكتار لانتاج نحو ٧٨ الف طن من الحمص.

ويتوقع ان يتم انتاج ١.٣٢٧ مليون طن من الشمندر السكري في المساحة المخصصة لهذا المحصول والتي تبلغ ٣٣ الف هكتار، وان تجني سورية نحو ٥٢٧ الف طن من البطاطا في مساحة قدرها ٢٣ الف هكتار، كما خصص المجلس الزراعي ٢١ الف هكتار لمحصول البندورة يتوقع ان تنتج ما يزيد على ٥٠٠ الف طن اضافة الى ١٢٦ الف طن من انتاج البيوت البلاستيكية.

وفي ما يتعلق بالمزروعات المحمية في البيوت البلاستيكية، من المقرر زراعة نحو ١.٥٧٣ مليون هكتار بالخضار الاساسية، وتم تخصيص ٩٦ في المئة منها لانتاج ١٢٦ الف طن بندورة و٢٨ الف طن من الفيلفلة و٢٨ الف طن من الخيار وكميات قليلة من الكوسا والباذنجان والفاصوليا، اما الاربعة في المئة المتبقية فخصصت لانتاج النباتات.

المشاريع الجديدة حسب النشاط الاقتصادي

المشاريع	العدد	القيمة مليون ل.
الانتاج الزراعي وتربية الحيوان	١	٤٥
الري وحفر الآبار والخدمات الزراعية	٨	٥١٣.٨
تربية وتسمين المواشي والحيوانات	٤	٢٣١٥.٣
تعبئة وتجفيف وتصنيع مواد غذائية	١٠٠	١٩٦٣٩.-
صناعة النسيج والاقمشة والملبوسات	٦١	٧٧٤٥.٨
صناعة الخشب ومنتجاته والموبيليا	٥	٣٨٣.١
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٠	١٠٠٠.-
صناعات كيماوية دهانات ومنظفات	٤٤	٥٠٢٢.١
صناعات ومنتجات غير معدنية	٩	٦٦١.-
صناعات معدنية أساسية	١٥	٢٨٤٢.١
صناعة منتجات معدنية مصنعة ومعدات	٤٧	٦٦٠٣.٢
صناعات مختلفة وصياغة مجوهرات	١	٥٠.٤
النقل والمواصلات وتاجير سيارات	٢٤٩	٤٠٥٠٨.١
الخدمات السياحية والترفيهية	٣	٨٧.٢
مشاريع صحية وطبية وصناعة أدوية	١٦	٢٦٨٧.٣

الامارات

الاسواق الحرة في المطارات تغري الركاب وتحقق معدلات قياسية

■ خلال السنوات الخمس الماضية، برزت دولة الامارات العربية المتحدة، التي تشغل خمسة مطارات دولية، على خريطة الاسواق الحرة في العالم بنجاح.

ولم يقتصر هذا النجاح على الجوائز التصديرية لعالمية، بل شمل المبيعات الكبيرة التي تحقق معدلات نمو قياسية تتراوح بين ١٠ و٤٠ في المائة تبعا للسوق، مما جعل ارقامها تتراوح طبقا لتقديرات العام الماضي، عند معدلات ٧٥٠ مليون درهم (٢٠٠ مليون دولار)، وهي مبيعات يتوقع لها بلوغ حاجز المليار درهم بحلول العام ١٩٩٥.

ولقد أصبحت الاسواق الحرة في مطارات دولة الامارات وخصوصا في دبي التي تعتبر اكبرها ثم ابوظبي والشارقة، عامل جذب مهم للمسافرين الاوروبيين الذين يحرصون على استخدام مطارات الامارات عند سفرهم الى الشرق الاقصى، كنقطة ترانزيت، بغية الاستفادة من رخص الاسعار في تلك المطارات.

وتقل الاسعار في مطارات الامارات نحو ١٠ الى ١٥ في المائة عن اسعار الاسواق الحرة في مطارات جنوب شرق اسيا ونحو ٣٠ في المئة الى ٥٠ في المئة عن الاسعار المعمول بها في المطارات الاوروبية العريقة مثل لندن وفرانكفورت وباريس وفيينا وغيرها.

وقد عمد القائمون على ادارات *الاسواق الحرة في المطارات الرئيسية الثلاثة: (دبي - ابو ظبي - الشارقة)، بين فترة واخرى الى ادخال* تحسينات وتوسعات جديدة لمواكبة النمو والاقبال على تلك الاسواق، بما فيها خدمات البيع بالمراسلة عبر البريد، وتقديم اكبر عدد ممكن من السلع التي تتراوح بين السجائر وحتى السيارات.

وقبل سنوات اربع اتبعت المطارات الثلاثة سياسة تسويقية جديدة لجذب العملاء والمسافرين الى مطاراتها تمثلت في اجراء سحوبات على سيارات فاخرة عبر بيع الف بطاقة بمبلغ نصف مليون درهم (١٣٢ الف دولار)، للمسافرين المغادرين من تلك المطارات ولركاب الترانزيت فقط للفوز بالسيارة الفاخرة.

وبدأ في تنفيذ تلك الخطوة مطار دبي ثم تبعه مطار ابو ظبي، الذي عرض فرصة الفوز بمنزل الاحلام في المنتجعات الاسبانية بالقيمة ذاتها، ثم قدم عمليات سحب للفوز بسبائك ذهب تعادل قيمتها نصف مليون درهم، ثم بطاقة اعتماد بالمبلغ ذاته، بينما قدم مطار الشارقة فرصة للفوز بسيارة قيمتها ٣٠٠ الف درهم وعرض بيع التذكرة بـ ٣٠٠ درهم فقط.

وأخذت المطارات الثلاثة تحقق نجاحا واسعا في جذب المسافرين اليها. وطورت «خدمة السحب» فبعدما كانت عملية السحب للفوز بالسيارة في مطار دبي تجري كل شهر تقريبا اصبحت تتم كل اسبوع وخصوصا في فصل الصيف، الذي يشهد زيادة اعداد المسافرين. فبلغ اجمالي عدد السيارات التي جرى السحب عليها في مطار دبي، منذ طرح الفكرة، ما يزيد عن ٢٢٠ سيارة.

وتعتبر ادارة السوق الحرة في مطار دبي التي بلغت مبيعاتها عام ١٩٩٢ نحو ١٢٠ مليون دولار، ان منطقة الخليج لم تعرف صناعة الاسواق الحرة الا منذ سنوات قليلة، وقبل ذلك كانت هناك محلات محدودة في كل من دبي وابو ظبي والمنامة.

غير ان دبي التي كانت في المقدمة لم تعد تشكل اليوم الواحة الوحيدة في الاسواق الحرة فابوظبي طورت بشكل ملفت السوق الحرة في مطارها الدولي. والشارقة اعتمدت الادارة الاجنبية في تطوير سوقها، بينما يسعى مطار البحرين باستمرار الى تطوير سوقه الحرة، وينتظر ان يضم الشرق الاوسط، في سنوات قليلة اوسع تشكيلة من الاسواق الحرة في العالم ذات التسهيلات المميزة. ادارة السوق الحرة في مطار دبي تعتبر انه من الطبيعي في دبي المشهورة تقليديا بتجارتها وفي مطارها الذي يشكل ركاب الترانزيت نحو ٤٠ في المائة من اجمالي حركته والبالغة خمسة ملايين مسافر ان تكتمل حلقات المطار بقيام سوق حرة.

وكان من الطبيعي كذلك ان تنجح هذه السوق وتسترعي انتباه الصحف العالمية وان تفوز تبعا لذلك بجائزة افضل سوق حرة بين المطارات للعام ١٩٩٠ بعد مطار اسطنبول. وبجائزة افضل حملة تسويق لسنوات عديدة خلال العام نفسه.

وكان مطار دبي قد أدخل عام ١٩٨٩ توسعات اضافية على مجمع السوق الحرة فيه فاصبحت مساحة السوق تبلغ ٤٠ الف قدم مربع.

وشهدت السوق بعد ذلك تطورا ملحوظا وحققت نقلة مهمة بعدما اتبعت بدائرة الطيران المدني، وأصبحت تخضع للوائح ونظم الدائرة بعدما كانت قبل ذلك محلات مؤجرة من الدائرة لاشخاص، واستهدفت تلبية حاجات المسافرين وتحقيق ربح في حدود المعقول والبيع باسعار تنافسية لتشجيع الراكب على الشراء، ويجري العمل دائما على تطويرها وتنشيطها من خلال برامج الترويج.

ويتصدر الذهب مبيعات السوق الحرة في مطار دبي ويستحوذ على نحو ١٨ الى ٢٠ في المائة من اجمالي المبيعات، ثم العطور ومستحضرات التجميل بما يعادل ١٠ الى ١٢ في المائة ثم المواد الغذائية والالكترونيات والساعات والتبغ والمشروبات.

وادخلت الى السوق الحرة في مطار ابو ظبي، (الذي تعامل مع ٢.٥ مليون راكب عام ١٩٩٢)، توسعات جديدة بلغت تكاليفها مليون دولار (٣.٥ مليون درهم) شملت ستة محلات جديدة لبيع العطور والمنتجات الجلدية والملابس. واخرى لتسويق المجوهرات الثمينة مثل اللؤلؤ، والماس، والاحجار الكريمة بهدف زيادة المبيعات وتجاوزها حاجز الـ ٢٠٠ مليون درهم.

اما مطار الشارقة الذي يبعد نحو عشرة اميال عن مطار دبي ويتعامل مع نحو ٩٠٠ الف مسافر سنويا، فكلف شركة «ويتنر كروب» السويسرية بادارة سوقه الحرة منذ العام ١٩٨٨.

وتقول ادارة مطار الشارقة ان هناك رقابة مستمرة على الشركة المستثمرة للسوق، ويتم الزامها بتحديد اسعار البضائع لتجنب وجود مبالغة في اسعارها تختلف عن الاسعار في اسواق المطارات الاخرى ان لم تكن أقل من اجل تقديم خدمات افضل للمسافرين.

وسمحت ادارة المطار والسوق الحرة للمسافرين القادمين بالتسوق من بضائع السوق الحرة وادخالها الى الشارقة مما يساعد المسافرين على توفير وقتهم اثناء قضاء عطلتهم او عملهم، وتوفر لهم الجهد المبذول للحصول على سلع متوفرة في الدول الاخرى.

وتقول ادارة الاسواق الحرة في الامارات ان التنافس حاد بين الاسواق في المطارات الرئيسية الثلاثة الكبيرة وهو يشمل مختلف المجالات بما فيها الخدمات، والاسعار، والسحوبات، وتلتقي وجهات نظرهم في ان تلك المنافسة، جيدة لأنها أسهمت على مدار السنوات الخمس الماضيات في تطوير تلك الاسواق، وجعل الاسواق الحرة في مطارات الامارات مكملة لبعضها البعض.

الاميركيون والالمان لم يعودوا بحاجة الى «كفيل مواطن»

■ سمحت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة للاميركيين والالمان بزيارة البلاد من دون الحاجة الى «كفيل مواطن» فقال مسؤول اماراتي «ان الهدف من هذه الخطوة هو تعزيز النشاط الاقتصادي وتشجيع الحركة السياحية».

وما هو معروف ان القوانين في الامارات تنص على ضرورة حصول الاجانب، من غير الخليجيين او البريطانيين، على تأشيرات مضمونة من افراد، او شركات، او فنادق، اماراتية، لزيارة الدولة بهدف قضاء الاعمال او السياحة او المشاركة في المعارض والندوات او زيارة الاقارب والاصدقاء.

وذكر في دبي ان الاجراءات الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ ستتيح للمواطنين الاميركيين والالمان امكان الحصول على تأشيرات زيارة من سفارتي دولة الامارات في واشنطن وبون. وأن هذه التأشيرات لن تكون لزيارة واحدة فقط انما لزيارات عدة.

ونسبت جريدة «غولف نيوز» الى مسؤول في دائرة الهجرة والجوازات في دبي «ان الاجراءات الجديدة تسمح للاميركيين بالحصول على تأشيرة لزيارات عدة من سفارة الامارات وقنصلياتها في الولايات المتحدة تكون صالحة لمدة عشر سنوات في حين تسمح للمواطنين الالمان بالحصول على تأشيرات مماثلة صالحة لمدة سنتين».

الولايات المتحدة تعتبر ابرز الشركاء التجاريين للامارات بعد اليابان، اذ بلغت قيمة الصادرات الاميركية الى الاسواق المحلية عام ١٩٩٢ نحو ١.٥ مليار دولار، في حين تبلغ قيمة الصادرات الاماراتية الى الولايات المتحدة ٨٧٠ مليون دولار.

وفي الامارات ما يزيد على ٣٠٠ شركة اميركية يبلغ اجمالي استثماراتها نحو ٧٥٠ مليون دولار، ويتجاوز عدد الاماراتيين الذين يزورون الولايات المتحدة الـ٢٠ الف شخص سنويا، في حين يقدر عدد الاميركيين الذين يزورون الامارات بحوالى ٤٠ الف شخص سنويا معظمهم من رجال الاعمال.

من جهة ثانية تعتبر الاسواق الاميركية اول الاسواق الخارجية التي تتجه اليها صناعة الملابس الجاهزة في الامارات، ويقدر حجم الصادرات بنحو ١٥٠ مليون دولار سنويا.

وكانت الامارات العربية المتحدة قد وقعت عام ١٩٩١ مع الولايات المتحدة اتفاقا لضمان الاستثمارات بهدف جذب الاستثمارات الاميركية والحفاظ على الاستثمارات الاماراتية في الاسواق الاميركية.

سلطنة عُمان

قيود مشددة على توظيف الاجانب و٦٤٪ من كادرات الدولة محلية

■ فرضت سلطنة عمان قيودا على توظيف الاجانب في القطاع الخاص، ومنعتهم من العمل في وظائف يشغلها العمانيون بعدما تفاقم عدد الاجانب العاملين في ذلك القطاع للحد من العمالة الاجنبية المتزايدة.

المراسيم الوزارية حددت العدد الاقصى للاجانب العاملين في الشركات الخاصة التي تقل اصولها المالية عن ١٥٠ الف ريال (٣٩٠ الف دولار) بـ ٦٠ عاملا في كل شركة. وحظرت توظيف العمال الاجانب الذين يزيد عددهم بالفعل على ٤٥٠ الف عامل في اعمال مثل الصيد، والرعي، وصناعة المنتجات اليدوية التقليدية.

كما منعت تلك المراسيم الاجانب من العمل في مجال العلاقات العامة، واعمال السكريتارية والخياطة وتصفيف الشعر وفي المعامل ايضا. وحظرت عليهم العمل في المغاسل، وفي تشغيل الاجهزة الميكانيكية وفي حفر ابار المياه. ووفق قرار الهدف منه خفض عدد الخادمات الاجنبيات في السلطنة فان المراسيم لم تسمح الا للاجانب الذين يزيد مرتبهم الشهري على ٧٠٠ ريال (١٨٠٠ دولار) بتشغيل الخادمات.

وتأتي هذه القرارات في اطار حملة حكومية لاحلال العمانيين محل الموظفين الاجانب سعيا الى تقليل الاعتماد على هؤلاء، الذين تبلغ تحويلاتهم المالية السنوية نحو ٩٠٠ مليون ريال ٢.٣٤ مليار دولار، الى خارج السلطنة التي تعتبر منتجا صغيرا للنفط يزيد عدد سكانها على مليوني نسمة.

وشرح مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الهدف من المراسيم بأنه لايقاف تدفق العمال الاجانب الى البلاد خصوصا من باكستان والهند.

واضاف «ان هذه القرارات لن تؤثر على الذين يعملون في البلاد فعلا وسيتم تجديد تأشيرات الدخول الخاصة بهم ما دام اصحاب العمل بحاجة اليهم».

ومثل كل القرارات الحكومية هناك استثناءات ستمنح لأصحاب العمل الذين لا يجدون عمانيين لديهم الخبرات اللازمة للوظائف المطلوبة.

فالهدف في النهاية، كما قال أحد المسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هو «تشجيع المواطنين العمانيين على شغل الوظائف التقليدية وتقليل الاعتماد على العاملين الاجانب الذين يشكلون ما يصل الى ٦٧ في المئة من القوة العاملة، في السلطنة».

بالمقابل يتصدى رجال الاعمال لهذه الاجراءات بالحجة معتبرين انه حتى لو ادت القرارات الى تقليل المنافسة التي يشكلها العمال الاجانب في سوق العمل فان عددا كبيرا من العمانيين تنقصهم الخبرة والكفاية العالية ولا يبدون استعدادا لقبول وظائف ذات اجور متدنية!

لكن هذا لم يعد مشكلة، اذ وضعت السلطات في عمان برنامجا طويل المدى يهدف الى اقناع العمانيين بأهمية الخطوة على كل صعيد، لأن تحسين الاجور سيكون بالتدريج ويأخذ في الاعتبار نوعية الانتاج.

وأظهرت احصاءات المصرف المركزي العماني في المدة الاخيرة ان عدد الاجانب العاملين في القطاع الخاص ارتفع بنسبة ٥٠ في المئة في العامين (١٩٩١ - ١٩٩٢) ليصل الى ٤٢١ الف عامل العام الماضي، واستهدفت الحملة الحكومية تشغيل العمانيين محل الاجانب في القطاع الحكومي حتى الآن، كما تحاول الحكومة ايجاد وظائف للاعداد المتزايدة من الخريجين الذين يتخرجون كل عام من الجامعات.

وافاد المصرف المركزي في نشرته الاخيرة ان ٦٤.٣ في المئة من الموظفين الحكوميين وعددهم ٩٣ الفا، هم الآن من العمانيين، وقد ارتفعت النسبة بمعدل سنوي مطرد وكانت تبلغ ٥٨.٨ في المئة عام ١٩٨٥.

وبهذه الخطوة التي اقدمت عليها عُمان، والتي بات في حكم المؤكد أن تحذو حذوها دول أخرى في مجلس التعاون، تكون واحدة من أهم المشاكل الخليجية قد وجدت حلا استنسابيا جرى اعداده بشكل علمي قبيل وضعه قيد التنفيذ.

والمعروف ان دول الخليج تعاني من كثرة الأيدي العاملة الغريبة فيها، وهذه الظاهرة أخذت أبعادها بعدالغزو العراقي للكويت، وما نجم عنه من تهجير لتلك الأيدي نتيجة الاجراءات التي أعقبته. وعلى ضوء ذلك صار من حتمية الأمور ان تتأمن العمالية المحلية تحسبا للطوارئ».

الكويت

تسوية نهائية لمشكلة الديون المحلية

■ أعلن بنك الكويت الوطني ان اتفاق حل مشكلة الديون المعدومة في البنوك المحلية «حسن الصورة المستقبلية للاقتصاد الكويتي على الاجل المتوسط، لكن يرجح ان تظل النشاطات راكدة على الاجل القصير».

وفي تقرير اقتصادي، اعده البنك للربع الثالث من عام ١٩٩٣ ان التخفيض المتكرر لسعر الخصم من جانب البنك المركزي الى المستوى الحالي ٦.٢٥ في المائة وزيادة العائدات النفطية في ١٩٩٣ - ١٩٩٤ بنسبة ٢٠ في المائة عاملان ايجابيان.

وقال البنك، (وهو اكبر مصرف تجاري في الكويت)، ان الصورة المستقبلية تظل ايجابية على المدى المتوسط، وتوقع ان يواصل الاقتصاد اتجاهه نحو الانخفاض الى مستوى ادنى للتوازن خلال الفترة المتبقية من ١٩٩٣ وفي ١٩٩٤.

واضاف يقول: «انتعاش الاقتصاد الكويتي وشيك الحدوث لأن مشكلة الديون المحلية سويت تسوية نهائية وقدمت الحكومة الميزانية بدون اجراء اي تخفيض كبير في اجمالي الانفاق».

وكان البرلمان قد اقر قانونا يحدد شروط الوفاء بنحو ٢٠ مليار دولار من الديون التي يصعب دفعها وادت الى اضعاف البنوك على مدى عقد لتنتهي بذلك اشهر من المناقشات العاصفة بين الحكومة والبرلمان.

وتضم قائمة الشركات والافراد المقترضين وعددهم ٩٥٤٦ مقترضا بعضا من اغنى الافراد والشركات في البلاد.

ويجب ان يختار المقترضون بين عدد من الخيارات لرد الديون بحلول اول ابريل/نيسان عام ١٩٩٤ وهو الموعد النهائي للدفع، وعندها سيكون ممكنا حساب تكاليف الحل بالنسبة للحكومة.

وقد نتجت الديون جزئيا عن انهيار سوق الاسهم غير الرسمية (سوق المناخ) وعن الخسائر التجارية القائمة التي زادت نتيجة الاحتلال العراقي للكويت في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١.

وأدى نشر شروط دفع الديون الى زيادة النشاط في سوق الاسهم التي يجري فيها تداول اسهم ٣٧ شركة كويتية وست شركات خليجية وليس لها مؤشر، ووفق الشروط يمكن في بعض الحالات الاعفاء من الديون بنسبة تصل الى ٥٥ في المائة.

وقال التقرير ان اهم آثار حل مشكلة الديون المعدومة هو زيادة النشاط في سوق الاسهم بسبب روح التفاؤل السائدة بين التجار، واضاف قائلا: ان تسوية المشكلة ربما توفر اموالا اضافية لتمويل عدد من التجار ومساعدتهم في توسيع انشطتهم وربما يكون لذلك تأثير ايجابي على النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط.

ووفق التقرير فان الاتجاه الاقتصادي نحو الانخفاض في ١٩٩١ - ١٩٩٢ عقب الارتفاع الاولي للانفاق على النفط والدفاع بعد حرب الخليج، اثر على عدد من القطاعات وخاصة السيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الالكترونية والمواد الغذائية وانواع معينة من مواد البناء.

وتأثر الاقتصاد خارج القطاع النفطي بفعل هبوط عدد السكان بنسبة ٤٠ في المائة، عن مستواه قبل الغزو، وغموض الموقف بالنسبة لمشكلة الديون المعدومة.

وانكمش اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٦ في المائة و٣٩ في المائة في ١٩٩٠ و١٩٩١ على التوالي، بينما يقول التقرير انه زاد العام الماضي على اساس اسعار عام ١٩٩٢ ليصل الى ٦.٣ مليار دينار (٢١ مليار دولار) من ٣.١ مليار دينار (١٠.٢ مليار دولار) في ١٩٩١ بسبب انتعاش عائدات النفط.

وقال التقرير ان اجمالي الناتج القومي ارتفع ٥٨ في المائة الى ٧.٤ مليار دينار (٢٤.٥ مليار دولار) عام ١٩٩٢ من ٤.٦ مليار دينار (١٥.٣ مليار دولار) في ١٩٩١.

وذكر البنك عددا من التطورات الايجابية الى جانب حل مشكلة الديون المعدومة وبينها انخفاض عجز الميزانية ٢٥ في المائة في ١٩٩٣ - ١٩٩٤ الى ١.٢٢٣ مليار دينار (٤ مليارات دولار).

ومن التطورات الايجابية هبوط نسبة ١.٢٥ نقطة مئوية في سعر الخصم الى ٦.٢٥ في المائة، وقد خفض ثلاث مرات منذ آيار/مايو الى جانب زيادة النشاط في سوق الاسهم مع تحسن الطلب وخاصة على اسهم شركات العقارات.

ويخلص البنك الى القول: ان من العوامل ا لايجابية الاتفاق على العمل بخطة قومية للاسكان بهدف حل أزمة الاسكان من خلال زيادة القروض واحراز تقدم في خطط بيع نحو ٥٠ من الشركات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص.

تفاهم طهران - الرياض في اوبيك أوقف تدهور أسعار النفط

هشام ناظر: هاجس السعودية أمن الطلب

■ كادت أسعار النفط الخام في نهاية شهر ايلول/سبتمبر الفائت تتدهور الى ١٠ دولارات او اقل، كما حدث قبيل الاجتياح العراقي للكويت قبل ثلاث سنوات، لولا التفاهم الايراني - السعودي الذي جرى في اللحظة الاخيرة أثناء الاجتماع الوزاري لمنظمة «اوبيك» في جنيف لمراجعة الوضع في الربع الأخير من السنة الجارية ١٩٩٣. وقد كانت المبادرة في هذا التفاهم من قبل الرئيس الايراني حجة الاسلام علي اكبر هاشمي رفسنجاني الذي أجرى اتصالا هاتفيا مع العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز.

وقد جرى التفاهم الذي أقرته «اوبيك» للأشهر الستة القادمة من مطلع تشرين الاول/اكتوبر الجاري الى نهاية شهر اذار/مارس ١٩٩٤، على تحديد سقف للانتاج الاجمالي لدول المنظمة مقداره ٢٤.٤٢ مليون برميل في اليوم. لكن اصرار الكويت على رفع حصتها الى ٢.١٦ مليون برميل في اليوم للتعويض عن تعطل نفطها وعائداتها خلال الاجتياح العراقي، كاد يحبط الاتفاق لولا تدخل الرئيس الايراني مرة ثانية بمكالمة هاتفية مع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي عاد فوافق على قبول حصة مقدارها مليونان من البراميل.

وقد جرى التفاهم في «اوبيك» على اعادة النظر في حصص المطالبين بزيادات ولم تعط لهم بعد انقضاء الاشهر الستة المتفق عليها بحيث تكون لهم مستقبلا معاملة تفضيلية. وهذا ما أكده وزير النفط السعودي هشام ناظر في محاضرته التي ألقاها في لندن في الاول من تشرين الاول /اكتوبر الجاري مفتتحا مسلسل المحاضرات العربية - الاوربية الذي تعد له غرفة التجارة العربية - البريطانية.

وقال وزير النفط السعودي انه هذه المرة واثق من التزام الدول الاعضاء بحصصها وبالسقف المقرر في «اوبيك» لأن الجميع يريدون زيادة الأسعار، وبالتالي فلم يكن بد من سد الثغرات التي كانت في المرحلة السابقة.

كما ان أسواق النفط، والمحللين لهذه الاسواق، يرون ان هناك احتمالا كبيرا بأن ترتفع أسعار النفط الخام قليلا خلال الاشهر الستة القادمة بما يقرب من الدولارين للبرميل الواحد، لكنه لا يجوز ايضا التقليل من شأن عوامل عديدة يمكن ان تربك المعادلة الحرجة الراهنة.

واذا كان الاتفاق في «اوبيك» قد أخذ في الاعتبار امكانية تجاوز بعض الاعضاء للحصص المقررة من خلال تحديد السقف تحديدا واقعيا للمدى القصير، فانه لم يعالج امكانية عودة ضخ النفط العراقي في وقت قريب وهو غير ملحوظ في الحصص المقررة، ومدى تأثير ذلك على الاسواق، الا اذا كان الاعضاء الاساسيون في «اوبيك» واثقين من ان النفط العراقي سوف يبقى محظورا ستة اشهر أخرى. وحتى اذا أعيد ضخ النفط العراقي، بعد ستة اشهر من الآن، فان ذلك سوف يأتي في وقت يتناقص فيه الطلب العالمي بعد انقضاء فصل الشتاء والحاجة الى التدفئة في الدول الصناعية، وبالتالي فان ذلك سوف يدفع الاسعار نزولا الى أدنى مما وصلت اليه قبل الاتفاق الاخير، ولا سيما ان النهوض الاقتصادي في الدول الصناعية ما زال غير مؤكد وغير ملحوظ.

وهناك قول في الدوائر النفطية مفاده انه من غير الممكن السماح بالنفط العراقي قبل اقتطاع كميات موازية من العرض اما بخفض حصص الدول المنتجة حاليا وهو أمر صعب بل مستحيل، واما بوقف انتاج دولة من الدول الاعضاء وقفا كاملا، وهو امر غير مستبعد. والقائلون بذك يشيرون الى امكانية توسيع فرض العقوبات على الجماهيرية الليبية بحيث تشمل تصدير النفط الليبي، فيسمح للعراق بالضخ بعد منع ليبيا من التصدير!

لكن المشكلة الاساسية لا تزال كامنة في الطلب. وعلى هذه الناحية شدد وزير النفط السعودي في محاضرته اللندنية من زاوية تأثير ضريبة الكربون المقترحة في الدول الصناعية على الطلب النفطي، فلا يعود الهبوط في الطلب موسميا كما هو الآن، بل يبقى مخفوضا كاتجاه عام.

ولهذا قال الوزير السعودي ان الهاجس الاكبر لبلاده ولكافة الدول المنتجة للنفط هو «أمن الطلب». فكما كانت الدول الصناعية في الماضي تشكو من التأثير السياسي في الامدادات النفطية وتطالب بأمن الامدادات النفطية لكي تكون مطمئنة على أوضاعها الاقتصادية، فان الدول المنتجة والمصدرة للنفط تشكو الآن من التأثير الضرائبي على الطلب النفطي وتطالب بأن يكون الطلب مأمونا وموثوقا حتى تبقى هذه الدول مطمئنة على عائداتها المالية وبالتالي على أوضاعها الاقتصادية.

فقد طالب وزير النفط السعودي بايجاد معادلة للأمن المتبادل بين العرض والطلب، اي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكته، بحيث تستوفي الشروط الثلاثة اللازمة لهذه الغاية. وهي استقرار الاسواق، وشفافيتها، وأمنها.

وقال الوزير السعودي ان المطالبين بفرض ضريبة الكربون على النفط في الدول الصناعية يقيمون مطالبتهم على حجة الحفاظ على البيئة من التلوث، لكنه ليس هناك حقائق علمية مؤكدة تشير الى ان استهلاك النفط يشكل خطرا على البيئة اكثر من استهلاك الفحم مثلا. وأشار الى ان في الدول المستهلكة للنفط فئات عديدة تعارض فرض ضرائب من هذا النوع على المحروقات النفطية، وخاصة في أوساط المزارعين، لأن الغاية منها غير واضحة، فهي ليست في حقيقتها من اجل الحفاظ على البيئة من التلوث بقدر ما هي لسد شيء من العجز في ميزانيات بعض حكومات الدول الصناعية.

واشار الوزير السعودي الى ان اي ضرائب من شأنها خفض الطلب النفطي في الدول الصناعية سيكون لها انعكاسات سلبية على العالم كله وليس فقط على الدول المنتجة للنفط.

وعندما سئل الوزير ما اذا كان استمرار الهبوط في الطلب العام سوف يؤثر على المساعدات والاستثمارات السعودية في البلدان العربية، فقال ان ذلك سيؤثر على الاستثمارات السعودية داخل المملكة السعودية ايضا. وبالتالي فان هبوط العائدات المالية للدول المنتجة نتيجة لهبوط الطلب في الدول المستهلكة سوف يخفف كثيرا من حجم التجارة العالمية ويرمي الكساد الدائم في أسواق الدول الصناعية بكل ما في ذلك من مضاعفات اجتماعية.

ولهذا شدد الوزير السعودي على القول بأن الاطار الاساسي للسياسة النفطية السعودية هو «الأمن المتبادل». ذلك أن العالم على مشارف القرن الواحد والعشرين بات اكثر قربا من بعضه البعض واكثر اتكالا على بعضه البعض، وبالتالي اكثر حاجة الى التعاون والتعاضد. وقال الوزير السعوي: ان علينا ان نتعلم العيش في عالم كهذا.

وبالرغم من ان المراقبين في اوروبا يرون ان الاتفاق الاخير في «اوبيك» لا يقوم على أرضية صلبة كالتي اشار اليها وزير النفط السعودي، لأنه كسابقه معرض للانهيار للأسباب ذاتها التي أدت الى انهيار الاتفاق السابق، أي تجاوز الدول المنتجة للحصص المقررة لها تحت وطأة الحاجة المالية الملحة لأن معظم تلك الدول غير قادر لأسباب شتى على ضبط مصروفاته في مستويات أدنى من غير ان يكون لذلك ثمن سياسي داخلي، فان جريدة «فاينتشال تايمز» من جهة اخرى ترى ان الحكمة الدارجة هي ان «اوبيك» تكون على أحسن حال عندما تكون تحت الضغط، وان عودة مبكرة للنفط العراقي الى الاسواق قد يكون افضل شيء يحدث لتلك المنظمة. لكنها في الوقت ذاته اشارت الى ان ضعفا مزمنا في اسعار النفط هو الاحتمال الارجح ما لم تطرأ زيادة كبيرة على الطلب في البلدان الصناعية.

فالهواجس التي عبر عنها وزير النفط السعودي لها ما يبررها في الواقع العملي، حتى بدون ضريبة الكربون المقترحة. ففي الاوضاع الضريبية السارية الآن تستحصل الدول المستهلكة من ضرائبها العادية على النفط اكثر بكثير مما تستحصل الدول المنتجة من بيعه.

والواقع ايضا ان أسعار النفط معدلة على القيمة الفعلية عادت الى المستوى الذي كانت عليه قبل ارتفاعها الحاد في ١٩٧٣ - ١٩٧٤. فقد دارت دورة كاملة. بل ان امدادات «اوبيك» مع الهبوط في الاسعار ما زالت أقل مما كانت عليه في ١٩٧٣ بنسبة ١٥ في المئة لكن هناك توقعات واقعية ايضا بأن الطلب سوف يرتفع حتما، واذا ارتفع الطلب ارتفعت الاسعار. ففي الاسواق العالمية الآن اختلالات كثيرة مفتوحة على كافة الاحتمالات، ومنها التردي في الاتحاد السوفياتي السابق، سواء في استهلاك او في انتاج او في تصدير النفط، والصورة ما زالت غامضة. ومنها ايضا التوسع الاقتصادي الهائل في الشرق الاقصى وحوض الباسيفيكي وامكانية ان يتوقف او يتدهور، ومع هذه الامكانية هبوط الطلب النفطي وفي ذلك تقول مجلة «الايكونوميست» في تحليل لها بعنوان «ضعوا رهاناتكم»، مراهنة على ان اسعار النفط سوف ترتفع: «هنالك خيوط من الامل كثيرة ليتعلق بها المتفائلون. فالعراق قد يستعمل الشركات الغربية للاسراع في تطوير امكانياته. الطلب الاسيوي قد يتلاشى. صناعة النفط الروسية قد تنهض بأسرع من بقية قطاعات الاقتصاد الروسي. النهوض الاقتصادي في الغرب قد يكون هذه المرة أقل تعطشا للنفط. وقد يكون هناك استثمار غير متوقع في انتاج جديد. كل هذه الاشياء ممكن. وكذلك خطر ان يقع خطأ ما. فكلما طال أمد الاسعار المزيفة الراهنة كلما جاءت قاسية اي زيادة في هذه الاسعار. انظروا، مثلا، تأثير استمرار الاسعار المخفوضة الى اجل طويل على المملكة السعودية اكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. انه تصور متشائم، لكن عناصر فيه واقعية وحقيقية الى درجة مخيفة»!

ان هاجس السعودية كما عبر عنه وزير نفطها من حيث الخطر على أمن الطلب، هو اذن: هاجس في محله، ويدعو الى بعد نظر في معالجة القضايا القصيرة الأجل.

السنيورة في الصندوق الدولي:

التوازن أساس مالية لبنان

■ أعلن وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة ان «الحكومة اللبنانية تسعى الى تحقيق توازن دقيق بين خفض العجز والحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف من جهة وبين اعادة تحريك النشاط الاقتصادي من جهة أخرى».

وقال في كلة القاها في المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي وزع نصها في بيروت، ان «الاضرار الناجمة عن الحرب اللبنانية التي لحقت بالبنية التحتية والموجودات المادية تقدر بـ٢٥ بليون دولار. وتعد الحكومة برنامجا لإعادة البناء والإعمار والإستثمار العام يتطلب نحو عشرة بلايين دولار».

وأضاف: «عانى لبنان من حروب مدمرة وغير انسانية على أرضه، لكنه نجح بتماسك شعبه ومثابرته في النهوض من جديد والانضمام مرة أخرى الى الدول المحبة للسلام في هذا العالم. واليوم، يتمسك شعبنا اكثر من أي وقت مضى باستقلاله وسيادته ومؤسساته الديموقراطية. وهو حريص على العيش المشترك بين أبنائه. ويؤمن بالسلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط(...) ونتيجة لهذه الحرب، كان من الصعب التحكم في موازنة الدولة وتأمين عملة توازن الموازنة خصوصا من أواسط الثمانينات فصاعدا، الأمر الذي استتبع قفزات صاعدة في ضغوط الطلب الداخلي والتضخم مع انخفاض مستمر في قيمة الليرة اللبنانية. وأهم من ذلك ومما أثار الرعب لدى جميع اللبنانيين وكثيرين من أصدقائنا في المجتمع الدولي، ان صورة مشوهة للبنان قدمت الى العالم ودخلت كلمة لبننة بمعناها السلبي قاموس المفردات الغربية».

واعتبر فؤاد السنيورة انه «من حسن الحظ ان الأساس لتسوية سلمية للنزاع أمنه اتفاق الطائف للوفاق الوطني عام ١٩٨٩. ومذ ذلك وحتى اليوم كان بين منجزات الحكومة المهمة استعادة الإستقرار السياسي الداخلي والأمني في البلاد وتعزيزه، بحيث أصبحت قوات الأمن اللبنانية موحدة من جديد وجرى بنجاح حل الميليشيات وتجريدها من السلاح، وأخيرا، أعيد للقانون احترامه واستتب الأمن والنظام في البلد. ان استعادة السلم والأمن وتشكيل حكومة جديدة وموثوق بها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ عقب الانتخابات النيابية التي تمت بعد عشرين عاما على آخر انتخابات جرت عام ١٩٧٢، عززا الثقة بلبنان خصوصا بعدما توحدت الدولة وأخذت تعمل كوحدة متجانسة. ومع ذلك، وكما تدركون جميعا، فان تركة ١٧ عاما من الحرب أوصلت الى اقتصاد غير متوازن من شأنه ان يشكل تحديا كبيرا يتطلب لمواجهته صفاء ذهن ووضوح هدف والتزاما قويا ومثابرة عنيدة. وبهذا الخصوص، فان الحكومة اللبنانية ملتزمة بقوة اعادة البناء والإعمار وإعادة تأهيل الاقتصاد مع تشديد خاص على تنمية البنية التحتية».

وأشار الى ان «الحكومة الحالية نجحت لدى تسلمها مهماتها في استعادة شعور الثقة بالادارة الاقتصادية للبلاد وبالليرة عندما أوقفت دورة انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية والتضخم، وانعكس هذا في تدفق رؤوس الاموال الكبيرة وخصوصا في ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية، وفيما نحن نرحب بهذه التطورات الاقتصادية والايجابية، نعترف كليا بأن هذه المكاسب بحاجة الى تعزيز وتدعيم للتأكد من قابليتها للبقاء والاستمرار، وتأكيدا لذلك اتخذت الحكومة الحالية اجراءات عدة استهدفت منها احتواء، وتخفيف استنزاف الموارد عن طريق ضبط النفقات العامة وتعزيز جباية الايرادات، وحتى اليوم، جاءت نتائج هذه الجهود مشجعة جدا».

وقال فؤاد السنيورة: «لكن الحكومة، في وضعها السياسة المالية، تسعى الى تحقيق توازن دقيق بين خفض العجز والحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف من جهة، وبين اعادة تحريك النشاط الاقتصادي، من جهة أخرى وهكذا فانها تعد برنامجا لأعادة البناء، والإعمار والإستثمار العام الذي من شأنه خلال مدة عشر سنوات ان يتطلب نحو عشرة بلايين دولار».

ولفت الى ان «هذا البرنامج يمثل تصورنا للمستقبل ويستهدف الى اعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة والقدرة الانتاجية وزيادتها، وذلك من أجل تمكين لبنان من استعادة دوره السابق في المنطقة وتعزيزه. ونحن نركز حاليا على برنامج استثمار مبدئي مدته ثلاث سنوات يبدأ بوضع الأسس لاقتصاد يعمل بسلامة».

وخلص فؤاد السنيورة الى القول: «اننا عقدنا آمالنا على قدرات شعبنا في الداخل والخارج وعلى قدرات مؤسساتنا في القطاع الخاص في تحمل العبء الرئيسي في اعادة بناء بلدنا، لكن الحاجات التي نشأت خلال فترة طويلة من الدمار والفوضى أكبر بكثير مما يمكن للتمويل الداخلي وحده ان يغطيها، وبالتالي نتطلع الى أصدقائنا في المجتمع الدولي لدعمنا ومساعدتنا في التغلب على التحديات الكبيرة التي تواجهنا. لقد علّمنا التاريخ انه لا يمكن لبلد مزقته الحرب ان يأمل بإعادة بناء نفسه الا من خلال الحشد الجماعي للموارد والمؤازرة الداخلية والخارجية، وهنا أشير بكل تقدير الى البيان الذي أعد باسم محافظي المصارف العربية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى دعم جهود لبنان في اعادة الاعمار واعادة التأهيل. ومن خلال جهودنا في لبنان، وكذلك من خلال مساعدة المجتمع المالي الدولي، دعونا نأمل جميعا بأن تستعمل كلمة لبننة من الآن وصاعدا للتعبير عن التوحد والعيش المشترك وارادة البناء والإعمار».

والمعروف ان المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي عقد في واشنطن.

المجلد الاول - العدد الاول - تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ Vol.1 No.1 October 1993 ٩

مملكة أبي عمّار من هذا العالم!

كان توقيع التفاهم الفلسطيني - الاسرائيلي في واشنطن، اكثر مما يوحي في ظاهره كحل لمشكلة مزمنة او كبداية لهذا الحل. فقد كان ذلك المشهد إيذاناً بالتفوق الحاسم للعالمية الرأسمالية بعد انهيار الأممية الاشتراكية.

وهذا المشهد اياه يؤكد انه كان سوف يتكرر، ربما مع اختلاف في بعض التفاصيل، وفي مكان آخر، لو كانت الأممية الاشتراكية هي السائدة. وهو يؤكد من ناحية اخرى ان ما كان يسمى بالقضية الفلسطينية هي القضية الأولى وربما الوحيدة التي لها الصفة العالمية ايا كانت العقائدية لقيادة هذا العالم.

انه امر لم يلحظه كثيرون من الغرب الا في وقت متأخر. فقد كان معظم العرب يعتقدون ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية، قد تكون متقدمة على غيرها من القضايا العربية الاخرى الداخلية والاقليمية، لكنها على اي حال لها صفة عربية. وبهذا المعنى كانت القضية الفلسطينية خسارة عربية صافية لأن جميع العرب تحملوا وسوف يتحملون أعباءها من غير ان تكون لهم يد فيها من الناحية الواقعية. فقد كان العرب معنيين بها وهي غير معنية بهم!

ان الولايات المتحدة هي الآن، او حتى الآن، مقر قيادة الفكرة العالمية هذه. وبالصفة العالمية، لا بالصفة الاميركية، اختيرت واشنطن للترتيبات الاعلامية لتوقيع الموقع. فقد كان التوقيع تصديقا على ما جاء في الكتب لا على ما جاء في المفاوضات.

وبصرف النظر عمّن يقود الولايات المتحدة ويحفظ استمرارية نظامها، في الوقت الذي سقط فيه النظام الاممي المنافس وتكسرت مفاصله وأطرافه كأي نوع من الزجاج الردي، يسقط على ارض صلبة، فان الولايات المتحدة هي النموذج الاصدق تمثيلا للعالمية. وبصرف النظر ايضا عمن يسكن في رأس هذا النموذج، في وقت اختلت وتختل فيه رؤوس كثيرة، فان الولايات المتحدة هي في الحقيقة «العالم مصغرا» بأجناسه وأعراقه وأديانه ومذاهبه وطوائفه وبدعه وتناقضاته. وماهو غير معترف به من خصوصيات كثيرة في انحاء اخرى يتحول في الولايات المتحدة الى عموميات مشروعة ومقدسة. ولما كان ذلك قد ترافق مع الجمهورية الاميركية منذ تأسيسها، فانه بين عوامل اخرى، العامل الاول الذي اكسب تلك البلاد الجديدة سمعة الحرية ورفع رايتها.

فليس عرضاً ان يقام على مدخلها في نيويورك تمثال للحرية، وليس عن غير استحقاق او بغير مقومات ان تختار الدول تلك المدينة التي يتصدرها تمثال الحرية مقرا للامم المتحدة التي هي من الناحية النظرية، او من المقصود ان تكون عمليا في يوم من الايام حكومة العالم!

هي معادلة تبدو مبسطة او بدهية في الظاهر: حكومة اميركا تحكم حكومة العالم. لكن الاساس المعقد لهذه المعادلة يكمن في تحديد العوامل او القوى الفعلية التي تحكم حكومة اميركا. ذلك انه لولا هذه العوامل والقوى، لكانت الولايات المتحدة مثل بقية الدول كما حكومتها الظاهرة مثل بقية الحكومات. او بكلام آخر، لكانت الولايات المتحدة مجرد دولة اميركية مثل المكسيك او البرازيل.

ومن المرجح ان الولايات المتحدة لو بقيت مستعمرة لاتينية من غير ان تتحول تحولاً عميقاً وجذرياً الى الانكلو - ساكسونية البروتستانتية، لما كان لها في العالم اليوم الشأن الذي صار لها. وبالتالي، فان الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ليست دولة مثل بقية الدول، سواء في القارة الاميركية او في بقية القارات.

ولذا، فان التعامل مع الحكومة الظاهرة للولايات المتحدة يبقى سطحيا وغير معبر عن حقيقة البلاد وقواها الفاعلة. لأن الحكومة الاميركية هي مجرد حكومة بين الحكومات، اما الولايات المتحدة فهي العالم كله على الصورة المتجاوزة للافكار القومية المؤدية الى الصراعات والحروب الأهلية. فاذا كانت النزعات القومية هنا وهناك مثار حروب وصراعات دامية تبدو بغير نهاية، فان الولايات المتحدة كنموذج نجحت في صهر كافة القوميات المتناحرة خارجها وموالفتها على قدم المساواة لا في قومية جديدة لها الصفة الاميركية، بل في عالمية جديدة لها الصفة الرأسمالية.

وهنا الاختلاف الجذري بين العالمية الرأسمالية والاممية الاشتراكية، مع انهما كلتاهما انطلقتا من تجاوز الافكار القومية. وجل ما توصلت اليه الاممية الاشتراكية في عزها على هذا الطريق كبح القوميات ووضعها تحت المكبس من غير ان تنجح في صهرها. اما العالمية الرأسمالية فلم تكن بحاجة لا الى الكبح ولا الكبس لأنها في الاصل منسجمة مع نزعة الانسان الاولى الى الكسب ، وبالتالي مع ولائه للمال وسعيه اليه. انها العملية التاريخية المتواصلة والموروثة من الاف السنين وهي القاسم المشترك الأوسع بين جميع الشعوب في البشرية قاطبة.

فالرأسمالية ، حتى كما شخصها كارل ماركس في كتابه «رأس المال» الذي أراد الاشتراكيون جعله يغني عن جميع الكتب، كانت بهذا الامتداد التاريخي السحيق هي الحتمية التاريخية كما ثبت الآن خلافا لتصورات الاشتراكيين.

وايا كان الامر، فان القضية الفلسطينية كانت على المحورين سواء بسواء بصرف النظر عن مضامين او صوابية او عدم صوابية هذا المحور او ذاك. وهي كانت كذلك لصفة عالمية فيها حتى لكأن ادعاء العرب لها وتمسكهم بها نوع من الاغتصاب او فرض للوصاية.

فالتمسك العربي بالقضية الفلسطينية له اطار واحد هو القومية العربية. ولذا لم يكن الصراع العربي - الاسرائيلي متكافئا. وقد كان محسوما من البداية لأنه لم يكن في حقيقته صراعا بين القومية العربية كاطار للعرب وبين الصهيونية كاطار لليهود، بل بين القومية العربية والعالم. بل ان اي صراع قومي من هذا النوع مكتوب له الفشل مهما كانت القوة القومية شديدة البأس كما أثبتت الحرب العالمية الثانية التي لم تكن في حقيقتها صراعا بين النازية او الفاشية وبين الديمقراطية كما هو السائد اعلاميا، بل بين القومية الالمانية والعالم. ذلك ان اي حركة قومية مكتوب لها ان تضع العالم كله في مواجهتها لأنها بطبيعتها منافية للعالمية.

فالنازية او الفاشية في عرف الفكرة العالمية ليست شيئا يتعلق بنظام او ممارسة الحكم في بلد من البلدان، بل هما صفتان متلازمتان مع الفكرة او الحركة القومية. وفي هذه النقطة بالذات تلتقي العالمية الرأسمالية مع الاممية الاشتراكية. والدليل على ذلك ان الدكتاتورية الستالينية كانت مقبولة من العالم كحليف موثوق ضد النازية.

ان النجاح الاكبر الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية باسم استقلالية القرار الفلسطيني هو فك الارتباط بين الهوية الفلسطينية والقومية العربية. بل ان ذلك كان يفترض ان يكون مفهوما لدى الجميع منذ قيام منظمة التحرير، او على الاقل منذ ان اصبحت حركة التحرير الفلسطينية (فتح) هي صاحبة المنظمة. ففي الوقت الذي نضجت فيه ظروف الثورة الفلسطينية كان هدف تخليص فلسطين من الصهيونية مترادفا مع تخليص الفلسطينيين من القومية العربية. ولما كانت الحركة الصهيونية قد استنفدت أغراضها بقيام دولة اسرائيل قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، فان الانفكاك الفلسطيني عن القومية العربية كان يعني بصورة تلقائية التوافق الفلسطيني مع العالم.

وفي الوقت الذي كان فيه هذا الانفكاك يبدو تأكيداً للوطنية الفلسطينية، كانت منظمة التحرير تعرف بالممارسة ان لم يكن بالتخطيط، انها اصبحت منظمة عالمية او مقبولة من العالم سواء في العالمية الرأسمالية او في الاممية الاشتراكية بجميع طبعاتها السوفياتية والماوية والكاسترووية والشيفيفارية وغيرها، وسواء في طبعاتها الاصلية او المنقحة.

ولهذا لم يعد مهما مكان الدولة الفلسطينية او حجمها او حدودها. ان مملكة ابي عمار من هذا العالم.

سليمان الفرزلي

تثبيت السلام بالتنمية

رجل الاعمال السعودي المشهور عدنان خاشقجي رجل، على ما يبدو، متعدد المواهب، ومن مواهبه التي ظهرت أخيرا موهبة الكتابة، وباللغة الانكليزية، وفي منبر من أعلى المنابر العالمية، هو جريدة «هيرالد تريبيون» الاميركية التي تصدر من باريس. لكن مقال عدنان خاشقجي لم يلق الاهتمام الذي يستحقه في العالم العربي، فرأت «الميزان» ان تعيد نشره مترجما الى العربية تعميما للفائدة. وفيما يلي نص مقال عدنان خاشقجي:

نجحت حرب الخليج في دحر العدوان العراقي، على ان ذلك قدم حجة للبعض بأن مصالح الولايات المتحدة في العالم العربي تبدأ وتنتهي بالنفط. ومع ان ما توقعه البعض من انتفاضة عربية ضد الغرب لم يحدث خلال الحرب، الا ان معركة كسب قلوب وعقول المسلمين من الرباط الى عمان لم تحقق أغراضها بعد.

ان ازالة الالغام السياسية بعد الحرب كان يفترض ان تعني المزيد من الاهتمام بالفقراء، وبالمناطق الاقل نموا في العالمين العربي والاسلامي. لكن شيئا من ذلك لم يحدث. ولهذا حظيت الحركات الاصولية الثورية بالعطف وبمزيد من الآذان الصاغية.

ثم جاءت حملة بيل كلينتون الانتخابية لتعطي أملا للعالم الثالث، بمعنى انه اذا كانت اميركا تهتم بشعبها فانها لا بد ستهتم بالشعوب الاخرى. فاذا كان كنيدي قد اقنع العالم النامي بأن الشيوعية ليست هي الحل الوحيد، فان فقراء المسلمين اليوم لهم ان يأملوا بان الاصولية الثورية ليست هي الحل الوحيد، لكن هذه الآمال يمكن أن تتحول الى مرارة اذا لم يحدث شيء.

على ان اميركا في التسعينات ليست لديها القدرات الاقتصادية التي كانت لها في الستينات. وهي الآن تنفق اكثر من طاقتها.

كذلك فليس جميع العرب او جميع المسلمين فقراء كما كانوا في الستينات. ولعل دور اميركا الجديد هو الدور القيادي في اقامة آلية للتعاون لتعزيز الاستقرار والتنمية على الصعيد العالمي بدل ان تكون المول المنفرد.

ان اقامة مجلس أمن اقتصادي في واشنطن لدلالة على ان الادارة الجديدة تقر بالحاجة الى تخطيط دولي للسياسة الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية. ويجب ان يكون انشاء صندوق للتنمية الاسلامية جزءا من هذا الهدف.

ان الفرصة الراهنة للتوصل الى حل سلمي في الشرق الاوسط باتت ممكنة لأن الأطراف المعنية، وخاصة الاسرائيليين والفلسطينيين والسوريين، نفضوا الاوهام السياسية التي أعاقت قيام سلام واقعي في الماضي. كذلك فان التغير الذي طرأ على النظام العالمي، أضاف أبعاد جديدة الى التصورات الواقعية لكافة الاطراف المعنية.

فالقراران الدوليان ٢٤٢، ٣٣٨ يشكلان في جوهرهما الاطار القانوني والواقعي الوحيد نحو تحقيق حل سلمي بالتفاوض. وفوق ذلك، فان سلاما كهذا لا بد ان يكون شاملا وعادلا ودائما بموافقة جميع الاطراف.

وان يكون السلام شاملا يعني تلبية مقتضيات أمنية مزدوجة للجميع. وخاصة لاسرائيل، اي الامن الخارجي (بعقد معاهدات سلام مع الدول العربية المجاورة)، والامن الداخلي (بعقد اتفاقيات بين الاسرائيليين والفلسطينيين). وتحقيق اي منهما بدون الآخر لن يؤدي الى سلام حقيقي.

اما الحل العادل فهو القدرة على ان يلبي في مرحلته الاخيرة المطالب المشروعة والواقعية لجميع الاطراف. ذلك ان فكرة السعي للافادة من الحالة الراهنة سواء بضم الاراضي او بالحصول على امتيازات اضافية، ليست فكرة واقعية. وليست واقعية ايضا فكرة استرداد الاراضي والسيادة من غير التزام عملي وواضح بالتقيد بمعاهدة للسلام واقامة علاقات دائمة وطبيعية.

ان الحل الدائم يتوقف الى حد بعيد على انخراط الاطراف بعلاقات اقتصادية وتجارية ومالية كضمان لاستمرار التعاون المثمر، اكثر مما يتوقف على المعاهدات والاتفاقات السياسية. ويجب ان يكون التركيز على مشاريع التنمية في كافة البلدان المعنية. فليس من حل سياسي في اي جزء من العالم كان نصيبه النجاح بمعزل عن اتفاقات اقتصادية لمنفعة جميع الاطراف.

وتجدر الاشارة الى ان الحالة الناجحة الوحيدة في تاريخ الشرق الاوسط هي اتفاقات كامب ديفيد حيث الحلول السياسية الحاصلة بالتفاوض ترافقت جنبا الى جنب مع ترتيبات مالية تقدم دعما وافيا لدى كلا الفريقين (اسرائيل ومصر) لمعاهدة سلام جوبهت بمعارضة المتطرفين في الفريقين. فالحالة الاسرائيلية - الفلسطينية يمكن ان تشكل نموذجا لحل نزاعات أخرى في المنطقة، وربما للنزاعات الاقليمية في جميع أنحاء العالم.

ان فكرة الانسحاب أصبحت مقبولة من الاسرائيليين. كما ان فكرة المرحلة التمهيدية المؤقتة قبل التوصل الى اتفاق نهائي حول الاراضي المحتلة، ليست فقط فكرة مشروعة، بل هي جوهرية لتقويض جدار الخوف والريبة الذي تعالى في سنوات النزاع الطويلة. وهي ايضا تشكل سابقة للانسحاب من مناطق معينة يعتقد الاسرائيليون الآن انها حيوية لضمان أمنهم.

ومن حيث المبدأ لا يستبعد الفلسطينيون أسلوب الخطوة خطوة للوصول الى هدفهم النهائي المتمثل في انهاء الاحتلال الاسرائيلي عن طريق الاستقلال السياسي في المناطق المحتلة كلها (مع تعديلات طفيفة ومتبادلة في الحدود) في اطار كونفدرالي مع الاردن. ومن جهتهم، لا يمانع الفلسطينيون في ان تبقى القدس مدينة غير مقسومة اما بضمان لسيادة مزدوجة عليها واما بالمشاركة في ادارتها.

ان هناك حاجة ملحة لتشجيع الطرفين على اتخاذ قرارات صعبة ومؤلمة بالرغم من المعارضة القائمة في الجانبين. وليس من سبيل لتحقيق ذلك الا بترتيبات اقتصادية ومالية تؤمن لجميع الفرقاء فرصة التطوير الذاتي والمشاركة في المشاريع الاقتصادية، بما في ذلك حل قضية المياه، وهي مشاريع يصعب تحقيقها باجراء مفاوضات حول ترتيبات سياسية فقط.

فالترتيبات الاقتصادية من شأنها ان تساعد على التخفيف من المصاعب المعيقة للتقدم في المفاوضات السياسية. ذلك ان القضايا المطروحة حساسة وشائكة مثل استعادة الثقة، وتطبيع العلاقات، وقضايا المياه، واستيعاب اللاجئين، واعادة تأهيل العسكريين والميليشيات، وايجاد فرص جديدة للعمل، واقامة مشاريع للتنمية الاقليمية، وهذا يقتضي بصورة عامة مشاركة كافة دول المنطقة في اقامة علاقات اقتصادية ومالية ملموسة ومبرمجة كنتيجة مباشرة للسلام. اي باختصار، ان يكون الهدف جعل السلام المرتجى شاملا وعادلا ودائما ومربحا.

فماذا عن الموارد اللازمة لمثل هذه الترتيبات الاقتصادية؟

ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على لعب دور العراب السياسي او المول بالنظر الى سياسة الادارة الجديدة من حيث التركيز على النهوض الاقتصادي في الداخل. يبقى من الاهمية بمكان أن الدول التي يتوقف نجاحها الاقتصادي والمالي على الاستقرار السياسي في منطقة معينة ان تسهم في تأمين الموارد اللازمة للحل السياسي هناك.

ويجب ان يصار الى عقد اتفاق دولي يقضي بفرض رسم مقطوع او ضريبة محددة على سعر كل برميل من النفط الخام في جميع أنحاء العالم. وتدفع الدولة المنتجة المستحقات المتوجبة عليها على أساس استهلاكها الداخلي. والعائدات المتأتية من ذلك لا تنفق فقط على تمويل الترتيبات الاقتصادية اللازمة المترافقة على وجه التحديد مع الحلول السياسية في منطقة معينة ، بل ايضا على تمويل خطط التنمية هناك.

ولا بد من تشكيل منظمة دولية ممثلة للاشراف على الجباية وتخصيص الاعتمادات. وتقام منظمات اقليمية فرعية لتحديد وتنفيذ الترتيبات المالية والمشاريع الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، تخصص موارد الشرق الاوسط للانفاق على المشاريع الشرق اوسطية.

وتخصص الاموال المتجمعة اما لكل منطقة من مواردها الخاصة، بحيث تستخدم كل منطقة مواردها لمشاريعها الخاصية، واما من صندوق مركزي تتولاه المنظمة الدولية حسب المقتضى في جميع أنحاء العالم. وتكون الاولية في تخصيص الاموال للمشاريع المشتركة مثل زيادة الموارد المائية، واستيعاب اللاجئين وحماية البيئة.

وتشمل النتائج المتوخاة من هذا الاقتراح ما يلي:

- تأمين أداة تمويل عالمية بحيث لا يقع العبء على دولة واحدة بعينها او مجموعة من الدول.

ضمان المشاركة من قبل عدد كبير من البلدان وخصوصا تلك التي لها مصلحة خاصة في الاستقرار السياسي في منطقة معينة.

- تقديم حافز مشجع على الحلول السياسية للمشكلات والنزاعات المأساوية العالقة.

- تشجيع الدول في جميع انحاء العالم، وخاصة تلك التي تحتضن اتجاهات متطرفة ، على الاعتدال لاجتناب العقوبات المترتبة على خرق الاتفاق الدولي الخاص برسم التنمية المفروض على النفط الخام، حتى يتسنى لها الانتفاع من جراء المشاركة في خطة التنمية العالمية هذه.

- الحفاظ على استقرار اسعار النفط عند مستويات عادلة، وعلى نصيب عادل من اعباء تمويل خطط التنمية والترتيبات الاقتصادية بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له ايضا.

- جمع أموال كافية للتنمية الاقتصادية المكلفة وضمان استمرارها لفترة طويلة من الزمن.

عدنان خاشقجي

لعنة اريحا!

KEYES

PLO

YASSER INVITES US TO JERICHO TO VIEW HIS NEW HOMELAND

نشرت مجلة «برايفيت اي» البريطانية في عددها ٨٢٩، الصادر بتاريخ (الجمعة ١٩٩٣/٩/٢٤)، صورة كاريكاتورية تُمثّل دعوة للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من جريدة باسم «منظمة التحرير» تحمل صفحتها العنوان الآتي: «ياسر يدعوكم الى أريحا لمشاهدة وطنه الجديد». كما نشرت مقالاً عن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي في واشنطن قالت فيه ان كل طالب مدرسة في اسرائيل يعرف من قراءته للتوراة ان مدينة أريحا التي اعطيت لعرفات عليها لعنة توراتية من يشوع بن نون عندما اقتحم أسوارها. ولعنة أريحا هذه وردت في الاصحاح السادس (٢٦-٢٧) من سفر يشوع، حيث جاء : «وحلّف يشوع في ذلك الوقت قائلا ملعون قدام الرب الرجل الذي يقوم ويبني هذه المدينة أريحا. ببكره يؤسسها وبصغيره ينصب أبوابها. وكان الرب مع يشوع وكان خبره في جميع الارض». ثم أشارت استنادا الى سفر يشوع بن نون ايضا الى ان هناك خطوات مماثلة. مع جميع الملوك الذين عبر الاردن وفي السهل وفي كل ساحل البحر الكبير الى جهة لبنان، الحثيون، والاموريون، والكنعانيون، والفرزيون، والحويون واليبوسيون، الذين اجتمعوا معا لمحاربة يشوع واسرائيل بصوت واحد» (الاصحاح التاسع ١ - ٢).

والمعروف ان يشوع بن نون هو مقسم الأرزاق الفلسطينية بين اسباط بني اسرائيل الاثني عشر!

المغرب

برنامج الاصلاح الاقتصادي يفوق التوقعات

عرضت نشرة «كيميكال» المتخصصة بدراسة اقتصاديات الاسواق الناشئة آخر التطورات التي شهدها الاقتصاد المغربي على ضوء برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي شرعت الحكومة المغربية به. وأكدت النشرة على ان هذا البرنامج، الذي لقي الدعم والمساندة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد ساهم الى حد كبير في تخفيف حدة الاختلالات الاقتصادية القائمة، الى جانب مضاعفته لحجم وقيمة الاستثمار الاجنبي في البلاد.

والقت النشرة الضوء على التحولات الاقتصادية التي يشهدها المغرب وآفاق تسارعها خلال هذا العام بفضل التقدم الذي أحرزته الحكومة على صعيد برنامج تخصيص المؤسسات والخطوات التي اتخذتها على صعيد دعم قابلية العملة الوطنية على التحويل وقالت:

«استجابة للازمة في ميزان المدفوعات التي واجهتها المغرب عام ١٩٨٣ شرعت الحكومة المغربية في تطبيق برنامج واسع يستهدف بالدرجة الاولى اشاعة الاستقرار الاقتصادي وينطوي على ادخال تغييرات هيكلية باتجاه تحقيق مشاركة اكبر للاقتصاد المغربي في الاسواق الدولية ودعم قدراته التنافسية. وقد لقي برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تبنته الرباط اشكالا من الدعم قدمه صندوق النقد الدولي بشكل اتفاقيات مساندة والبنك الدولي بشكل قروض لتمويل التعديلات القطاعية والهيكلية».

واستند هذا البرنامج الى اتباع سياسات نقدية ومالية مشددة واصلاحات ضريبية وتعديل جوهري في معدلات صرف العملة، بالاضافة الى مجموعة من الاجراءات التي تستهدف اشاعة الحريات المالية والتجارية. وقد استمرت عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد المغربي منذ ذلك الوقت حتى عامنا الحالي، تتوجت ببرنامج التخصيص الواسع وبجعل عملة الدرهم قابلة للتحويل وباصلاحات اضافية شهدها القطاعان المالي والتجاري.

ويمكن القول الآن ان عدة سنوات من الاصلاحات الاقتصادية تخللها اتباع سياسة اقتصادية حكيمة قد عملت على دعم قوة الاقتصاد المغربي وساهمت في احراز نتائج ايجابية للغاية. ومن المتوقع ان توفر سياسة الاصلاح الزراعي التي يجري الآن تطبيقها، الى جانب استكمال برنامج اشاعة الاستقرار، الشروط الاساسية لنمو اقتصادي غير تضخمي ومعزز على المدى المتوسط. ويوحى سجل الحكومة في ادارة الاقتصاد بأن الاصلاحات الهيكلية سوف تستمر بالرغم من العقبات التي قد تواجهها، مثلما سيستمر تطبيق الاجراءات الرامية الى اشاعة الحريات المالية والتجارية، غير ان نقاط الضعف الرئيسية التي تقف بوجه هذه الاصلاحات تتمثل في استمرار تعرض الاقتصاد المغربي الى الظروف والتقلبات المناخية، وفي الهبوط في مستويات المعيشة بين الاوساط الفقيرة، بالاضافة الى الحاجة الماسة لتنويع صادرات المغرب الصناعية سواء من حيث المنتجات او من حيث الاسواق وغياب سوق رأسمالية متطورة.

ويواجه قطاع التصنيع المغربي ثلاثة تحديات جوهرية، الاول هو الصعود في السلم التكنولوجي بشكل اسرع. وهناك في الواقع دلائل مشجعة على هذا الصعيد. فخلال السنوات الخمس الاخيرة تضاعف حجم الصادرات من منتجات القيمة المضافة ليرتفع الى ٣٠ في المائة من اجمالي الصادرات.

التحدي الثاني يتمثل في انتشار النشاط التصديري ليتعدى حزام الدار البيضاء - الرباط الى المناطق الاخرى. اذ ما يزال الاداء التجاري للمغرب معتمدا بالدرجة الاولى على فرنسا التي تستحوذ على ما يقارب ثلث الصادرات المغربية.

واخيرا يواجه المغرب ضرورة تنويع مصادر الاستثمار الاجنبي ويبرز في هذا الخصوص ازدياد اهمية اسبانيا التي ما زالت تعزز مركزها باعتبارها ثاني اكبر شريك تجاري وثاني اهم مصدر للاستثمار الاجنبي بعد فرنسا.

ومما لا شك فيه فان ديون البلاد الاجنبية البالغة قيمتها ٢١.٥ مليار دولار عام ١٩٩٣، او ما يعادل ٧٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي و٢٥٧ في المائة من قيمة الصادرات هي ديون عالية بجميع المعايير. وتكمن اهم المصالح الاقتصادية بالنسبة للمغرب في الوقت الحاضر باقامة منطقة تجارية حرة مع البلدان الاوروبية. وتبرز الآن حاجة المغرب الى تدفقات رؤوس الاموال بشكل الاستثمار الاجنبي المباشر للتعويض عن الخسائر في التمويل الناجمة عن تحول البلاد بعيدا عن «عصر اعادة الجدولة» وعن عمليات التمويل الاستثنائية التي غطت في السابق اغلب الحاجات التمويلية الحكومية.

ويتألف النظام المصرفي في المغرب من ١٥ مصرفا، وفروعها البالغ عددها ٩٠٠ فرع تنتشر في جميع انحاء البلاد، وينطوي الجزء الاكبر من هذه البنوك على مشاركة اجنبية في رؤوس الاموال، وخصوصا من قبل المصارف الفرنسية.

وتستمر البنوك المغربية في البحث عن شركاء اجانب لها وعن فرص الاعمال في الخارج. وبالرغم من الزيادة التي طرأت اخيرا على حصة عمليات الاقراض المتوسطة والطويلة الاجل، فان الجزء الاكبر من انشطة الاقراض التي تقوم بها المصارف التجارية لا يزال قصير الاجل. وهناك مؤسسات مصرفية اخرى تتضمن ثلاث مؤسسات حكومية تتخصص بمنح القروض والضمانات وتتركز انشطة كل مؤسسة منها في توجيه القروض الى قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية المهمة، الزراعة، والصناعة والاسكان.

وهناك ايضا قطاع مصرفي ادخاري يتألف من شركات التأمين ومؤسسات الادخار العامة، التي تقوم بتقديم الجزء الاكبر من القروض المتوسطة والطويلة الاجل.

ويؤكد مراقبون اقتصاديون دوليون على ان المغرب قد أصبح بفضل البرنامج الاقتصادي الذي يتبعه نموذجا مثاليا بين البلدان النامية، وعلى الاخص تلك التي تعاني صعوبات مالية وديونا أجنبية باهظة. ويذكرون في هذا الصدد بأن المغرب قد وصل الى مرحلة من التطور الاقتصادي طالما تمناها صندوق النقد الدولي للبلدان الاخرى، كمصر على سبيل المثال.

وقد لعب برنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي أتبعته الحكومة المغربية دورا رئيسيا في تحقيق انجازات اقتصادية مهمة.

مصر

الحكومة تفتح أبواب استيراد القمح وتزيد اتفاقاتها مع صندوق النقد

انهت الحكومة المصرية احتكارها لاستيراد القمح وفتحت ابواب ثالث اكبر سوق مستوردة للقمح في العالم امام القطاع الخاص.

وقال مسؤولون وتجار ان ثماني شركات خاصة سجلت اسماءها في قائمة الشركات المستوردة للقمح عالي الجودة منذ الاول من آب (اغسطس) وانه تم عقد صفقات بالفعل مع موردين فرنسيين واميركيين لشحنات تصل في تشرين الثاني /نوفمبر وكانون الاول / ديسمبر.

وحررت الحكومة واردات القمح اللازم لانتاج الدقيق عالي الجودة الذي يستخدم لصنع الخبز الفاخر والعجائن، لكنها ستبقى على احتكارها للسوق الاوسع التي تنتج دقيقا اقل جودة يستخدم في الخبز العادي وهو آخر سلعة غذائية تدعمها الحكومة دعما كبيرا.

وقال مسؤول ان القطاع الخاص سيستورد ما يتراوح بين مليون و١.٢ مليون طن من القمح سنويا لصنع الدقيق الفاخر، وستستورد الحكومة نحو ٤.٥ مليون طن سنويا لصنع دقيق اقل جودة.

ويبلغ اجمالي واردات مصر من القمح ٥.٥ مليون طن سنويا قيمتها حوالي مليار دولار.

وقرار السماح للقطاع الخاص باستيراد القمح من بين الخطوات الاخيرة التي اتخذتها مصر في حملتها للحد من الدعم الحكومي الضخم للسلع وهي خطة حثها عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويقول اقتصاديون ان الحكومة رفعت بهدوء الدعم عن بعض السلع مثل الشاي والسمك والزيوت النباتية خلال العامين الماضيين من خلال زيادة اسعارها، من دون اعلان ذلك او خفض كميات السلع المدعمة المتوافرة في المتاجر.

ولم يعد مدعما الآن سوى سلعتين اساسيتين هما السكر والخبز البلدي الذي يعتمد عليه ملايين من المصريين الفقراء في غذائهم. وقال المسؤولون انه ليست هناك خطط للتخلي عن احتكار الحكومة لمشتريات القمح المستخدم في انتاج هذا الخبز المدعم دعما كبيرا ويبلغ سعره نحو خمسة قروش (١.٥ سنت اميركي) للرغيف.

وعندما اعلن الرئيس المصري الراحل انور السادات زيادة مفاجئة في سعر الخبز في ١٩٧٧ قامت تظاهرات شغب في شوارع القاهرة، اسفرت عن مقتل العشرات، واضطر السادات الى التراجع عن قراره.

وقال حسين الباز، رئيس الشركة العالمية للاستيراد والتصدير، انه تفاوض على استئجار مطحنتين تبلغ طاقتهما ٢١٠ الاف طن سنويا ولكنه لم يشتر بعد اي قمح.

في حين أكد الدكتور كمال الجنزوري، نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط، ان المرحلة الثانية من اتفاق مصر مع «صندوق النقد الدولي»، لم تتضمن اي اعباء جديدة او فرض ضرائب جديدة على المواطنين.

وقال الجنزوري ان هذه المرحلة ستكون بمثابة مرحلة لتحقيق زيادة في معدلات التنمية الأمر الذي يؤدي الى زيادة آليه الانتاج وزيادة الصادرات وفرص العمل وتحقيق ارتفاع في مستوى دخل الفرد.

وأضاف: ان مصر تسعى الى الحصول على منح وقروض ميسرة قيمتها ١٢ مليار دولار على مدى ثلاث سنوات، وذلك على غرار ما تم في المرحلة الاولى من الاتفاق مع «صندوق النقد الدولي» عندما حصلت مصر على ثمانية مليارات دولار مقسمة على سنتين.

واوضح الجنزوري ان المرحلة الاولى كانت تضمنت فرض عبء على المواطنين لانها كانت تستهدف في المقام الاول ضبط الاداء النقدي والمالي والذي تطلب في صورة ما رفع بعض الأسعار وفرض انواع معينة من الضرائب لتحقيق هذا الضبط وذكر انه لذلك كان العبء على المواطنين واضحا، لكن المرحلة الثانية ستكون مرحلة انطلاق لزيادة معدلات التنمية وفرص العمل وبالتالي ستكون مرحلة رخاء للشعب المصري.

وافاد ان الفضل في خفض الديون في المرحلة الاولى التي بلغت قيمتها ٢٣.٦ مليار دولار، بما في ذلك الديون العسكرية، يعود في المقام الاول الى الرئيس حسني مبارك وعلاقته الجيدة مع دول العالم الخارجي «ونحن نعتبر ان هذا الخفض للديون كان سياسيا اكثر منه فنيا». واضاف «اذا نظرنا الى الديون التي تم خفضها نجد انها تشكل نحو ٧٨ مليون جنيه، اي نحو ٨٦ في المائة مما تم انفاقه على اصلاح البنية التحتية، بمعنى ان هذه النسبة تم توفيرها من مساهمة الدول الاخرى التي وافقت على خفض الديون».

السودان

تلفونان لكل ١٠٠ شخص و٧ بلايين جنيه لتطوير الولاية الشمالية

قال وزير الاتصالات السوداني اللواء ابراهيم نابل إيدام ان مجموعة الطاقة الهاتفية التي تسعى وزارته لانجازها تبلغ ٦٥٦٥٠٠ خط موزعة على كل قرى السودان ومدنه وان تنفيذ الخطة سيجعل معدل الكثافة الهاتفية جهازين لكل مئة نسمة في المتوسط.

واضاف ان هذه الطاقه الهاتفية ستنجز على ثلاث مراحل وان ثمة برامج اخرى تم اعدادها بغرض انشاء التجهيزات المصاحبة من شبكات الكوابل الارضية ووسائل التراسل واجهزة توليد الطاقة الكهربائية والتبريد وغيرها.

واكد الوزير السوداني انه يسعى ويساهمة من القطاع الخاص الى تأهيل قطاع الاتصالات والبريد واستخدام التقنيات الحديثة ومراجعة القوانين القائمة، للتوافق وسياسات ونظم الاستثمار السائدة في العالم، وانشاء جهاز قومي للمواصفات والمقاييس وتأمين الموارد البشرية المؤهلة والتمهيد لصناعات سودانية وطنية في مجال اجهزة ومعدات الاتصالات والبريد.

وقال «نسعى في مجال البريد والبرق الى تأهيل ١٦٥ وحدة بريد وبرق في المرحلة الاولى، اضافة الى انشاء ٢٧٠ وحدة جديدة. اما المرحلة الثانية فتستهدف انشاء ٣٠٠ وحدة بريد وبرق. كما تستهدف المرحلة الثالثة انشاء ٣٠٠ وحدة أيضا ليصبح مجموع ما يتم انجازه ٨٧٠ وحدة تتضمنها الخطة».

واشار ايدام الى ان الشركة السودانية للاتصالات بدأت عملها فعلا لتحل محل المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية (مؤسسة حكومية) من دون ان تتأثر اوضاع اي من العاملين.

واكد ان رأس مال الشركة يبلغ ١٥٠ مليون دولار تساهم فيه الحكومة السودانية بمبلغ ٦٠ مليون دولار والمؤسسون بمبلغ ٣٢ مليون دولار ويطرح رأس المال المتبقى وقدره ٥٨ مليون دولار على الجمهور للاكتتاب.

وافاد إيدام من جهة أخرى ان شركة الاتصالات تتولى في ولاية الخرطوم ادارة شبكات الاتصالات والكابينات الارضية والمايكرويف وكوابل الربط والكوابل الضوئية اضافة الى ربط مواقع المدن الرئيسية على مسار المايكرويف، وتأمين خدمات البرق والتلكس ونقل البرامج الاذاعية والتلفزيونية في ولايات الشمالية و«كردفان» و«دارفور» و«الولاية الشرقية». واوضح ان شركة الاتصالات الجديدة مسؤولة ايضا عن شبكة الاتصالات الفضائية اداريا وفنيا وماليا.

وقال اللواء ايدام ان اجمالي الديون المستحقة الدفع للاتصالات السودانية على المشتركين والوزارات والمصالح الحكومية ومطالبات الدوائر الخارجية في ولاية الخرطوم بلغت حتى حزيران/يونيو الماضي ١.٩٧٥ بليون جنيه سوداني (١٥٢ مليون دولار).

وعلى صعيد آخر، قال الدكتور الحاج آدم يوسف وزير الزراعة والموارد والتنمية الريفية في الولاية الشمالية في السودان ان نائب الرئيس السوداني اللواء الركن الزبير محمد صالح، سيشرف بنفسه على حملة انجاح الموسم الشتوي في الولاية الشمالية نظرا الى أهمية هذا الموسم في ما يتعلق بانتاج القمح.

واضاف الوزير السوداني ان الولاية ستزرع هذا العام ١٥٠ الف فدان قمحا منها ١٠ آلاف فدان في محافظة شندى و٢٠ الف فدان في محافظة الدامر و١٥ الف فدان في محافظة مروى و٧٠ الف فدان في محافظة دنقلا و١٠ الاف فدان في محافظة وادي حلفا.

وزاد ان الخطة تشمل ايضا زراعة ٥٠ الف فدان من العدس و٨٥ الف فدان من الفول المصري و١٥ الف فدان من محصول الفاصوليا و١٥ الف فدان توابل متعددة اضافة الى مساحات اخرى من المؤمل زراعتها محاصيل شتوية مختلفة مثل البطاطا والخضروات والبصل.

واشار وزير الزراعة السوداني الى ان الولاية الشمالية اضافة الى ذلك تتمتع بمشاريع متعددة لانتاج الفاكهة المتنوعة، والتي تسد حاجة السوق المحلية ويصدر من انتاجها الآف الاطنان سنويا الى الدول المجاورة، واكد ان خطة الزراعة الشتوية لهذا العام تهدف الى تحقيق زيادة افقية في مساحات محصولي القمح والعدس وزيادة راسية في الانتاج لتحقيق الاكتفاء من الغذاء القومي وتحقيق فائض لا سيما في مجال القمح والعدس.

وقال ان الولاية بالتعاون مع المؤسسة السودانية العامة للبترول، وفرت الاحتياجات الخاصة بالمواد البترولية للموسم الزراعي في الولاية الشمالية والتي تبلغ ٦٠ الف طن من الغازولين و٣٦٠ الف غالون من الزيوت و٤٩٥٠٠ الف كيلو من الشحوم.

واضاف ان المخزون الاستراتيجي من المواد البترولية في الولاية الشمالية تقدر قيمته بنحو ١٠٠ مليون جنيه سوداني.

وزاد اننا عازمون على انجاح الموسم الزراعي لاننا نأمل ان نحقق انتاجا وفيرا لا سيما في القمح الذي اصبح سلاحا سياسيا على النطاق الدولي، واضاف ان السودان ماض في طريق الاعتماد على الذات على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها مشيرا الى ان حملة كبرى لم تشهدها الولاية من قبل قد بدأت بالفعل بعرض انجاح الموسم الزراعي.

وقال اننا نعتبر ان هذا الشأن هو معركتنا الحقيقية في البناء والتنمية والاعتماد على الذات.

أما تمويل الموسم الزراعي في الولاية فان وزارة الزراعة والموارد والتنمية لهذا الموسم بلغت ٧.٢٢٨ مليار جنيه سوداني منها ثلاثة مليارات لمحصول القمح و١.٣٦٠ مليار للفول المصري.

فنلنـــدا

بعد ما فتحت أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية

هلسنكي تقطع طـريق الجليـد الى اوروبـا الموحـدة

■ تعتبـر فنلندا التي لا يزيد عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة سوقا استهلاكية صغيرة ، لذلك كان قطاعها الصناعي يتطلع دائما الى الاسواق الخارجية متبعا مبدأ «التصدير او الاندثار».

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية قررت فنلندا تخطي الهزائم ونسيان الجراح التي أصيبت بها من جراء خسارتها منطقة «كاريليا» واستطاعت خلال السنوات ان تحتل مكانة بارزة في اوروبا وتصبح احدى أغنى الدول في العالم.

الا ان انهيار الاتحاد السوفياتي والركود الاقتصادي العالمي جلبا على هذه الدولة القابعة في الشمال الاوروبي، كسادا لم تعرف له مثيلا منذ استقلالها عام ١٩١٧.

وفي مطلع الثمانينات كان حجم التبادل التجاري بين فنلندا والاتحاد السوفياتي يشكل نسبة الربع في تجارة فنلندا الخارجية فتراجع الى عشرة في المائة عام ١٩٩٠ والى خمسة في المائة عام ١٩٩١ وقد تكون نسبته أقل من اثنين في المائة عام ١٩٩٢.

الا ان تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي ارتبطت فنلندا معه باتفاقات تجارية طالما استفاد الفنلنديون منها، ليس وحده العامل الخارجي الوحيد الذي أدى الى الوضع الاقتصادي السيء الذي تعيشه فنلندا، بل هناك أسباب أخرى منها تأثر أسواقها الخارجية بالركود ، خصوصا في السويد وبريطانيا والولايات المتحدة، التي انخفضت نسبة الصادرات الفنلندية اليها بشكل ملحوظ.

وواجهت فنلندا ايضا مضاعفات زيادة الانتاج العالمي من المنتجات الحرشية وانخفاض أسعارها، علما بأن هذه الصناعة تعتبر أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الفنلندي.

ويجمع المحللون الاقتصاديون ، على أن فترة النمو الطويلة التي شهدتها فنلندا أدت الى وضع لا يمكن معالجته الا بزيادة النمو اذ زاد الطلب المحلي بنسب فاقت معدلات النمو فارتفعت الأسعار بسرعة وارتفع معها حجم الواردات وتأثر ميزان المدفوعات وانخفض تبعا لذلك قطاع العقارات بنسب فاجأت الجميع، كما تراجعت قيمة النقد الفنلندي بنسبة ٣٠ في المائة في أقل من عام.

وأدت سياسة تحرير الاقتصاد، ورفع القيود عن الأسواق المالية الى وقف العمل بأدوات التحكم بأسعار الصرف وبالسيولة النقدية فزاد حجم القروض المصرفية وتراجع حجم المدخرات.

لكن فنلندا تملك من القواعد الاقتصادية الثابتة ما يؤهلها للخروج من الركود، فما ان انتهى صيف العام الماضي، حتى بدأ الاقتصاد الفنلندي يظهر مؤشرات عن التعافي، فارتفعت الصادرات وبدأت الشركات الفنلندية تبحث عن فرص جديدة خارج أسواقها التقليدية في اوروبا خصوصا في الشرقين الاوسط والاقصى.

وتعتبر الصفقة التي عقدتها شركة «كفيرنر» الفنلندية لبناء السفن في نيسان/ابريل الماضي، مع شركة بترول ابو ظبي الوطنية ، وبلغت قيمتها نحو مليار دولار، من أكبر الصفقات التي حققتها تلك الشركة الرائدة في بناء الناقلات النفطية منذ تأسيسها.

وأعطت هذه الصفقة التي تمكنت فنلندا من الفوز بها عبر منافسة حادة مع شركات بناء الناقلات اليابانية الكبيرة، دفعا كبيرا للقطاع الصناعي ، خصوصا بعد تعويم العملة الفنلندية كما فتحت أعين رجال الاعمال الفنلنديين مجددا على أسواق العالم العربي.

ويبدي الفنلنديون اهتمامهم بالعالم العربي ويرسلون بين حين وآخر وفودا تجارية الى الدول الخليجية التي تحظى فيها الشركات الفنلندية بتقدير ملحوظ خصوصا شركات المقاولات العملاقة التي توجهت في الخمسينات الى المشرق العربي وبدأت بالعراق حيث نفذت مشاريع معمارية متعددة، أهمها قصر المؤتمرات في بغداد الذي انتهى بناؤه في عام ١٩٨٢ وكلف ٢٠٠ مليون دولار، والمشروع الترفيهي الضخم في جزيرة بغداد.

والى السعودية دخلت الشركات الفنلندية عام ١٩٦٦ ونفذت كثيرا من المشاريع الخاصة بأعمال الصيانة المائية. مثل محطات معالجة مياه الشرب، ومحطات تنقية المياه العادمة، وشبكات الصرف الصحي... كما بنت دورا سكنية كثيرة بالأضافة الى فندقين وشيدت الجامعة والمستشفى التابعين لمقر قيادة الشرطة الى جانب مشاريع متعددة في حقل بناء صوامع الحبوب.

وفي ليبيا التي دخلت الشركات الفنلندية أسواقها عام ١٩٧٤، بنت هذه الشركات عددا من المدارس منها المهنية، والجامعية كما شيدت أبنية الموانيء البحرية.

ونفذت الشركات الفنلندية كثيرا من المشاريع في كل البلاد العربية تقريبا، خصوصا مصر حيث بنت فندق «أبو الهول» في القاهرة ، ومشاريع تنقية المياه...

كما نفذت في اليمن مشروع بناء اهراءات الحبوب ومشروع الصيانة المائية في قطر ومشروع مصنع الأبنية الجاهزة في الكويت.

ومن المتوقع ان ترتفع نسبة الصادرات هذا العام بأكثر من عشرة في المائة، وان يرتفع معدل الانتاج الصناعي بنحو أربعة في المائة. الا ان الصناعات التصديرية لا تزال تواجه مشكلة ديون متراكمة تحتم عليها اعتماد برامج لترشيد الانفاق بهدف تخفيف الديون.

ولا يبدو ان القطاع الخاص، يستثمر بالمعدلات التي تتطلبها مرحلة التحول الحاضرة.

ويقول ارتو أويلا، مدير ادارة الشؤون الاقتصادية في جمعية أرباب العمل الفنلندية، إن سبب تردد القطاع الخاص في ضخ المزيد من المال في شرايين الاقتصاد الفنلندي، هو حرص هذا القطاع على تخفيض العجز المالي الذي يعانيه.

لذلك، تواجه الصناعات التي تعتمد على السوق المحلية فترة انكماش، وتشعر اكثر من غيرها من القطاعات بأثر الركود. وعلى الرغم من ان معظم الشركات في هذا القطاع صغير او متوسط الا ان دوره مهم اذ يعمل فيه عدد كبير من العمال والموظفين مما يعني ان وضع العمالة سيبقى ضعيفا أقله في المستقبل المنظور.

ويرى المحللون ان أفضل السبل الى تحفيز النمو الاقتصادي هو تخفيض أسعار الفائدة. غير ان ذلك يتطلب ثقة الأسواق بقدرة الحكومة الفنلندية على تثبيت الموازنة بسرعة علما بأن الانضمام الى اوروبا الموحدة يقتضي ان تكون أسعار الصرف مستقرة من دون اللجوء الى اجراءات حماية المارك من التقلبات التي طالما كانت مكلفة لأنها ارتكزت على مبدأ رفع أسعار الفائدة، لذلك وصف أحد المعلقين السبيل الذي تسلكه فنلندا الى اوروبا بأنه طريق من الجليد.

لكن سيركا هاملاينين، التي تشغل منذ الربيع الماضي منصب حاكم المصرف المركزي الفنلندي، من أشد دعاة المحافظة على سعر ثابت للمارك الفنلندي، وهي تعتقد ان تعويم المارك او تخفيض قيمته لا يزيلان الحاجة الى اجراءات بنائية جذرية في الاقتصاد، كما ترى ان الجو الحالي في فنلندا أصبح مشجعا لأن الناس بدأوا يدركون ان خير السبل لحماية الاقتصاد هو خفض الانفاق.

ولم يكن حظ الحاكمة الجديدة للمصرف المركزي جيدا اذ كانت الضغوط التي تعرضت لها العملة الفنلندية في ايلول/سبتمبر من العام الماضي شديدة الى درجة أجبرت المصرف المركزي على ترك المارك يعوم مما شكل صدمة للسيدة هاملاينين التي كانت تعتبر التعويم اجراءاً غير ضروري.

وترى هاملاينين أن حاجة الاقتصاد الكبرى كامنة في ضبط الانفاق العام الذي فاق قدرة الحكومة المركزية والحكومات المحلية وزاد حجم الديون الخارجية كما ترى ان مزيدا من التخفيض في قيمة العملة الفنلندية، سيزيد حجم الديون الخارجية.

ويشارك بعض المحللين رأي هاملاينين بالنسبة الى حماية المارك وعندهم، ان هذه الحماية تتطلب «ترتيبات» مع جيران فنلندا الاوروبيين خصوصا مع المصرف المركزي الالماني «بوندس بنك» لكن أهمية هذه الترتيبات لن تكون بقدر أهمية اجراء التعديلات البنائية على الاقتصاد.

وتقول هاملاينين إن الطريق أمام أي دولة أرادت أن تبتعد عن التضخم وأجراءات تخفيض العملة، لم تكن سهلة وتعطي مثلا عن ذلك فرنسا والدانمارك والنمسا، لكنها تشير في المقابل الى ان الاجراءات الاخرى طريق محفوفة بالمصاعب الشاقة ايضا.

واضطرت فنلندا بسبب أزمة عملتها، والظروف الاقتصادية القاسية التي واجهتها ونجم عنها ضياع بعض أسواق صادراتها الرئيسية الى الخروج من عزلتها والبحث عن فرص التصدير في أسواق البلاد البعيدة. وكان من جملة ما اعتمدته من اجراءات سماحها للأجانب ، وللمرة الاولى ، شراء الأسهم في الشركات الفنلندية بعدما كانت تعتبر هذه الاستثمارات تهديدا لمصالحها القومية.

وعلى الرغم من ان فنلندا كانت بطيئة في ادراك الحاجة الى الاستثمارات الأجنبية، الا ان كلام المسؤولين فيها هذه الايام يدل على مدى حاجة البلاد الى هذه الاستثمارات خصوصا في مجال وضع هيكليات جديدة للاقتصاد وأسس جديدة للصناعة.

ويعتبر حجم الاستثمارات الاجنبية في فنلندا ضئيلا بالقياس الى فرص الاستثمار فيها، ولا توجد استثمارات عالية بنسبة معقولة والاستثمارات الاجنبية كلها هي لشركات تعمل في الدول الاسكندينافية.

وعلى الرغم من وجود معوقات أمام الاستثمارات الاجنبية منها موقع فنلندا الهامشي، وسوقها الصغيرة، ولغتها غير العالمية وكلفة الانتاج العالية فيها الا ان هناك من السمات الايجابية ما يجعلها موقعا جيدا للاستثمارات الأجنبية.

ومن اهم هذه السمات سوق فنلندا المتجانسة ومستوى التعليم فيها ونظامها السياسي المستقر والامان العام والبنية التحتية المنتظمة، والصناعات الفائقة التطور والخبرة الجيدة في التجارة مع اوروبا الشرقية بالاضافة الى توافر الثروات الحرشية والمائية ووجود نظام متقدم في حقل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

في الأعوام الأخيرة وافقت الحكومة الفنلندية على صفقات استثمارية أجنبية في بعض الشركات الفنلندية الكبيرة أهمها مجموعة «ماسا يارد» لبناء السفن ومجموعة الصناعات الكهربائية «سترمبورغ» ومجموعة وسائل النقل «سبيديتر أوي» كما سمحت لكثير من الشركات برفع سقف تملك الأجانب في أسهمها الى حد ٤٠ في المائة.وفي عام ١٩٩٠ بلغت القيمة الدفترية للأستثمارات الاجنبية في الشركات الفنلندية نحو ١٨.٦ مليار مارك (٧.٢ مليار دولار) استثمرت في القطاع الصناعي.وجاءت أكبر نسبة من الاستثمارات (٤.١ مليار مارك) من شركات بلاد تنتمي الى رابطة التجارة الاوروبية الحرة «أفتا»... علما بأن السويد هي مصدر نصف مجمل الاستثمارات الاجنبية في فنلندا. وفي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ عدد الشركات الفنلندية التي يملكها الاجانب نحو ألف شركة يعمل فيها اكثر من ٥٠ ألف عامل. ويقول اديون وايدر، مدير مصرف «نورد فايننس» في زوريخ إن التوقعات عن الاقتصاد الفنلندي في المدى الزمني البعيد ليست سيئة، لكن الانتعاش سيتم ببطء بسبب الدين الثقيل واذا أرادت الحكومة الفنلندية تشجيع المستثمرين الاجانب ،فعليها اعتماد اجراءات تسرع عملية الانتعاش وتقدم حوافز للمستثمرين مثل الاعفاءات الضريبية.ويقول روبين أهليسترون في البيت المالي العالمي «غولدمن ساكس»، إن قرار فنلندا الانضمام الى المجموعة الاوروبية اشارة جيدة الى المستثمرين الأجانب كونه سيؤدي الى توحيد التشريعات في فنلندا ويسهل على المستثمرين الأجانب فهم أنظمتها.

الفنلنديون يرفضون الطاقة النووية

صوت البرلمان الفنلندي في هلسنكي ضد بناء مفاعل نووي خاص لانتاج الطاقة الكهربائية ، باغلبية ١٠٧ نواب ضد ٩٠ نائبا، وبعد مناقشة حامية دامت ثلاثة ايام. وقد جاء تصويت البرلمان مخالفا لرغبات الشركات الصناعية واتحادات العمال الذين يصرون على ان المفاعل ضروري لتامين الطاقة والوظائف في وقت يبلغ فيه معدل البطالة في فنلندا ٢٠ في المائة من القوة العاملة. وكان مقدرا ان المفاعل الذي خمنت كلفته بحوالى مليارين من الدولارات سوف يزود فنلندا بنحو ١٠ في المائة من احتياجاتها للطاقة بحلول العام ٢٠٠٠.

والملفت ان رئيس الوزراء اسكو أهو قد صوت ضد المشروع مع ان وزراء حكومته كانوا مع المشروع ووافقوا عليه في شهر شباط/فبراير الماضي. وقد وصف رئيس اتحاد الصناعيين الفنلنديين قرار البرلمان بانه «مثبط او غير مشجع للعمل الصناعي في فنلندا».

وتتوقع مصادر اوروبية ان يكون لقرار البرلمان الفنلندي مضاعفات في دول اخرى في القارة الاوروبية، وخاصة في بريطانيا وفرنسا وهما البلدان الوحيدان الآن في اوروبا الغربية اللذان لديهما مفاعلات نووية جديدة قيد البناء.

اوروبـــا

فقدان الاجماع يعرقل الوحدة المالية

الشـرق لن ينقـذ «ماسـتريخـت»

■ منذ ان تم التوقيع عليها، قبل ١٩ شهرا، في تلك المدينة الهولندية، التي أعطتها اسمها، و«معاهدة ماستريخت» تتعرض الى الكثير من الصدمات والهزات، بحيث بات من الصعب على المراقب ان يرى كيف بوسع هذه المعاهدة ان تنجح من دون تعرضها الى اعادة نظر شاملة متأنية.

يقول ايان ديفيدسون من جريدة «فايننشال تايمز»، انه لسوء الحظ، لا يقدم أحد على هذا الأمر حاليا. ويضيف ان الازمة التي لا تزال عالقة في آلية الصرف الاوروبية هي أهم ما في جدول الاعمال الطارئة الخاص بالمجموعة الاوروبية لأن هذه الازمة تبدو وكأنها تهدد الهدف الخاص بالوحدة الاقتصادية والمالية الاوروبية الذي يشكل أهم ما في معاهدة «ماستريخت».

ولا تقيم الازمة الدليل على صحة القول بأن هدف الوحدة المالية الاوروبية لا لزوم له ولا حكمة فيه ولا يمكن بلوغه. الا ان هذه الازمة تدل بالمقابل على ان النظام المالي الاوروبي لم يحظ بالتهيئة السياسية الكاملة لأن الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية لم تكن مهيأة للابحار في يم صاخب من المضاربات.

ويبدو المستشار الالماني هلموت كول، غير واثق من فكرة تطويل الجدول الزمني الخاص بتحقيق أهداف معاهدة «ماستريخت » او تقصيره علما بأن المعاهدة نفسها لا تنص على تطويل او على تقصير زمنيين.

لكن لا بد من القول ان أزمة الية الصرف الاوروبية سياسية في جوهرها لا فنية، فقد يختلف الخبراء حول كيفية اعادة النظر في تفاصيل الوحدة المالية الاوروبية او حول ما اذا كان من اللازم اعادة النظر في هذه التفاصيل، الا ان المشكلة الاساسية تكمن في عدم وجود اجماع سياسي على هدف الوحدة المالية.

ويدل الرفض السياسي لهدف الوحدة المالية الاوروبية على وجود غموض واسع النطاق في المواقف حول أهداف معاهدة «ماستريخت».

وظهر هذا الغموض في الحوار العام الذي رافق موافقة الفرنسيين، والدنماركيين على المعاهدة في الاستفتائين اللذين أجريا في كل من فرنسا والدنمارك، كما ظهر هذا الغموض نفسه في استطلاعات الرأي في دول أخرى في المجموعة الاوروبية.

لكن الغموض هذا لم يظهر بعمق وحده كما ظهر في بريطانيا، ويتمحور هذا الغموض في المقام الاول حول سياسة اوروبا الخارجية لأن اعضاء المجموعة الاوروبية مضطرون في نهاية المطاف الى حل أزمة الوحدة المالية الاوروبية اذ لا يمكن لناشطين اقتصاديا ان يقبلوا بعدم الاستقرار وبعدم الكفاءة فترة طويلة من الزمن .

لكن التفكير بوجود حل تلقائي لاشكال السياسة الخارجية وأزمتها امر غير ممكن فكل قرار يتعلق بهذه السياسة هو تعبير متعمد عن الادارة القومية ويعكس اولويات سياسية اساسية او ما يفضله متخذو القرار سياسيا.

ففي البوسنة على سبيل المثال تعاونت فرنسا وبريطانيا على نحو وثيق. وتزيد معاهدة «ماستريخت» الى أقصى حد الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه التعاون المتعدد الجهات. وفي الواقع، فان سياسة المجموعة الاوروبية نحو يوغوسلافيا سابقا كانت من الناحية العملية مأسوية في ضعفها وترددها.

وحتى الآن يبدو وكأنه لا وجود هناك أي انسجام بين ما تعد به معاهدة «ماستريخت» وبين التزامات الدول الاعضاء الفعلية في المجموعة الاوروبية. والسؤال يتمحور حول ما اذا كان هذا الوضع جاء في المقام الاول نتيجة لعداء بريطانيا لمعاهدة «ماستريخيت»، او ما اذا كان نتيجة للغموض في مواقف الدول الاعضاء الاخرى.

ويتعين على المعنين مواجهة هذين السؤالين ومحاولة الاجابة عنهما بوضوح كلي.

الا ان الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية تجد هذا النوع من الاسئلة على ما يبدو غير مستساغ مفضلة البقاء في عالم الخيال والمظاهر. ففي لشبونة، وفي ادنبره، وافق الزعماء لدى عقدهم اجتماعي القمة على البدء في مفاوضات مبكرة مع الدول الاربع التي تنتمي الى منطقة التجارة الحرة الاوروبية، بغية ضم هذه الدول الى المجموعة الاوروبية. وفي قمة كوبنهاغن التي عقدت في حزيران/يونيو الماضي، قرّب الزعماء الاوروبيون فترة احتمال انضمام دول اوروبا الشرقية المحررة في عضوية المجموعة الاوروبية لكن السؤال هو ما اذا كان هذا القبول على أساس معاهدة خاصة بالوحدة الاوروبية لا تعمل كما هي مكتوبة او كما تفترض ذلك بنودها ولا تبدو انها تعكس تسوية سياسة صادقة حقيقية بين الدول الاعضاء هو اجراء عملي بحد ذاته.

والحقيقة هي ان المجموعة الاوروبية لا يمكن ان تتوسع لتضم ٢٥ دولة بدلا من اثنتي عشرة دولة ما لم تغير تركيبتها او «طبيعتها» تماما.

وهناك اربعة احتمالات او امكانات: فأما ان تسارع الدول الى الفيدرالية وان تزيد على نحو كبير السلطات المركية الخاصة بالمجموعة كلها (المفوضية الاوروبية) واما ان تتحرك نحو الاندماج ، واما ان تعيد التفاوض على نحو شامل كامل بخصوص سياسات المجموعة الاوروبية كلها، او ان انهيار كل السلطات الحالية الخاصة بصنع السياسات المشتركة.

ولا تبحث دول المجموعة في اي خيار من هذه الخيارات الاربعة لكن نفترض بأن المجموعة ستكون كما هي عليه الآن لكن مكبرة وهذا طبعا غير واقعي.

ففي المقام الاول لا يمكن تطبيق السياسة الزراعية المشتركة في اوروبا الشرقية لان هذا سيعني «انفجارا» في موازنة المجموعة الاوروبية وفي الانتاج الزراعي.

وفي المقام الثاني يبلغ الناتج القومي الاجمالي للشخص الواحد في اوروبا الشرقية عشر ما هو عليه في اوروبا الغربية. ومن شأن وجود مجموعة دول فيها تفاوت من هذا القبيل في الناتج القومي الاجمالي ان يعني وجود اوروبا لا تهتم بأي تنظيم أو تخطيط او اوروبا فيدرالية ومركزية على نحو متطرف.

ويجب ان تؤدي سياسات المجموعة الاوروبية الحالية الى توسع كبير في الصناديق الاقليمية والصناديق البنيوية الاخرى. الا ان اوروبا المؤلفة من دول قومية لا يمكن ان تتسامح بوجود موازنة مركزية.

ويتعين على اوروبا ان تدرك ايضا ان اوروبا الشرقية لن تلحق باوروبا الغربية الا بعد ثمانية واربعين سنة حتى ولو نما الاقتصاد هناك خمسة في المائة سنويا اسرع من نموه في اوروبا الغربية.

ولا توجد حلول بسيطة لأي مشكلة من هذه المشاكل، والحلول الوحيدة التي تعرف انها ليست عملية ولا يمكن ان تنجح، هي الحلول التي تتظاهر بأن معاهدة «ماستريخت» جيدة بشكلها الحالي. واذا صار عدد أعضاء المجموعة الاوروبية خمسة وعشرين عضوا فستحتاج المجموعة الى جراحة كبيرة. وربما تطلب الامر حربا «اهلية» سياسية لكن الحكومات الاوروبية تفضل التخيل وعالم الخيال.

البنك القائد حدد ملامح الوضع الاقتصادي

«عودة» يبشر اللبنانيين بمرحلة من الإنتعاش

الذين حضروا حفل الاستقبال الذي اقامه «بنك عودة» في حدائق مقره الرئيسي في محلة مار نقولا في الاشرفية في الربيع الماضي، لفت نظرهم ان ذلك لم يكن مجرد حفل استقبال، بل كان تظاهرة اقتصادية لبنانية واضحة المعالم، فيها سمات مبدئية تقرأ بين السطور وتشكل ملامح بنك قائد في لبنان.

والذين قرأوا التقرير السنوي الذي اعده جورج عودة، رئيس مجلس الادارة والمدير العام، لفتهم ان القيادة المصرفية هي من الطموحات التي يسعى اليها «بنك عودة»، من خلال التركيز على تنمية عناصره البشرية، وتحسين الاداء الاداري والاستمرار في تطوير مركز التدريب وجهاز الدراسات الاقتصادية الذي يصدر تقريراً فصليا بات مرجعا احصائيا موثوقا في لبنان وفي الخارج وتضاعف توزيعه مع تزايد الثقة بمعلوماته وتحليلاته.

ويقول رئيس مجلس الادارة في تقريره ان البنك يستعد استعدادا وافيا لكي يلعب بجميع مقوماته الدور الذي يجب ان يلعبه في المرحلة المهمة المقبلة من تطور لبنان الاقتصادي. واي دور يمكن ان يلعبه «بنك عودة»، من خلال استعداداته الجارية وسمعته العالية التي اكتسبها خلال الحرب من خلال تعامله مع زبائنه آخذا بالحسبان ظروف الحرب، وكذلك من خلال السمعة التي اكتسبها في الاوساط المصرفية العالمية، وخاصة كما قيل لنا في اوساط معينة في الولايات المتحدة تراقب اداءه، غير الدور القيادي الذي تشير اليه استعدادات البنك على اكثر من صعيد.

وقد اخترنا في «الميزان»، ان ننشر التقرير الاقتصادي عن لبنان للفصل الثاني من هذه السنة في اول عدد نصدره لأن التقرير المذكور يعطي صورة عن الاستعدادات المشار اليها.

■ تدل الصادرات الصناعية والزراعية على ازدياد الناتج المحلي الاجمالي، وقد زادت هذه الصادرات في الفصل الثاني بنسبة ١٧٪ اذ ارتفعت قيمتها من ٧٧ مليون دولار الى ٩٠ مليوناً.

شهد قطاع البناء نموا كبيرا في الفصل الثاني من عام ١٩٩٣، ذلك ان الرخص الممنوحة من نقابة مهندسي بيروت شملت ٢٧٦٥٢٦٤ مترا مربعا، مسجلة ازديادا في المساحات نسبته ٩٤.٩٨٪ بالمقارنة مع الفصل الاول من السنة وزادت تسليمات الاسمنت بنسبة ٤٧.٧٪ بالمقارنة مع الفصل الاول من السنة الجارية وبلغ حجمها ٦٨٣.٢٠ طنا.

استنادا الى معطيات المجلس الاعلى للجمارك، فان الايرادات الجمركية، محسوبة بالدولار، زادت بنسبة ٢٨.٨٧٪ بالمقارنة مع الفصل الاول، وارتفعت قيمتها من ٧١.٨ مليون دولار الى ٩٢.٦٪ مليون دولار، ويبين توزع الايرادات على مختلف البوابات ان مرفأ استأثربالحصة الغالبة من ٧٧.٧٧٪ من المجموع، يليه مطار بيروت الدولي مع ٩.٥٩٪ ومرفأ طرابلس مع ٧.٠١٪.

لقد سجل نشاط مرفأ بيروت ازديادا مزدوجا: بالنسبة الى الفصل الاول من السنة الجارية، وبالنسبة الى الفترة المماثلة مكن السنة الماضية، ففي الواقع، رست فيه ٨٤٨ باخرة افرغت ٢١٠٧٧ مستوعبا او ما يعادل ١٤٤٠٠٩٨ طنا من البضائع.

من جهة اخرى، زادت حركة اقلاع الطائرات وهبوطها في مطار بيروت الدولي بنسبة ١٧.٤٨٪ بالمقارنة مع الفصل الاول وبنسبة ١١.٩٦٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢.

في الفصل الثاني في هذه السنة، زاد الدين العام الداخلي بنسبة ٩.٤٪ مرتفعاً من ٥٠٢٧.١ مليار ليرة في نهاية آذار /مارس الى ٥٤٩٧.٧ مليار ليرة في نهاية حزيران/يونيو . ان الازدياد الاسمي للدين نجم عن ازدياد السلفيات المباشرة للخزينة بقيمة ١٧٧.١ مليار ليرة وعن زيادة سندات الخزينة المتداولة بقيمة ٢٩٣.٥ مليار ليرة.

بلغ خلق النقد بالليرة اللبنانية في الفصل الثاني ١٦٩.٩ مليار ليرة، اي اقل بنسبة ٢٧.٦٪ من الحجم الذي بلغه في الفصل الاول ، وقد نجم هذا الخلق، في الفصل الثاني، عن ازدياد استدانة الدولة من المصارف بقيمة ١٢٠.٨ مليار ليرة وعن ازدياد التسليفات المصرفية للقطاع الخاص بقيمة ٧٦.٢ مليار ليرة. وحسب نشرة المؤشرات، فقد سجلت أسعار الاستهلاك ارتفاعا بنسبة ٠.٨٦٪ عند حسابها بالليرة اللبنانية، وارتفاعا بنسبة ١.٨٪ عند حسابها بالدولار الاميركي.

ويظهر تحليل اهم الاستعمالات والموارد، في الفصل الثاني، ازدياد الودائع بالعملات الاجنبية بمقدار ٤٩٣ مليون دولار، بحيث بلغ مجموعها منذ بداية السنة ٩٢٦.٤ مليون دولار، وزادت الودائع بالليرة بقيمة ٢٠٢.٦ مليار ليرة، فبلغ مجموعها في النصف الاول من السنة ١٤٨.٣ مليارا.

سجل الميزان التجاري في الفصل الثاني من عام ١٩٩٣، عجزا بحوالى ١١٠٠ مليون ليرة، بحيث بلغ العجز الاجمالي منذ بداية السنة اكثر من ٢٠٠٠ مليون دولار. في الواقع، واستنادا الى الايرادات الجمركية المحصلة فعليا، بلغت قيمة واردات الفصل الثاني ١٢٠٠ مليون دولار ووصل مجموعها منذ بداية السنة الى ٢٢٠٠ مليون دولار.

كان الركود الذي لوحظ في الفصل الاول قصير الاجل نسبيا، لأن الانتعاش لم يتأخر بقدر ما كان يحصل عادة عقب فترات الكساد السابقة. فهذا الانتعاش يلاحظ خصوصا على مستويي الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص اللذين من المحتمل ان يكونا قد زادا، بنسبة ٢٤٪ في الفصل الثاني من هذه السنة.

ويفسر هذا التقلب في الاوضاع الاقتصادية الذي يتسم به لبنان منذ فترة ، بتوقعات العملاء الاقتصاديين التي تترجم عموما، حسبما تكون جيدة ام سيئة. بازدياد او انخفاض تسليفات المصارف واستهلاك الاسر واستثمارات المؤسسات، ومن الطبيعي ان تؤثر على هذه التطورات تدفقات الرساميل الصافية الوافدة الى البلاد.

واخيرا، ظهرت اشارات تسارع النشاط في الفصل الثاني، ولكن ما الذي يمكن ان نتوقعه بشكل معقول في المرحلة الراهنة، بالنظر الى الامكانات الاقتصادية والسياسية والمالية الكامنة، فان بعض العناصر تجيز لنا، على الرغم من التطورات فيجنوب لبنان ان نبدي تفاؤلا ولو معتدلا على صعي الاحوال الاقتصادية العامة. ومن هذه العناصر نذكر خصوصا التدابير الحكومية المساندة للاقتصاد، وسياسة المصرف المركزي الملائمة، وتحسن مردودية المصارف وبنيتها المالية.

غير ان ثمة عدداً من المعوقات التي قدتؤثر على وتيرة النمو، كعدم كفاية الاستثمارات العامة وقلة مساهمة التبادلات الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وضعف التزام المؤسسات بعملية النهوض المنشودة ...

باختصار، استنادا الى ما سبق، واذا أخذنا في الاعتبار ما نعلمه الآن عن رغبة الحكومة في شأن انهاض الاقتصاد اللبناني وتنشيط حركته الداخلية والخارجية، يكون في وسعنا ان نتوقع نموا حقيقيا عام ١٩٩٣ اهم من ذاك المسجل عام ١٩٩٢.

ويتيح لنا تحليل المؤشرات التي تلي تكوين فكرة عن مبررات هذاالتوقع.

الزراعة والصناعة

تدل الصادرات الصناعية والزراعية على ازدياد الناتج المحلي الاجمالي، وقد زادت هذه الصادرات في الفصل الثاني بنسبة ١٧٪ اذ ارتفعت قيمتها من ٧٧ مليون دولار الى ٩٠ مليون ، ثم ان التسليفات المصرفية للزراعة ارتفعت من ١.٨ مليون دولار في نهاية آذار/مارس الى ٣.١ ملاين في نهاية حزيران/يونيو، اي بزيادة نسبتها ٧٢.٢٪ بينما زادت التسليفات للصناعة بنسبة ٧٦.١٪ بارتفاع قيمتها من ١٤.٦ مليون دولار الى ٢٥.٧ مليونا. اما الواردات من الآلات الصناعية، التي هي مؤشر مهم على الانتاج الصناعي، فزادت بنسبة ١٠.١٪ بارتفاع قيمتها من ٢٤.٥ مليون دولار الى حوالى ٢٧ مليونا. ولا شك في ان انتاج الكهرباء، الذي زاد بنسبة ٧.٩٪ ومن ٩٣٠ مليون كيلوواط /ساعة في الفصل الاول الى ١٠٠٤ ملايين في الفصل الثاني، قد اسهم في تنمية الناتج الصناعي.

واستنادا الى احصاءات المديرية العامة للصناعة تُظْهر الصادرات الصناعية حسب فئات المنتجات ان حصة الالبسة الجاهزة من هذه الصادرات هي ٢٧.٠٪ مقابل ١١.٨٪ للسلع الغذائية ، و٨.٨٪ للادوات الكهربائية، و٦.٤٪ للمنتجات البلاستيكية، ٤.٦٪ للمشروبات ، و٤.١٪ للآلات الصناعية والجبالات، و٤.٠٪ للمنتجات المعدنية، و٢.٨٪ لمنتجات الالومنيوم و٢.٧٪ للرخام والادوات الصحية، و٢.٦٪ للورق والمنتجات الورقية، و٢.٥٪ للخشب، و٢.٥٪ للمفروشات الخشبية والمعدنية، و٢.٥٪ للمنتجات الكيمائية ، و٠.٩٪ للزجاج والمنتجات الزجاجية ، و٠.٨٪ لدهان و٠.٨٪ للاحذية و٠.٧٪ للجلد المدبوغ ، فيما تتوزع النسب الباقية (٧.٢٪) على الادوية والمنظفات السائلة والمنتجات المختلفة.

البناء

لقد شهد قطاع البناء نموا كبيرا في الفصل الثاني من عام ١٩٩٣، ذلك ان الرخص الممنوحة من نقابة مهندسي بيروت شملت ٢٧٦٥٢٦٤ مترا مربعا، مسجلة ازديادا في المساحات نسبته ٩٤.٩٨٪ بالمقارنة مع الفصل الاول من السنة . و٤.٢٦٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢. ان الانتعاش الذي بدأ خلال شهر آذار/مارس ، الذي سجل وحده ٥٠٪ من نشاط الفصل الاول، تواصل في الفصل الثاني بصورة ثابتة ومطردة.

لقد زادت تسليمات الاسمنت بنسبة ٤٧.٧٪ بالمقارنة مع الفصل الاول وبلغ حجمها ٦٨٣.٢٠ طنا. تضاف الى هذا الرقم حمولة الباخرة «بوري» المسلّمة بين ٢٣ و٣٠ حزيران/يونيو، ، والبالغة ٥٨١٢ طنا. والحال ان ازدياد هذه التسليمات بنسبة ٢٩.٨٪ مقابل ١٤.٧٤٪ «لشركة سبلين».

وعلى صعيد التوزع الجغرافي لرخص البناء، ما تزال محافظة جبل لبنان في الطليعة مستأثرة بنسبة ٧٠.٧٢٪ من المجموع، وتأتي بعدها بالتتابع محافظات لبنان الجنوبي، (١٥.٣٤٪) فبيروت (٨.١١٪) فالبقاع (٤.٩٠٪) فلبنان الشمالي (٠.٩٢٪) غير ان النمو الاكبر كان في لبنان الشمالي، يليه البقاع ثم جبل لبنان ولبنان الجنوبي وبيروت.

اما كلفة البناء، فزادت منذ بداية السنة بنسبة ٤.٢٣٪ ، محسوبة بالدولار، وانخفضت بنسبة ١.٨٣٪ محسوبة بالليرة اللبنانية. وحسب نشرة المؤشرات، فان كلفة اليد العاملة وكلفة مواد البناء بالدولار، زادتا منذ بداية السنة، الاولى بنسبة ١٦.٨٦٪ ، والثانية بنسبة ١.٢٢٪ ، وكان الارتفاع الاكبر في اسعار المواد هو الذي اصاب مواد الاشغال الثانوية والمتممة (١٧.٧٩٪) ثم مواد الاشغال الاساسية (٣.٦٣٪). اما اسعار النجارة الداخلية والخارجية والتبليط والتلبيس والدهان واثاث المطبخ، فظلت على مستواها المسجل في كانون الاول ١٩٩٢، بينما تراجعت اسعار تجهيزات التدفئة والتجهيزات الكهربائية والادوات الصحية، على التوالي ، بنسبة ٤.٦٢٪ و٢.٢١٪ و٠.٢٦٪.

وعليه، تكون كلفة المتر المربع الواحد من البناء قد ارتفعت من ١٥٣.٧ دولارا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ الى ١٥٩.٦ دولارا في آذار/مارس ١٩٩٣، والى ١٦٠.١٩ دولارا في حزيران/يونيو ١٩٩٣، علما أن كلفة اليد العاملة شكلت ٢١.٥٩٪ من هذه الكلفة مقابل ٧٨.٤١٪ لموادا لبناء وبين هذه الأخيرة ، مثلت مواد الاشغال الاساسية ١٩.٥٣٪ من الكلفة الاجمالية، ومواد الاشغال الثانوية والمتممة ٦.٠٧٪ والنجارة الداخلية ١١.٥٣٪ والنجارة الخارجية ٨.٥٣٪ والتبليط والتلبيس ٣.٩٪ والدهان ٢.٠٧٪ وأثاث المطبخ ٢.٦٢٪ والادوات الصحية ٧.٢٩٪ وتجهيزات التدفئة والمياه الساخنة ٩.٨٢٪ والتجهيزات الكهربائية والمصعد ٧.٠٤٪.

ان انتعاش حركة البناء يدل على استئناف الاستثمار في هذا القطاع عقب تحسن توقعات القوى الاقتصادية . وحسب تقديراتنا، فان النمو الملاحظ في غضون الفصل الثاني أتاح التعويض عن التأخر الحاصل في الفصل الاول والعودة الى مستوى النصف الاول من عام ١٩٩٢، الذي من المحتمل ان يكون قد زاد حجم الاستثمار فيه عن ١٢٠٠ مليون دولار للقطاعين العام والخاص معا.

التجارة والخدمات

شهد الفصل الثاني نموا خفيفا في الطلب عائدا الى ازدياد الاستهلاك والاستثمارات الخاصة. وبموازراة الطلب، لوحظ من جهة العرض ازدياد الناتج المحلي الاجمالي والواردات . فالناتج المحلي الاجمالي سجل، في النصف الاول من عام ١٩٩٣، ازديادا بنسبة ١١٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، وهو مستوى اعلى بقليل من تقديرات بنك عودة والبنك الدولي المتقاربة جدا، والتي رجحت في بداية السنة ان يبلغ حجم هذا الناتج لعام ١٩٩٣ حوالى ٦.٥ مليار دولار.اما الواردات فزادت بنسبة ٢٥ بالمقارنة مع الفصل الاول، رافعة حجمها الاجمالي منذ بداية السنة الى ٢١٨٢ مليون دولار، اي بزيادة نسبتها ١٩٪ بالمقارنة مع النصف الاول من عام ١٩٩٢. ومما لا شك فيه ان محرك ازدياد الطلب كان تدفقات الرساميل الصافية التي تجاوزت قيمتها في الفصل الثاني ١٢٠٠ مليون دولار، وقد تجسدت هذه التطورات بنمو حقيقي أظهرته معظم مؤشرات التجارة والخدمات، التي غالبا ما كانت مساهمتها مهمة جدا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

واستنادا الى معطيات المجلس الاعلى للجمارك، فان الايرادات الجمركية، محسوبة بالدولار، زادت بنسبة ٢٨.٨٧٪ مليون دولار الى ٩٢.٦ مليون دولار (٣ اضعاف مستوى الفصل الثاني من عام ١٩٩٢)، اما الايرادات المتراكمة للنصف الاول من السنة، فبلغت في الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، واذا طبقنا معدل الرسوم الجمركية على بنية الايرادات (٤٠٪ على السيارات التي أمّنت ١٥.٣٪ من الايرادات و١٥٪ على البضائع الاخرى التي أمّنت ٨٤.٧٪ من الايرادات)، واذا احتسبنا هذه الاخيرة بسعر الدولار الجمركي (٨٠٠ ل.ل) ، نحصل على حجم تقريبي بسعر الدولار ١٢٠٠ مليون دولار. وان ازدياد الواردات يفسر النمو الملاحظ على صعيد الطلب.

وبالمقارنة مع النصف الاول من عام ١٩٩٢، فان ازدياد الايرادات بقدر اكبر من ازدياد الواردات يعبر عن التحسن المستمر في جباية الرسوم. ويبين توزع الايرادات على مختلف البوابات ان مرفأ بيروت أستأثر بالحصة الغالبة مع ٧٧.٧٧٪ من المجموع يليه مطار بيروت الدولي ٩.٥٩٪ ومرفأ طرابس مع ٧.٠١٪، لقد سجل نشاط مرفأ بيروت ازديادا مزدوجا: بالنسبة الى الفصل الاول من السنة الجارية، وبالنسبة الى الفترة المماثلة من السنة الماضية، ففي الواقع رست فيه ٨٤٨ باخرة افرغت ٢١٠٧٧ مستوعبا او ما يعادل ١٤٤٠٠٩٨ طنا من البضائع، وبالمقارنة مع الفصل الاول، تنطوي هذه النتيجة على ازدياد نسبته ١٣.٥٢٪ في عدد البواخر، وانخفاض نسبته ١٠.٨٩٪ في عدد المستودعات وازدياد بنسبة ١٣.٩٨٪ في حجم البضائع. اما النشاط المتراكم لنصف الاول من عام ١٩٩٣، فقد سجل بالمقارنة مع النصف الاول من عام ١٩٩٢، ازديادا بنسبة ٤.٠٤٪ في عدد البواخر وانخفاضا بنسبة ١٢.٣٠٪ في عدد المستوعبات وازديادا بنسبة ١٥.٧٨٪ في حجم البضائع.

من جهة اخرى ، شهد مطار بيروت الدولي نشاطا مزدهرا جدا، تمثل بحركة مهمة ومعبرة بوضوح عن عودة الاهتمام والثقة بمستقبل البلاد لدى المغتربين اللبنانيين واوساط الاعمال الدولية. واستنادا الى ارقام مديرية الطيران المدني ، فقد زادت حركة اقلاع الطائرات وهبوطها في مطار بيروت الدولي بنسبة ١٧.٤٨٪. بالمقارنة مع الفصل الاول وبنسبة ١١.٩٦٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، على ان عدد الطائرات المتراكم في النصف الاول من السنة بلغ ٧٥٠.٣ طائرات (في الاتجاهين)، مسجلا زيادة نسبتها ٩.٧٣٪ بالمقارنة مع النصف الاول من السنة الماضية. اما عدد الركاب ، فزاد بنسبة ٤٢.٣٨٪ بالمقارنة مع الفصل الاول، وبنسبة ٢٨.٦٤٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢. اخيرا، بلغ عدد الركاب المتراكم في النصف الاول من السنة ٥١١٥٨٦ راكبا، *اي انه سجل زيادة نسبتها ٢٣.٠٤٪ بالمقارنة مع النصف الاول من عام ١٩٩٢، وتجدر الاشارة الى ان ازدياد عدد الركاب العابرين (ترانزيت)، الذي بلغ في النصف الاول من السنة ٢٣٩١٢ راكبا يدل بالتأكيد على عودة* الدور الاقليمي لمطار بيروت الدولي.

المالية العامة

في الفصل الثاني ، زاد الدين العام الداخلي بنسبة ٩.٤٪ مرتفعا من ٥٠٢٧.١ مليار ليرة في نهاية آذار/مارس الى ٥٤٩٧.٧ مليار ليرة في نهاية حزيران/يونيو، اي ان حجمه زاد بمقدار ٤٧٠.٦ مليار ليرة . اما اذا اخذنا الارقام الصافية في الحسبان ، (الدين الاجمالي ناقص حسابات القطاع العام الدائنة لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية)، فاننا نلاحظ ازدياد حجم هذا الدين بنسبة ٤.٧٪.

ان الازدياد الاسمي للدين العام ناجم عن ازدياد السلفات المباشرة للخزينة بقيمة ١٧٧.١ مليار ليرة وعن زيادة سندات الخزينة المتداولة بقيمة ٢٩٣.٥ مليار ليرة، نتيجة لذلك، تغيرت بنية الدين لصالح السلفات التي ارتفعت حصتها في المجموع من ٨.٢٪ في نهاية اذار/مارس الى ١٠.٨٪ في نهاية حزيران/يونيو. وقد بلغ ازدياد الدين الاسمي في النصف الاول من السنة ٤٣٧.٩ مليار ليرة، مما يمثل ٧٣.٣٪ من دين الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، و٣٥.٠٪ من المتوسط نصف السنوي لعام ١٩٩٢.

ان ازدياد السلفات المباشرة للخزينة بمقدار ١٧٧.١ مليار ليرة، عبر ارتفاع قيمتها من ١٤.٥ مليارا في نهاية آذار/مارس الى ٥٩١.٦ مليارا في نهاية حزيران،/يونيو ناجم عن التغيرات المتعلقة بتطور محفظة سندات الخزينة المتداولة وبتطور تدفقات ايرادات الدولة ونفقاتها فالسلفات مكونة بصورة اساسية من سلفات مصرف لبنان للخزنية ولمؤسسة كهرباء لبنان ومن سلفات المصارف التجارية للمؤسسات العامة، ان سلفات مصرف لبنان المباشرة للخزينة (الحساب رقم ٣٠١٣٦) زادت بقيمة ١٣٣.٩ مليارا رافعة المجموع الى ٣٨٧.٢ مليارا في نهاية حزيران/يونيو . اما السلفات للصندوق المستقل للمحروقات (الحساب رقم ٢٠١٦١) ، فزادت بقيمة ٣٢.٦ مليارا ورفعت رصيد الحساب الى ١٥٤.٤ مليار ليرة في نهاية حزيران/يونيو . من جهة اخرى زادت سلفات المصرف المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ١١.٠ مليار ليرة رافعة المجموع الى ٤٠.٠ مليار ليرة في نهاية حزيران ، اخيرا، انخفضت سلفات المصارف التجارية للمؤسسات العامة بقيمة ٤٨٠ مليون ليرة بحيث بلغ حجمها في نهاية حزيران/يونيو ١٠.٠ مليار ليرة.

وسجلت الاكتتابات بالسندات مقابل الاستحقاقات، في الفصل الثاني، فائضا بقيمة ٢٩٣.٥ مليار ليرة، بحيث ارتفع حجم المحفظة من ٤٦١٢.٧ مليار ليرة في نهاية آذار/مارس الى ٤٩٠٦.٢ في نهاية حزيران/يونيو، والحال ان ازدياد الاكتتاب النسبي في الفصل الاول يعبر عن الانفراج الملاحظ في سوق القطع، اذا شكلت التحويلات الصافية من الليرة اللبنانية الى الدولار ٢٩٪ من خلق النقد مقابل ١٥٣٪ في الفصل الاول.

في الاول من نيسان/أبريل ، اتخذت السلطات النقدية قرارا بخفض الفوائد على السندات لثلاثة اشهر ولستة اشهر من ١٩.٩٦٪ و١٩.٨٣٪ الى ١٨.٦٠٪ (وعائدات كل منها الى ١٩.٥٪ و٢٠.٥٠٪) ، وفي ٦ ايار/مايو ، طرحت من جديد مناقصة على سندات الخزينة لثلاثة اشهر مخفضة فائدتها الى ١٧.٤٠٪ (وعائدها الى ١٨.٢٠٪) ، وفي ١٧ حزيران/يونيو، فعلت الشيء ذاته بشأن السندات لستة اشهر مخفضة فائدتها الى ١٧.٨٢٪ قبل ان تعيد رفعها في ٢٤ حزيران/يونيو الى ١٨.٢٥٪ (وعائدها الى ٢٠.٠٨٪).

ويظهر توزع السندات على مختلف الاستحقاقات ازدياد الاكتتابات لثلاثة اشهر وسنة وسنتين. التي ارتفعت حصصها على التوالي من ١٤.٤٪ الى ١٥.٨٪ ومن ٢٦.٦٪ الى ٢٨.٢٪ ومن ٢٤.١٪ الى ٢٦.٧٪ . اما السندات لستة اشهر ، فانخفضت حصتها من ١٦.٩٪ الى ١٢.٢٪.

من جهة اخرى لا يظهر توزع السندات على فئات المكتتبين اي تغير بارز في حزيران/يونيو بالنسبة الى آذار/مارس، فحصة المصارف التجارية زادت بقيمة ٢٠٤.٨ مليار ليرة، مما ينطلق مع ازدياد ودائع هذه المصارف بالليرة، في الفصل الثاني، والذي بلغ ٢٠٢.٦ مليار ليرة . نتيجة لذلك، ارتفعت قيمة محفظة المصارف التجارية من ٣٥٢٨.٨ مليار ليرة في نهاية اذار/مارس الى ٣٧٤٣.٧

الوضع النقدي

(بمليارات ل.ل. وملايين الدولارات)

	٩١/١٢/٣	٩٢/١٢/٣١	٩٣/٣/٣	٩٣/٦/٣٠
أوراق نقدية متداولة	٤٨٤.٦	١٧٨.٠	٧٠٠.٧	٦٥٣.٣
ودائع تحت الطلب	٢٠٤.٨	٤٠١.٤	٣٦٨.٣	٢٦٠.٥
الكتلة النقدية	٦٨٩.٤	١١٩٩.٤	١٠٦٩.٠	١٠١٣.٨
ودائع اخرى بالليرة	١٤٥٠.٨	٣١٧١.٣	٢١٣٤.٦	٣٢٢٩.٥
ودائع بالعملات الاجنبية	٣٣٥٩.٣	٧٤٠٥.١	٧٦٤٩.٣	٨٣٧٣.١
شبه النقد	٤٨١٠.١	١٠٥١٦.٤	١٠٧٨٣.٩	١١٧٠٢.٦
وفورات نقدية بالليرة = كتلة نقدية+ودائع اخرى بالليرة	٢١٤٠.٢	٤٣٧٠.٧	٤٢٠٣.٥	٤٢٤٣.٢
وفورات نقدية بالليرة + سندات الخزينة لدى الجمهور	٢٧٨٤.٣	٥١٦٤.٥	٤٩٣٧.٢	٥١٤٧.٦
وفورات نقدية = كتلة نقدية + شبه النقد	٥٤٩٩.٥	١١٧٧٥.٨	١١٨٥٢.٩	١٢٧١٦.٣
وفورات نقدية + سندات الخزينة لدى الجمهور	٦١٤٣.٦	١٢٥٦٩.٦	١٢٥٨٦.٧	١٣٥٢٠.٧
القاعدة النقدية	٨٠٠.٠	١٥٢١.٩	١٣٨٦.٧	١٣٠٨.٩
تغيرات:				
وفورات نقدية بالليرة اللبنانية	-	٢٢٣٠.٥+	١٦٧.٢-	١٣٩.٧+
شبه النقد بالعملات الاجنبية (بالدولار)	-	٢٠٧.١+	٣٦٢٠.٢+	٤٤٦.٠+
موجودات خارجية صافية (بالدولار)	-	٢١٧.٧-	٣٣.٩+	٥٥٤.٠+
ديون صافية على القطاع العام (ل.ل).	-	١٠٩٢.٢+	٢٥٤.٣+	١٢٠.٨+
ديون على القطاع الخاص بالليرة (ل.ل).	-	١٦٧.٧+	٦١.٣+	٧٦.٢+
ديون على القطاع الخاص بالعملات الاجنبية (بالدولار).	-	٥٢٤.٧	١٢٦.٧ +	٢٦٧.٣+
وفورات نقدية + سندات الخزينة لدى الجمهور (بالدولار).	٣١٦٧.٦	٢٨٠٩.٩	٢٨٣٤.٣	٢٩٧٣.٨
احتياطيات القطع لدى مصرف لبنان (بالدولار).	١٢٣٦.٧	١٤٥٧.٥	١١٨٤.٩	١١٣٦.٨
احتياطيات مصرف لبنان وفورات نقدية + سندات الخزينة لدى الجمهور بالليرة.	٪٣٩.٠	٥١.٩	٪٤١.٨	٪٣٨.٢
سعر صرف الدولار الاميركي	٨٧٩.٠	١٨٣٨.٠	١٧٤٢.٠	١٧٣١.٠

مليار ليرة في نهاية حزيران/يونيو وتمثل هذه الحصة ٣.٧٦٪ من المجموع مقابل ٧.٧٦٪ في اذار/مارس. لقد تراجعت حصة مصرف لبنان بمقدار ٣.٣ مليار ليرة، فبلغت قيمة اكتتاباته الاجمالية، ١٤٦.٠ مليارا، اي ما يعادل ٣.٠٪ من المجموع مقابل ٣.٢٪ في آذار/مارس. اما اكتتابات الجمهور فزادت بمقدار ٥٦.٣ مليار ليرة بحيث بلغ مجموعها ٨٨٢.٢ مليارا، اي ما نسبته ١٨.٠٪ من المجموع العام مقابل ١٧.٩٪ في آذار/مارس. تأتي بعد ذلك المؤسسات العامة والمالية التي شهدت ازدياد حصتها بمقدار ٣٥.٦ مليار ليرة بحيث بلغت قيمة محفظتها الاجمالية ١٤٣.٣ مليارا، اي ما يعادل ٢.٢٪ من المجموع مقابل ٢.٨٪ في اذار/مارس.

ان التحسن النسبي لوضع المالية العامة يفسر الاستقرار الملاحظ في قيمة العملة الداخلية والخارجية. غير ان التأخر في وصول المساعدات وصعوبات اللجوء الى التمويل الخارجي لعملية الاعمار تحد من الاستثمار العام وتخلف مفعوله الجار على الاستثمار الخاص.

الوضع النقدي والسياسة النقدية

بلغ خلق النقد بالليرة اللبنانية في الفصل الثاني ١٩٦.٩ مليار ليرة، اي اقل بنسبة ٢٧.٦٪ من الحجم الذي بلغه في الفصل الأول. وعليه، يكون الحجم المتراكم للاشهر الستة الاولى ٥١٢.٦ مليار ليرة، مسجلا تراجعا نسبته ١٠.٧٪ بالمقارنة مع حجم الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، الذي بلغ ٥٧٤.٢ مليارا. وقد نجم هذا الخلق، في الفصل الثاني ، عن ازدياد استدانة الدولة من المصارف بقيمة ١٢٠.٨ مليار ليرة وعن ازدياد التسليفات المصرفية للقطاع الخاص بقيمة ٧٦.٢ مليار ليرة.

وكان تغير الديون الصافية على الدولة حصيلة التطورات الثلاثة التالية: تراجع سلفات مصرف لبنان الصافية بقيم ٩٨.٩ مليار ليرة، وانخفاض محفظة سندات الخزينة لدى مصرف لبنان بقيمة ٢٢٣.٣ مليار ليرة، اما تغير التسليفات المصرفية للقطاع الخاص فنجم عن ازدياد تسليفات المصارف التجارية بقيم ٥٤.٨ مليار ليرة وتسليفات مصرف لبنان بقيمة ٢١.٤ مليار ليرة.

في مقابل خلق النقد بالليرة، شهدنا على صعيد الوفورات النقدية بالليرة اللبنانية تقلص حجم الاوراق النقدية المتداولة بمقدار ٤٧.٣ مليارا، وانخفاض ودائع القطاع الخاص تحت الطلب لدى مصرف لبنان بمقدار ٤.٨٪ مليارات، وازدياد ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية بمقدار ١٩١.٩ مليار ليرة. ان العجز بين خلق النقد بالليرة والوفورات النقدية بالليرة يشكل رصيد التحويلات من الليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية التي طاولت مبلغا تقريبيا صافيا قدره ٣٣ مليون دولار اميركي، على اساس سعر صرف وسطي للدولار بقيمة ١٧٣٦.٥ ليرة. وهذا ما يفسر انخفاض احتياطي القطع لدى مصرف لبنان بقيمة ٤٨ مليون دولار.

ان التحويلات من الليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية، مضافة الى ازدياد التسليفات المصرفية للمقيمين، بالعملات الاجنبية والبالغ ٢٦٧ مليون دولار ، والى ازدياد الموجودات الخارجية الصافية للقطاع المصرفي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، تشكل كلها خلق شبه النقد الذي بلغ ٥٠٠ مليون دولار، وقد تمخض هذا الاخير عن ازدياد ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية لدى المصارف التجارية بقيمة ٤٤٦ مليون دولار.

اما التغير السلبي الذي طرأ على الموجودات الخارجية الصافية للقطاع المصرفي في الفصل الثاني ، فهو ناتج من انخفاض الموجودات الصافية لمصرف لبنان بقيمة ٣٨ مليون دولار، ومن ازدياد الموجودات الصافية للمصارف التجارية بقيمة ٣٣٨ مليون دولار، ففي الواقع، زادت موجودات المصارف التجارية بمقدار ٢٦٣ مليون دولار بينما زادت التزاماتها الخارجية بمقدار ٢٥ مليون دولار.

لقد أدى فائض المدفوعات الخارجية التي تحسّن طفيف في سعر صّرف الليرة ازاء الدولار بلغت نسبة ٦٣.٠٪ اذ انخفض هذا السعر من ١٧٤٢ ل.ل. في نهاية اذار/مارس الى ١٧٣١ ل.ل. في نهاية حزيران/يونيو. والحال ان التحسن النسبي لوضع المالية العامة ابقى اسعار الاستهلاك على مستواها المسجل في نهاية اذار/مارس . اذ بلغت نسبة التضخم ٨٦.٠٪ فقط.

وحسب نشرة المؤشرات، فقد سجلت اسعار الاستهلاك ارتفاعا بنسبة ٨٦.٠٪ عند حسابها بالليرة اللبنانية، وارتفاعا بنسبة ١.٨٪ عند حسابها بالدولار الاميركي، وعلى صعيد المناطق، زادت هذه الاسعار بالليرة في غرب العاصمة اكثر منها في شرقها (على التوالي ١.٤١٪ و٢١.٠٪).اما مؤشرات مختلف ابواب الانفاق، بالليرة اللبنانية، فشهدت تطورا متباينا. ذلك ان الابواب التي سجلت إرتفاعا هي لنقل (٦.٧٢٪) والخدمات (٤.٨٢٪) والالبسة (٢.٨٨٪) والسلع المعمّرة (٢٦.٠٪) في حين ان الابواب التي سجلت انخفاضا هي، حسب اهميتها، السلع الغذائية (٣.٤٩٪) ونفقات الصحة (٨٠.٠٪) ونفقات التعليم (١١.٠٪) والسكن (٠٨.٠٪).

لكن اذا حسبت هذه المؤشرات بالدولار، تكون الابواب التي سجلت ارتفاعا هي النقل (٧.٧٠٪) والخدمات (٥.٧٩٪) والالبسة (٣.٨٤٪) والسلع المعمرة (١.٢٠٪) والسكن (٨٥.٠٪) ونفقات التعليم (٨٢.٠٪) ونفقات الصحة (١٣.٠٪) . اما الباب الوحيد الذي سجل انخفاضا في اسعاره فهو السلع الغذائية ، بنسبة ٢.٥٩٪.

ان فارق التضخم بنسبة ٩٤.٠٪ بين الليرة والدولار ناجم فقط عن تحسن سعر صرف الليرة الذي بلغ ٦٣.٠٪ غير ان التضخم بالدولار ابطل تحسن سعر صرف الليرة في سوق القطع.

لقد شهد الوضع النقدي والمالي في الفصل الثاني تحسنا انعكس انفراجا في سوق القطع، فتحويلات الموجودات من الليرة الى العملات الاجنبية شكلت ١٢٪ فقط من حجمها في الفصل الاول، بحيث بلغ مجموعها منذ بداية السنة حوالى ٣٠٠ مليون دولار، (٦٠٪ من حجم التحويلات في الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢) ، وان احتياطي القطع لدى مصرف لبنان، الذي تراجع من ١٤٥٧.٥ مليون دولار في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ الى ١١٨٤.٩ مليون دولار في اذار/مارس الماضي، بلغ في نهاية شهر حزيران/يونيو ١١٣٦.٨ مليون دولار.

واستنادا الى هذا التطور، اعتمدت السلطات النقدية منذ شهر نيسان/ابريل سياسة خفض تدريجي لفوائد سندات الخزينة التي تدنت، بين آذار/مارس وحزيران/يونيو بنسبة ٢.٢٩٪ على السندات لثلاثة اشهر وبنسبة ١.٥٨٪ على السندات لستة اشهر، فكان ان اتخذت الفوائد الدائنة المعروضة من قبل المصارف التجارية المنحى ذاته، دون ان يؤثر هذا التوجه على نمو الودائع المصرفية بالليرة، التي زادت في الفصل الثاني بقيمة ٢٠٢.٦ مليار ليرة مقابل انخفاضها بمقدار ٥٤.٤ مليارا في الفصل الاول.

النشاط الاقتصادي

تأثر النشاط المصرفي الى حد كبير بالتطورات النقدية المذكورة آنفا. وهو يدل على مساهمة الخدمات المالية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، فهذا النشاط المقدر بالميزانية المجمعة للمصارف، تحسن بنسبة ٧.٩٪ في حزيران/يونيو بالمقارنة مع آذار /مارس . ولكن، اذا الغينا تأثيري التضخم وتحسن قيمة العملة، يصبح التحسن الفعلي بنسبة ٨.١٪ وقد تميز الاستثمار المصرفي في الفصل الثاني بالسمات التالية:

- لم يطرأ على بنية الميزانية، حسب نوع العملات، اي تغير في حزيران بالمقارنة مع اذار/مارس، اذ بقيت حصة العملات الاجنبية ٧٠٪ ويلاحظ ازدياد طفيف في حصة الودائع بالعملات الاجنبية من المجموع (٧١.٢٪) مقابل ٧٠.٥٪ في اذار/مارس وانخفاض طفيف في حصة التسليفات بالعملات الاجنبية من المجموع (٩٠.٢) مقابل ٩٠.٤٪ في آذار/مارس.
- تحسن رسملة المصارف ، اذ ارتفعت نسبة الرساميل الدائمة من مجموع الموجودات من ١.٨٪ في آذار/مارس الى ٢.٢٪ في حزيران/يونيو، وزادت الاموال الخاصة بنسبة ٤٧.٨٪ بارتفاع قيمتها من ١٨٩.٧٪ مليار ليرة في آذار/مارس الى ٢٨٠.٣ مليار ليرة في حزيران/يونيو . من جهة اخرى، تراجعت قروض الدعم بنسبة ٥.٩٪ بانخفاضها من ٧٥.٤ مليار ليرة (٣٠.٠ مليون دولار) الى ٧١.١ مليار (٢٧.٩ مليون دولار).
- انخفاض طفيف في السيولة الاجمالية لدى المصارف، التي تراجعت نسبتها من ٧١.٣٪ في نهاية اذار/مارس الى ٧٠.٩٪ في نهاية حزيران /يونيو. ويبدو ان هذا الانخفاض ، الذي لا اهمية له، عائد الى انخفاض السيولة بالعملات الاجنبية التي تراجعت نسبتها من ٦٠.٧٪ الى ٦٠.٥٪. فيما استقرت السيولة بالليرة اللبنانية على ٩٦.٧٪ ، في الواقع يعبر تطور السيولة عن تطور تحويل الودائع الى تسليفات الذي ازداد بالليرة من ١٣.٧٪ الى ١٤.٤٪، وبالعملات الاجنبية من ٥٣.٧٪ الى ٥٣.٨٪ اما نسبة التحويل الاجمالي فزادت من ٤١.٩٪ الى ٤٢.٤٪.

ويظهر تحليل اهم الاستعمالات والموارد، في الفصل الثاني، ازدياد الودائع بالعملات الاجنبية بمقدار ٤٩٣ مليون دولار (وبنسبة ١٣.٨٪ عن الزيادة المسجلة في الفصل الاول)، بحيث بلغ مجموعها منذ بداية السنة ٩٢٦.٤ مليون دولار (بزيادة نسبتها ١٨٨.٥٪ عن مجموع النصف الاول من عام ١٩٩٢) . وزادت الودائع بالليرة بقيمة ٢٠٢.٦ مليار ليرة، فبلغ مجموعها في النصف الاول من السنة ١٤٨.٣ مليارا بينما تميز النصف الاول من عام ١٩٩٢ بانخفاض هذه الودائع بقيمة ١٧.٨ مليارا، اما تسليفات بالعملات الاجنبية، فزادت بقيمة ٢٧٠.٧ مليون دولار (وبنسبة ١١٥.٩٪ عن حجمها في الفصل الاول)، ويلغ مجموعها منذ بداية السنة ٢٩٦.٠ مليون دولار (بزيادة نسبتها ١.٥٪ عن مجموع الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢)، اخيرا، زادت التسليفات بالليرة بقيمة ٥٤.٨ مليارا، (اقل بنسبة ١٠.٨٪ من الزيادة المسجلة في الفصل الاول)، بحيث بلغ مجموعها منذ بداية السنة ١١٦.٤ مليار ليرة ، (بزيادة نسبتها ١١٨.٢٪ عن مجموع النصف الاول من عام ١٩٩٢).

من جهة اخرى زادت طاقة الادخار المحرر بالليرة اللبنانية (او الوفورات النقدية بالليرة) بقيمة ٢١٠.٣ مليارات، بازدياد حجمها من ٤٩٣٧.٣ مليارا في نهاية اذار/مارس الى ١٥٤٧.٦ مليارا في نهاية حزيران/يونيو، وزادت حصة سندات الجمهور من هذه الوفورات بالليرة من ١٤.٩٪ الى ١٥.٦٪ ، بارتفاع قيمتها من ٧٢٣.٨ مليارا الى ٨٠٤.٢ مليارات. ان هذا التحسن ناجم عن الانفراج الذي اتسمت به سوق القطع طوال هذه الفترة، والذي ادى الى تخفيف الضغوط على الليرة التي ظهرت في غضون الفصل الاول فكان ان انخفضت احتياطات المصارف (نقدا ولدى مصرف لبنان)، المعبرة عن هذا النزوع الى الانفراج ، بمقدار ٢٧.٦ مليارا، وهبطت قيمتها من ٦١٩.٣ مليارا في نهاية اذار/مارس (١٧.٠٪ من الودائع بالليرة) الى ٥٩١.٧ مليارا في نهاية حزيران/يونيو (١٥.٤٪ من الودائع بالليرة).

على صعيد نتيجة الاستثمار ، لا شك في ان النتائج التراكمة للاشهر الستة الاولى قد تمخضت عن تحسن المردود مع ما يستتبعه ذلك من اثار ايجابية على ضبط الخطر المصرفي وتغطيته كما على قدرة المصارف على تقصير مهل التقيد بالمعايير الاحترازية في شأن الملاءة.

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

سجل الميزان التجاري في الفصل الثاني من عام ١٩٩٣ عجزا بحوالي ١١٠٠ مليون دولار، (بزيادة نسبتها ٢٦٪ عن عجز الفصل الاول) بحيث بلغ العجز الاجمالي منذ بداية السنة اكثر من ٢٠٠٠ مليون دولار، وزاد بنسبة ٢٦٪ عن حجمه المسجل في الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، في الواقع، واستنادا الى الايرادات الجمركية المحصلة فعليا، بلغت قيمة واردات الفصل الثاني ١٢٠٠ مليون دولار، (بزيادة نسبتها ٢٣٪ عن واردات الفصل الاول). ووصل مجموعها منذ بداية السنة الى ٢٢٠٠ مليون دولار (بزيادة نسبتها ١٩٪ عن مجموع واردات الفترة المماثلة من عام ١٩٩٢). اما الصادرات، وواستنادا الى الارقام الرسمية للمديرية العامة للصناعة وفي غياب الاحصاءات الرسمية لغرفة التجارة والصناعة في بيروت، فتقدر في الفصل الثاني بقيمة ٨٩ مليون دولار (بزيادة نسبتها ١٧٪ عن قيمتها في الفصل الاول)، بحيث يصبح مجموعها منذ بداية السنة ١٦٦ مليون دولار، (اقل من صادرات النصف الاول من عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٨٪)، واذ تبدو قيمة الصادرات مقدرة باقل من الحقيقة، باعتبار ان حجمها الحقيقي قد يبلغ ضعف الارقام المنشورة، فانه يكون علينا استخراج الفرق من حركة الرساميل الصافية. ويظهر التوزع الجغرافي للصادرات ان البلدان العربية ما تزال طليعة زبائن لبنان، اذ تستأثر باكثر من ٩٠٪ من المجموع وبين هذه البلدان، تحل المملكة العربية السعودية والاردن وسورية في المقدمة، بينما تأتي ايطاليا وفرنسا والمانيا في مقدمة البلدان الاجنبية. يبقى ان المملكة العربية السعودية والاردن وسوريا وفرنسا استقبلت وحدها اكثر من ثلاثة ارباع صادرات النصف الاول من السنة.

اما حركة الرساميل الصافية ، فقد سجلت فائضا قدره ١٣٤٥ مليون دولار، مما اتاح امتصاص عجز الميزان التجاري واستخراج فائض من ميزان المدفوعات بقيمة ٢٢٢.٩ مليون دولار، بحيث بلغ فائضه الاجمالي منذ بداية السنة ٢١٩.٣ مليون دولار من عام ١٩٩٢، ان فائض ميزان المدفوعات في الفصل الثاني ناتج من فائض بقيمة ٧٩.٧ مليون دولار في شهر نيسان/ابريل ومن فائضين آخرين بقيمة ٦٠.١ مليونا في شهر ايار / مايو و٨٣.١ مليونا في شهر حزيران/يونيو.ان فائض ميزان المدفوعات هو بخاصة من صنع المصارف التجارية التي شهدت ازدياد موجوداتها الخارجية الصافية بمقدار ٢٥٥.٤ مليون دولار (اقل من الزيادة المسجلة في الفصل الاول بنسبة ٨.٤٪)، بحيث بلغ ازديادها الاجمالي منذ بداية السنة ٥٣٤.٢ مليون دولار بالمقارنة مع انخفاض قدره ٩٠.٧ مليونا في النصف الاول من عام ١٩٩٢. وينتج هذا التغير الايجابي في الفصل الثاني من ازدياد تراكمي بقيمة ١٤٨.٦ مليون دولار في شهر نيسان/ابريل و٢٩.٤ مليونا في شهر ايار/مايو و٧٧.٤ مليونا في شهر حزيران/يونيو.

في المقابل انخفضت الموجودات الخارجية الصافية لمصرف لبنان (والمصوبة بعد حساب تغيرات اسعار تكافؤ العملات الاجنبية) ، بمقدار ٣٢.٥ مليون دولار في الفصل الثاني، بحيث بلغ تراجعها الاجمالي منذ بداية السنة ٣١٤.٩ مليون دولار، بالمقارنة مع تراجع قدره ٦٠١.٦ مليون دولار في النصف الاول من عام ١٩٩٢، وان تراجع الفصل الثاني عائد بوجه خاص الى شهر نيسان /ابريل (٦٨.٩ مليون دولار)، اذ ان شهري ايار/مايو وحزيران/يونيو سجلا تغيرات ايجابية بلغت على التوالي ٣٠.٧ و٥.٧ مليون دولار.

الخلاصة : أية آفاق؟

ثمة مثل يقول ان ظلمة الليل تكون على اشدها قبيل الفجر تماما. كذلك، يمكن الاستنتاج انه، على الرغم من التشاؤم الذي يبديه بعض الاطراف ، فقد تم على الارجح تجاوز المرحلة العصيبة الاكثر حراجة.

ومنذ اسابيع عدة، هناك بعض المؤشرات المهمة (الانتاج الصناعي، قطاع البناء، التجارة والخدمات المرتبطة بها، كالخدمات المالية، والتأمين، النقل الجوي والبحري، وحركة الترانزيت الخ...)، التي تجعلنا نستشف بعض الانتعاش. وهو سيكون بالتاكيد مقيدا بعوائق الماضي، اي الاستدانة المرتفعة والمنحنى الشاذ لمعدلات الفوائد، الا انه تبقى هناك مبررات تدعونا للتأمل بان يتواصل هذا الانتعاش بوتيرة معتدلة، مع شيء من التضخم طبعا ، انما من دون توترات حقيقية.

ولكي يكون بالامكان توقع عودة سريعة الى وتائر النمو العالية، يقتضي ان تتمكن البلاد من التخلص، من المشكلات البنيوية التي تعانيها منذ سنوات ، وان ينشأ مزيد من التضامن بين مختلف قوى الحياة الاقتصادية، عندئذ ، تصبح الطريق سالكة امام معدلات النمو الاكثر توافقا مع طموحات اللبنانيين وتطلعاتهم.

الطاقة من اجل عالم الغد

منظمة دولية تشدد على أهمية البحث عن مصادر بديلة للنفط والغاز

يقول ديفيد لاسلز ان لدى العالم من الوقود ما يكفي خمسين عاما، أخرى على الاقل، اي تقريبا الفترة التي يتوقع الخبراء ان تنفذ في نهايتها كميات الغاز والبترول المعروفة حاليا. الا ان السؤال الذي بدا يثير تفكير المعنيين هو كيفية التوصل الى تحديد ما بوسع العالم ان يستخدم من وقود بعد نفاذ هذين المصدرين من مصادر الطاقة.

ويأتي تقرير «مجلس الطاقة الدولي» ، وهو منظمة غير حكومية تتمثل فيها اكثر من مائة دولة في العالم، عن موارد العالم من الطاقة، ليقدم بعض الاجابات عن السؤال وذلك تحت عنوان «الطاقة من اجل عالم الغد».

ويقول التقرير ان من المؤكد ان الانسان سيخترع موارد جديدة للطاقة مثل الصخر الحار، والبطاريات الممتازة، والسيارات التي تسير بالماء، كما ان الانسان سيطور عمليات صناعية جديدة تستخدم من الطاقة اقل مما تستخدمه العمليات الصناعية المعاصرة، لكن لا يمكن الركون الى ان اي من هذه التطورات سيحصل بالفعل. كما ان التقرير يقول ان المصادر المتجددة للطاقة مثل الريح والمد البحري والاشعة الشمسية لا يمكن ان تساهم الا على نحو محدود في حل «ازمة الطاقة» بسبب ضيق نطاقات استخدامها.

وفي اعتقاد «مجلس الطاقة الدولي» ان الفحم والطاقة النووية هما مصدرا الطاقة اللذان يحتمل ان يلبيا الطلب العالمي في النصف الثاني من القرن المقبل اكثر من اي مصدر آخر او مصادر اخرى.

ويكفي الاحتياط الراهن من الفحم في العالم ٢٥٠ عاما اخرى، لكن هذا الاحتياط لا يكفي هذه الفترة كلها اذا بدأ العالم بزيادة ما يحرق من الفحم.

ويقول التقرير ايضا ان القوة الكامنة في تنقية الطاقة النووية هائلة. وعلى الرغم من ان هذه الخلاصة ليست جديدة، الا انها لا بد وان تسبب قلقا لعدد كبير من الناس. فالطاقة النووية والفحم يولدان شعورا كبيرا بالقلق، ويثيران جدالا وخلافات حادة لدى الرأي العام ، ولا يحظيان بدعم شعبي كبير.

وعلى افتراض ان التقرير محق، فماذا بوسع العالم ان يفعل لكي يضمن الحصول على الطاقة، على نحو لا يفسد الحياة بل يغنيها.

وقبل التطرق الى ما يقترحه التقرير، لا بد من القول ان اعداد هذا التقرير استغرق اربع سنوات الأمر الذي جعله من اكثر التقارير المماثلة التي نشرت في العالم شمولا واوسعها تغطية.

يقترح التقرير أولا، أن يتعين على العالم محاولة الحد من نمو الطلب على الطاقة. لان استهلاك الطاقة يمكن ان يزداد ضعفين تقريبا بين الآن وعام ٢٠٢٠ اذا لم تعالج مسألة النمو في الطلب على نحو جدي ، مما يسبب أزمة في الموارد خصوصا في العالم الثالث حيث سيحصل معظم هذا النمو في الطلب.

لكن اذا شنت حملة تهدف الى استخدام الطاقة على نحو فعال، فقد يتدنّى نمو الطلب ليصبح ٢٨ في المائة فقط في الفترة اياها، ممايعود بالنفع بدوره لا على مصادر الطاقة وحسب، بل على البيئة ايضا.

ومجال الاقتصاد في الطاقة واسع جدا حسب ما يقول التقرير، فأي اقتصاد صناعي حديث يهدر حاليا اكثر من ٩٥ في المائة من الوقود الذي يستهلكه، بسبب ازدحام السيارات وفقدان الحرارة او هدرها وتوليد الطاقة الكهربائية على نحو غير فعال.

والاقتراح الثاني، يتناول استخدام التكنولوجيا بغية ايجاد طرق افضل من الطرق الحالية لتوفير الطاقة ويعني هذا الاقتراح زيادة ما يحصل عليه العالم حاليا من الاحتياطات المعروفة او تطوير محروقات يمكن تعويضها غير تقليدية كرمال القار والبترول الحجري والغاز المركب (غير طبيعي).

ويتناول الاقتراح الثالث ، زيادة اسعار الطاقة لكي تعكس تكاليف العناية بالبيئة واعادة العافية اليها، وهي التكاليف التي لا يدفعها مستخدمو الطاقة حاليا، ويقول التقرير بهذا الخصوص ، «سيزداد ادراك العالم ان أسعار الطاقة كانت اجمالا بخسة ومتدنية ولا تزال».

اما الاقتراح الرابع، فيتناول ايجاد طرق تجعل استخدام الفحم الحجري والطاقة النووية اكثر قبولا لدى الناس. وبوسع التكنولوجيا ان تفعل الكثير من اجل «تنظيف» الفحم، وبحلول مطلع القرن المقبل، ربما اصبح العالم يستخدم طرقا راقية متطورة في تحويل الفحم الى غاز.

اما في ما يتعلق بالطاقة النووية، فالامر اشد تعيقدا لأنّ هذه الطاقة تتطلب تطوير تقنيات راقية متقدمة، وتتطلب اقناع الناس بأن الطاقة النووية أمنة وانه بالامكان التخلص من النفايات النووية على نحو فعال.

ولا يكفي الاحتياط المعروف في العالم من اليورانيوم لابقاء استخدام الطاقة النووية حقيقة مستمرة في المدى البعيد، مما يعني انه يتعين على المسؤولين عن توليد الطاقة النووية ان يستخدموا تقنية التوليد مما يعني بدوره استخدام البلوتونيوم الذي يقل جاذبية بالنسبة الى الناس عن اليورانيوم.

لكن التقرير يقول ان الاندماج النووي المولد للطاقة ربما اصبح قيد الاستخدام التجاري بحلول عام ٢٠٤٠، وهو الطريقة التي تستخدم العناصر الخفيفة مثل الهيدروجين والهيليوم. والعنصر المهم الذي يتعين على العالم الالتفات اليه في ميزان الخيارات هو البيئة .

ويقول تقرير «مجلس الطاقة الدولي» انه من المحتمل ان يستمر تردي البيئة فترة أطول بكثير من الفترة التي يبدو ان الاتفاقات الدولية الاخيرة «تتمناها» او تضعها «نصب اعينها» وهي الاتفاقات الخاصة بالاقلال من نفث ثاني اوكسيد الكربون في الهواء.

والجدير بالذكر ان الدول الصناعية وعدت بخفض ما تنفثه من هذا الغاز في الهواء الى المستوى الذي كان سائدا عام ١٩٩٠ وذلك بحلول العام ٢٠٠٠ ، ولا يعرب محررو التقرير اجمالا عن اي تفاؤل بامكان خفض كمية ثاني اوكسيد الكربون في الهواء في غضون القرن المقبل.

ويتكهن التقرير اجمالا، بأن هذا الغاز سيستمر في الازدياد الى ما بعد العام ٢١٠٠ لأسباب اهمها النمو السكاني في العالم الثالث.

ولا يعرب التقرير عن اي اعتقاد بخصوص تأثير تكاثر ثاني أوكسيد الكربون ، على حرارة الاجواء الأرضية، لكنه لا يشك ابدا في ان الاتجاه هو ازدياد هذا الغاز في الاجواء.

ان عددا كبيرا من العلماء يعتبر ان ثاني اوكسيد الكربون يتسبب في ارتفاع حرارة الكرة الارضية.

يبقى أن هذا التقرير لا يبعث على القنوط واليأس، بخلاف تقارير مماثلة سابقة، لكنه لا بد وان يخيف الذين يقلقون من اعتماد العالم على الطاقة النووية وعلى الفحم الحجري، على الاقل كمايعرف العالم هذين الموردين في الوقت الحاضر.

ويريد التقرير ان يقول ان وفرة الطاقة في الوقت الحاضر يجب الا تعمينا عن الحاجة الى اتخاذ تدابير من شأنها معالجة مشاكل الطاقة في القرن المقبل.

احتياطي النفط العالمي: السعودية أكبره والكويتي أطوله عمراً

منذ حرب الخليج (١٩٩٠ -١٩٩١) لم توضع تقديرات لاحتياطي النفط العالمي الثابت، وخصوصا بالنسبة الى الاحتياطي العراقي، بسبب الحرب العراقية - الايرانية، طوال عقد الثمانينات تقريبا، ثم حرب الكويت بعد ذلك. لكن آخر التقديرات التي جرت في عام ١٩٩١ تشير الى ان المملكة العربية السعودية ، لا تزال تملك اكبر احتياطي في العالم، اذ يبلغ هذا الاحتياطي وحده ٢٥ في المائة او ربع الاحتياطي العالمي كله.

لكن اذا بقيت معدلات الانتاج الراهنة (٨ ملايين برميل في اليوم صعودا الى ٩.٦ مليون برميل في نهاية هذه السنة، كما أشار وزير البترول السعودي هشام ناظر في محاضرة له في لندن اخيرا)، فان البترول السعودي يمكن ان ينضب نهائيا في غضون ٨٤ سنة من الآن. اما الاحتياطي الكويتي ، وهو اقل من الاحتياطي العراقي، واقل من نصف الاحتياطي السعودي، فانه قد يستمر الى ١٦٢ عاما.

ويوضح الجدول البياني الآتي صورة للإحتياطي العالمي من النفط حسب البلدان المنتجة وحسب المناطق الجغرافية .

تقديرات احتياطي النفط العالمي بمليارات البراميل حتى نهاية ١٩٩١

حسب المناطق بالنسبة المئوية

المنطقة	النسبة المئوية
الشرق الاوسط	٦٦
اميركا الشمالية	٤
اسيا - حوض الباسيفيكي	٥
افريقيا	٦
اوروبا	٧
اميركا اللاتينية	١٢

سنوات العمر المتبقية للاحتياطي بمعدلات الانتاج الراهنة

البلد	سنوات العمر المتبقية
السعودية (٢٥٧.٨)	٨٤
العراق	٩٧
الكويت	١٦٢
ايران	٧٨
ابوظبي	١١٩
فنزويلا	٦٤
الاتحاد السوفياتي	١٥
المكسيك	٤٨
الولايات المتحدة	١٠
الصين	٢٣
ليبيا	٤٢
نيجيريا	٢٦
الجزائر	٢١
كندا	١١
النرويج	١١
اندونيسيا	١٢
الهند	٢٦
دبي	٣٣
مصر	١٤
عمان	١٧

تجارة الذهب تحقق معدلات جيدة في الشرق الاوسط

في تقرير للمجلس العالمي للذهب ، جاء ان معدلات الطلب على الذهب في الاسواق العالمية قد ارتفعت بواقع ١٢ في المائة خلال النصف الاول من هذه السنة مقارنة بالفترة المماثلة من عام ١٩٩٢، اذ ارتفع الطلب من ١٢٣٧.٤ طن الى ١٣٧٥.٤ طن.

المدير الجديد لمكتب «المجلس العالمي للذهب » بيدرو بيرتون الذي يتخذ من دبي مقرا له، أعلن ان اسواق الشرق الاوسط والهند كانت في النصف الاول من ١٩٩٣ الاكثر نموا، اذ ارتفع الطلب فيها بمعدل ٢٠ في المائة ليبلغ ٤٨٧.١ طن. اما معدلات النمو في الطلب في الاسواق الاسيوية ودول أميركا اللاتينية فبلغ ٩٤٤.٤ طن بزيادة قدرها ١٩ في المائة من حجم الطلب في النصف الاول من عام ١٩٩٢ الذي بلغ ٧٩٣.٨ طن.

وفي رأي بيرتون ان الطلب على الذهب في الشرق الاوسط والعالم عموما، كان يمكن ان يحقق معدلات نمو اكبر من تلك المحققة لو أن اسعاره المسجلة في الربع الاول حافظت على مستوياتها، لكن الارتفاع الحاد في اسعار الذهب المسجلة في الربع الثاني والتي رفعت الاسعار الى نحو ٤٠٠ دولار للاونصة فانخفض الطلب بمعدلات معقولة. وأشار بيرتون الى ان الطلب على الذهب في الربع الثاني من ١٩٩٣ لم يرتفع سوى بمعدل واحد في المائة فقط بالمقارنة مع الطلب العالمي في الربع الثاني من عام ١٩٩٢.

بينما الطلب العالمي على الذهب في الربع الاول من السنة سجل زيادة قدرها ٢٤ في المائة بالمقارنة مع حجم الطلب في الربع نفسه من عام ١٩٩٢، اما الطلب على الذهب في الشرق الاوسط، والهند فتراجع بحدة في الربع الثاني، بعدما سجل في الربع الاول ارتفاعا قياسيا قدره ٤٦ في المئة، لم تتجاوز نسبة الزيادة في الطلب في الربع الثاني سوى اثنين في المئة فقط مشيرا الى أن الطلب العالمي على المصوغات الذهبية انخفض في الربع الثاني بواقع خمسة في المائة.

وأكد بيدرو بيرتون من جهة أخرى ان أسواق الشرق الاوسط وآسيا هي من الاهمية بمكان . ففي رأيه ان المنطقة تحولت خلال السنوات القليلة الماضية الى اهم مركز رئيسي عالمي لتجارة واستهلاك الذهب، و«المجلس العالمي للذهب» على ذلك، يولي عناية فائقة لمنطقة الشرق الاوسط، بسبب النمو الملحوظ في تجارة الذهب فيها مشيرا الى ان المجلس افتتح هذا العام مكتبين تمثيليين له في مدينة جدة السعودية وبومباي الهندية لهذا الغرض.

وتعتبر السعودية من اكبر الاسواق الشرق اوسطية استهلاكا للذهب، كما تعتبر مركزا رئيسيا لتصنيع المشغولات الذهبية، اذ يبلغ حجمهاتبعا لاحصاءات عام ١٩٩٢ما يقرب من ١٥٧ طنا في مقابل ٤٨ طنا حجم المشغولات الذهبية المصنعة في دول مجلس التعاون ، باستثناء السعودية .

وكان تقرير لمؤسسة «غولد فيلدز مينيرال سيرفيسز» البريطانية اشار الى لجوء الحكومة السعودية الى فرض رسوم جمركية بمعدل ١٢ في المائة على استيراد المشغولات الذهبية مما شجع الى حد كبير على انتاج تلك المشغولات محليا، خصوصا في مدينتي الرياض وجدة.

وفي احصاء أخير تبين ان في المملكة العربية السعودية ٤٠ مصنعاً للمشغولات الذهبية تتجاوز طاقتها الانتاجية ١٠٠ طن، بالاضافة الى اكثر من ثلاثة الاف متجر للحلى الذهبية، وتنتج السعودية نحو عشرة اطنان من مناجمها سنويا.

مصادر «المجلس العالمي للذهب » ذكرت ان اهمية الشرق الاوسط وآسيا فاقت أخيرا أهمية الاسواق الغربية، حيث بدأت التجارة العالمية للذهب تتحول تدريجيا الى الشرق الاوسط وآسيا اعتبارا من عام ١٩٨٧ عندما حدثت أزمة البورصات .

وسجلت اسواق الشرق الاوسط وآسيا معدلات نمو قياسية في الطلب على الذهب بلغ متوسطها ٢٠ في المائة سنويا مقابل واحد في المائة في الدول الصناعية الغربية، مشيرة الى ان منطقة الشرق الاوسط وآسيا اصبحت الآن تتحكم في حركة الاسعار وكذلك في معدلات الطلب.

وتضيف هذه المصادر ان دبي اصبحت الآن مركزا رئيسيا للذهب في الشرق الاوسط، اذ ارتفعت وارداتها عام ١٩٩٢ بمعدل٧٢ في المائة لتصل الى ٢٨٤ طنا مما جعلها تحتل المركز الخامس في تجارة الذهب في العالم.ويتوقع المراقبون ان ترتفع تلك المعدلات مع نهاية ١٩٩٣.

بورشه ٩١١ «كاريرا» الجديدة

انتظر «مكتب المهندس فرديناند بورشه للدراسات الهندسية إيه. جي»، معرض فرنكفورت ١٩٩٣ للسيارات، ليرفع الستار عن أحدث ما صمم ونفذ: طراز بورشه ٩١١ «كاريرا».

بين «كاريرا ٩١١» هذه وسابقتها «كاريرا ٩١١» الرياضية ، فوارق هي نتيجة سنوات التجارب والتطوير.

فقد استبدل فيها المحور الخلفي بآخر متعدد الوصلات، يعتمد على نظام LSA (الخفة. الثبات والرشاقة). بينما ادخلت التغييرات على المحور الخلفي، جعلت السيارة اكثر أمانا وقيادتها أشد متعة.

كما اعتمد فيها نظام منع انغلاق المكابح ABS 5 الذي يعمل ببرمجة جديدة ومتفوقة. واستعمال الاقراص المهوأة والمقواة زاد من فعالية أداء جهاز الكبح. جهاز الانارة، لم يترك هو الآخر من دون تطوير، فأدخلت عليه تقنية متقدمة ضاعفت من فعاليته وخفضت تكاليف صيانته. ولسلامة الركاب عند بورشه الف حساب. ففي «كاريرا» الجديدة السلامة متوفرة عن طريق كيسين من الهواء أمام السائق والراكب الامامي، كما جهزت السيارة بفولاذ قوي في أماكن محددة من الجسم لزيادة قوة مقاومته للصدمات.

المحرك المتطور

محرك «كاريرا» من ست اسطوانات منبطحة متعاكسة سعة ٣٦٠٠ سم٣، هو بدوره أخذ قسطه من التحديث، فاضافة الى نظام الكتروني جديد ليتحكم بعمليتيِ الاشعال والضخ، جرى اعتماد ضابط هيدروليكي للصمّامات، وأصبح العادم يحتوي على ماسورتين خلفيتين ومحوليّ حفاز معدنيين.

قوة المحرك البالغة ٢٧٢حصانا ناريا وعزمه البالغ ٣٣٠ نيوتن متر تُنقلان الى العجلات الخلفية بوساطة صندوق سرعات يدوي من ست نسب امامية وواحدة خلفية - جهاز «تبترونيك» الاختياري يضم أربع نسب أمامية، يعمل اما اليا أو يدويا كما يشتهي السائق. وللمرة الاولى جرى تزويد الترس التفاضلي ، بحاجز القوة يعمل بنظامين : واحد اوتوماتيكي ABD وآخر تلقائي يربط قوة الدفع على الدولابين معا.

خفض الضجيج وخفض سموم نفاث العادم واستعمال مواد تطيل من عمر السيارة ويمكن اعادة تصنيعها ، تجعل هذا الطراز ملائما للبيئة.

المواصفات التقنية

الجسم : أحادي. كوبيه. باهان. جناح خلفي يرتفع كهربائيا.
مُعامل الانسيابية : سي. دي . ٠.٣٣.
المحرك : رباعي الشوط، من ست اسطوانات منبطحة متعاكسة تبرد بالهواء.
التزييت بوساطة الحوض الجاف.
مزدوج الاشعال.
لكل أسطوانة صمّامان يُضبطان هيدروليكيا.
محولا الحفاز في العادم من المعدن، ثلاثيا الشُعب.
قطر/ شوط: ١٠٠ملم/ ٧٦.٤ ملم
الحجم : ٣٦٠٠ سم٣
نسبة الانضغاط: ١:١١.٣
القوة: ٢٧٢ حصانا ناريا على ٦١٠٠ د.د.
العزم: ٣٣٠ نيوتن/متر على ٥٠٠٠ د.د.
ضخ الوقود: بخاخ تتابعي، متعدد الرؤوس.
الوقود: ٩٨ (رون)، ممتاز، خالي من الرصاص.
البطارية: ٧٥ أمبير/ساعة.
المولد: ١١٥ أمبير/ ١٦١٠ واط.
المحرك وصندوق سرعات يدوي من ٦ نسب ،(جهاز «تبترونيك» الاوتوماتيكي اختياري) ، مثبتان في الخلف. الدفع على العجلتين الخلفيتين.
الهيكل/ التعليق : نظام «مكفيرسون» أمامي.
محور متعدد الوصلات في الخلف، مع نظام (LSA) . خفة. ثبات. رشاقة.
مخمدات ارتجاج مزدوجة مع عوارض توازن في الامام والخلف.
المكابح : أقراص مهوأة بأربعة فكوك لكل منها على العجلات الاربع، مع نظام منع انغلاق المكابح (BOSCH ABS 5).
العجلات : ٧ جاي ×١٦ للامام - ٩ جاي × ١٦ للخلف.
الاطارات : ٢٠٥/٥٥ زد. آر. ١٦ للامام - ٢٤٥/٤٥ زد. آر . ١٦ للخلف.

الاوزان

فارغة : ١٣٧٠ كلغم (١٣٩٥ كلغ مع جهاز «تبترونيك») .
الاجمالي المسموح به : ١٧١٠ كلغم (١٧٣٥ كلغ مع جهاز «تبترونيك»).
الحمل الاجمالي : ٣٤٠ كلغ.
حمل السقف : ٧٥ كلغ (على حمّالات بورشه الخاصة)

المقاييس

الطول : ٤٢٤٥ مم
العرض : ١٧٣٥ مم
الارتفاع : ١٣٠٠ مم
قاعدة الدواليب : ٢٢٧٢ مم
المحور الامامي : ١٤٠٥ مم
المحور الخلفي : ١٤٤٤ مم
حجم صندوق الأمتعة : ١٢٣ لترا.
سعة خزان الوقود : ٧٤.٥ لترا (٩٢ لترا اختياري).

الاداء: السرعة القصوى ٢٧٠ كلم/س (٢٦٥ كلم/س مع جهاز «تبترونيك»).
التسارع من من الثبات الى ١٠٠ كلم/س، ٥.٦ ثانية (٦.٦ ثانية مع جهاز «تبترونيك»).
التسارع من الثبات الى ١٠٠٠ متر ، ٢٥.١ ثانية (٢٥.٩ مع جهاز «تبترونيك»).

استهلاك الوقود

	جهاز يدوي	جهاز تبترونيك: الي	جهاز تبترونيك: يدوي
على سرعة ٩٠ كلم/س	٧.٤ لتر/١٠٠ كلم.	٧.٨ لتر/١٠٠ كلم	٧.٨ لتر/ ١٠٠ كلم
على سرعة ١٢٠كلم/س	٩.١ لتر/ ١٠٠ كلم.	٩.٦ لتر/١٠٠ كلم	٩.٦ لتر/١٠٠ كلم
في المدينة	١٧.٩ لتر/١٠٠ كلم.	١٧.٢ لتر/١٠٠ كلم	١٦.٨ لتر/ ١٠٠ كلم

فك الارتباط بين «روثمان» و«هوندا»

بعد تسع سنوات من الشراكة الناجحة، افترقت «روثمان» و«هوندا» على درب سباقات غران بري للدراجات النارية.

في «جاراما» (اسبانيا)يوم الاحد ١٩٩٣/٩/٢٦ كان سباقهما الاخير معا. ورحلة التنقل على الحلبات، التي بدأت عام ١٩٨٥، اثمرت سبع بطولات عالمية، ورعاية دراجين اصبح لهم اليوم شأو في عالم تلك الرياضة الخطيرة والمتطلبة.

واحدهم، فردي سبنسر، الذي خاض بالوان «روثمان هوندا» تجربة فريدة، فاحرز بطولة فئة ٥٠٠ سم٣ ، وفي الوقت ذاته لُبِسَ تاج بطولة ٢٥٠ سم٣. ليبرز بعده في فئة ٥٠٠ سم٣ الاسترالي واين غاردنر ثم الاميركي ادي لاوسون.

في فئة ٢٥٠ سم٣، كان طوني مانغ، فارس «روثمان» و«هوندا» المجلي، الذي حقق لهما بطولتهما الاولى في تلك الفئة، لينتزع لهما الايطالي لوقا كادالورا بعد سنوات، هذه البطولة لموسمين متتاليين (١٩٩١-١٩٩٢).

«يمكننا ان نتحدث بكل اعتزاز وفخر عن ما احرزناه خلال سنوات شراكتنا من نجاحات تكللت بانتزاع سبع بطولات عالمية».

يصرح يويشي أوغوما، (نائب رئيس شركه هوندا للسباقات)، ويضيف:

«لقد قادتنا شراكتنا مع «روثمان » الى الحلبات في جميع انحاء العالم، فتمكنا من نشر نشاطاتنا، والتواصل مع آلاف المعجبين في رياضة الدراجات. ان التعاون مع شركة عالمية مثل «روثمان» اسس فضلى العلاقات ومحض الثقة الكبرى بين شركتين هما على اختلاف في الثقافة والتقاليد».

ويخلص يويشي اوغاما الى القول:

«لا يسعني ، عشية السباق الاخير ، الا ان اتوجه بالشكر الى محبذي رياضة الدراجات في جميع انحاء العالم، الذين منحوا «فريق روثمان هوندا» خلال السنوات الطويلة، كل تشجيع وواكبوا نجاحاته. كما اشكر «روثمان» التي اعطتنا الدعم كله والتشجيع خلال شراكتها الطويلة معنا متمنيا لها النجاح في مغامرتها الجديدة».

عند روثمان كلام آخر ، قاله أ. ف غيرتنير، (مدير سباقات روثمان)، فرد التحية بمثلها:

«خلال سنوات تسع كانت لنا مع «هوندا» تجربة رائعة، وشراكة مثمرة على كل صعيد نتجت عنها سبع بطولات عالمية نعتز بها ونفخر. وما نتمناه في «روثمان» هو ان تستمر «هوندا» كعهدنا بها دائما من نجاح الى آخر في سباقات غران بري للدراجات النارية».

«روثمان» لن تغادر حلبات السرعة ورياضة المحركات، فهي ستعود اليها في موسم ١٩٩٤ - ١٩٩٥ جنبا الى جنب مع «فريق وليامس - رينو» لسباقات «فورمولا واحد».

الميزان
Al-Mizan

بروفيل

المقامة الهراوية

سئلت المطربة صباح مرة يوم ضمت «وسيم طبارة الى محفظتها، ما هو احسن شيء في وسيم؟ فقالت الصبوحة بضحكة شحرورية: أحسن ما في وسيم شقيقه بهيج»!

بهذا المعنى يتحدث اللبنانيون في صالوناتهم عن الرئيس الياس الهراوي وعن رئاسته التي اشرفت على المغيب، اذا ما فتحت السيرة. واذا ما فتحت السيرة ففي بيروت، لأن سيرة الهراوي قلما تفتح في زحلة الا في منزل شوقي الفاخوري. واذا سألت عن السبب يقولون لك أن الزحالنة، يعرفونه، ففتح السيرة لن يضيف شيئا الى معلوماتهم!

ومن الانسب ألا تسأل في زحلة لئلا تسمع ما لا يرضيك. وإياك ان تسأل عيد الاشقر على وجه التحديد!

وقد حضر مندوب «الميزان»اخيرا صالونا من الصالونات اللبنانية العريقة، تربط اصحابه علاقة تاريخية مع آل الهراوي، غثهم وسمينهم. وكان ذلك في أعقاب عودة اللبنانية الاولى السيدة منى الهراوي الى بيروت من رحلتها الموفقة في لندن. وانفتحت السيرة من هذا الباب، وكرت المسبحة كما يقولون في لبنان، وأدلى كل واحد من الحاضرين بدلوه حتى امتلأ الدلو.. وطفح.

ولكثرة ما سمعنا من اطراء ومديح للسيدة منى ظننا في البداية ان هذا اسلوب جديد في لغة الصالونات، فيثني المتحدث على زوجة الرئيس كي يتجنب التحدث بكلام مغاير عن الرئيس. اي انك اذا أردت ان تقلل من شأن شخص فما عليك الا ان تبالغ في رفع شأن قرينه، على لغة المطربة صباح التي مسحت وسيما باعلاء بهيج!

لكننا في النهاية لمسنا ان هناك اجماعا بين الحضور على جدية ما يقولون عن السيدة منى، وان ما قيل في الثناء عليها ليس مجرد اسلوب للتعبير عن كلام آخر في زوجها الرئيس. والاهم من ذلك، ان معظم الثناء والاطراء جاء على السنة النساء، حتى لتخال ان بينهن نوعا من التضامن النقابي!

واحدة قالت ان للرئيسة طلة. وواحدة قالت انها لم تكن تعرف ان الرئيسة خطيبة مفوهة حتى سمعتها تخطب في احدى المناسبات. وواحدة قالت متأوهة او متحسرة انها كانت تتمنى لو أن السيدة منى هي التي في منصب الرئاسة الفعلي، لصنعت العجائب على حد قولها (بالاضافة الى العجائب التي تحدث في قصر بعبدا ومن قبل في بناية رفيق الحريري على الرملة البيضاء، ومنها توزيع الأوسمة والنياشين على كل عابر سبيل، مما يذكرنا بالمثلث الرحمات مطران جبل لبنان السابق للروم الارثوذكس المغفور له المطران ايليا كرم الذي فتح سكة مهولة لسك الأوسمة والنياشين بأسماء وألقاب جميع القديسين، وبالاضافة الى العجيبة الكبرى وهي الوفاء الشديد من الرئيس الهراوي لجميع الذين اسهموا في وصوله للرئاسة، وهو وفاء أشد من وفاء الاسد لاندروكلس في الرواية التاريخية الشهيرة «اندروكلس والاسد»)!

وكان حديث الاعجاب على أشده (بعد حديث العجائب) عندما تناول الاعمال الخيرية العظيمة التي تقوم بها السيدة الاولى والمؤسسات الخيرية التي ترعاها وتسهر عليها، وتتجشم من أجلها مشاق السفر، وهي مشاق خفف منها كثيرا في رحلة لندن وجود الوزيرين الخفيفين مروان حمادة وسمير مقبل في الحاشية. حتى قيل ان الخيرية الهراوية جمعت من رجال الاعمال الفلسطينيين وحدهم اكثر مما جمع ابو عمار لدولة اريحا عندما نفخ في البوق!

وقد هيج حديث التبرعات احد الحاضرين، وهو من الذين يملكون ملكة أدبية مرموقة ومحفظة شعرية أوسع وأسمن وأدسم من المحفظة الاستثمارية الحريرية التي كان يديرها حاكم مصرف لبنان المركزي في ميريل لينش. وقال صاحبنا الأديب انه يشفق على كل جامع للتبرعات الخيرية، ويرثي لحاله، وخاصة اذا كان جامع المال مخلصا، ونزيها وجديرا بالثقة في وسط ليست معروفة عنه مثل هذه الصفات والخصال. وكان المتحدث مقنعا في حديثه الى درجة ان احد الحاضرين الذين لهم ضلع في بعض الخيريات قرر ان يستعفي من مهمته. بل انه أقنع الحاضرين بأن العمل في الخيريات ينتقص من جامع المال ومن أكل المال على قول الشاعر العربي الذي استشهد به صاحبنا:

قد يجمع المال غير آكله
ويأكل المال غير من جمعه!

الضيف

هشام ناظر مفتتحا المحاضرات العربية - الاوروبية

نحن «أوبيك» ولسنا «أونيسكو»!

هشام ناظر وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية أشهر من أن يعرّف، وان كان معروفا كوزير للبترول اكثر مما هو معروف كوزير للثروة المعدنية. وقد عمد السير ريتشارد بومونت رئيس غرفة التجارة العربية – البريطانية الذي قدم الوزير السعودي محاضرا أول في مسلسل المحاضرات العربية – الاوروبية الذي تعد له الغرفة، الى التعريف به كوزير للثروة المعدنية بعد سؤال من السفير السعودي الدكتور غازي القصيبي عن موارد المملكة من الذهب:

فقال الوزير ان انتاج بلاده من الاصفر الرنان متواضع جدا بالقياس الى الذهب الاسود، وان كانت اراضي المملكة تحتضن رواسب لا بأس بها من موارد معدنية عديدة.

وقد كانت المحاضرة التي اختيرت لها قاعة الملكة اليزابيث الثانية في وستمنستر على مقربة من دوائر الدولة البريطانية، على قدر كبير من الاهمية لكونها جاءت فور انتهاء اجتماعات «اوبيك» في جنيف، وكان الحضور فيها متميزا ايضا، وكذلك العرض الذي قدمه الوزير، والاهم من ذلك أجوبته الذكية والطريفة في رده على الاسئلة المحرجة. وقدكانت «الميزان» هناك تسمع وتسجل.

كانت محاضرة الوزير ناظر ادسم وأغنى من الغداء الهندي الفقير الذي قدم للحضور بعد ذلك، على نقيض المآدب العامرة التي اعتادت الغرفة ان تقيمها في مقرها. وفيما كانت المحاضرة جامعة كانت مأدبة الغداء مفرقة. فقد وضع السفراء والديبلوماسيون والرسميون في قاعة لوحدهم وحجر عليهم خشية الاختلاط مع الآخرين، ووضع الآخرون كلهم في قاووش واحد!

لكن المحاضرة وحواشيها كانت مفيدة جدا وراقية. فقد كانت كلمة الغرفة التي ألقاها الأمين العام عبدالكريم المدرس محاضرة بحد ذاتها. وكانت تعليقات رئيس الغرفة السير ريتشارد بومونت بمثابة الفلفل والبهار. ومن ذلك، مثلا، انه بعد انتهاء الوزير ناظر من الاجابة عن سؤال عن الضجة الاعلامية حول الشح في العوائد المالية للمملكة العربية السعودية مطمئنا الحضور الى ان في ذلك قليلا من الصحة وكثيرا من المبالغة، عقب السير ريتشارد بقوله انه اذا كانت السيولة النقدية شحيحة فوق الارض فان السيولة دافقة تحت الارض!

وذكر السير ريتشارد الحضور بأن عددا كبيرا من المشاريع المتقدمة الضخمة التي أقامتها المملكة في الحقبة الاخيرة تم الاعداد لها منذ ان كان هشام ناظر وزيرا للتخطيط في اوائل السبعينات.وقال انه من حسن الحظ ان بقي ناظر وزيرا في الحكومة السعودية كل هذه المدة ليرى المشاريع التي خطط لها تشيد وتثمر، وهو أمر لا يمكن ان يحدث هنا (اي في بريطانيا) حيث العمر الحكومي للوزراء قصير!

وكان ملفتا للنظر ايضا ان السفير التونسي السيد محمد اليسير على معرفة جيدة بشؤون النفط، كما اتضح من سؤال له الى الوزير السعودي بلغة انكليزية متقنة. ونأمل ان يصبح السفير اليسير وزيرا للبترول في تونس اذا من عليها الله بمقادير من النفط أكبر مما تنتج الآن.

ومع انه كانت هناك بحة في صوت الوزير ناظر وهو يتكلم، ربما كانت ناتجة عن كثرة الاجتماعات والمناقشات الطويلة التي خاضها خلال اجتماعات «اوبيك»، فقد كان حديثه هادئا ومفهوما وواضحا، وكان رده على الاسئلة المحرجة ديبلوماسيا ورقيقا ايضا. فقد رد على سؤال لأحد الحاضرين من الانكليز عن رأيه في ما اذا كانت المعارضة الشعبية والسياسية في بريطانيا لعزم وزارة المالية على فرض ضرائب جديدة على استهلاك الطاقة المنزلية شيئا مؤاتيا لما يدعو اليه الوزير السعودي من حيث ضرر الضرائب على الطلب، قائلا: اسألوا دافعي الضرائب!

وكان مسك الختام في ردود الوزير ناظر على الاسئلة رده على سؤال من أحد العرب الحاضرين (لم يسمع اسمه او البلد الذي يأتي منه تماما لانه لم يستعمل المايكروفون. وقيل لنا انه من دولة الامارات)، لكن السؤال يدل على ان سائله ربما كان شيوعيا من السودان او أصوليا من الجزائر او شيئا من هذا القبيل... فقد سأل السائل، ايا كانت هويته، عن المبررات الواقعية للانتاج النفطي السعودي الكبير. وخاصة انه لا يتناسب في حجمه مع عدد سكان المملكة، بينما دولة مثل نيجيريا فيها عدد هائل من السكان غير مسموح لها ان تنتج من النفط سوى القليل.

وعلى هذا السؤال الاخير رد الوزير السعودي بجواب مختصر يشبه النكتة، اذ قال لسائله:

نحن «أوبيك» ولسنا «أونيسكو».

ويقصد بذلك ان الصناعة النفطية ليست جمعية ثقافية.واذا كان تصفيق الحضور في نهاية اي محاضرة مقياسا على أهميتها وعلى نجاح اداء المحاضر، فان التصفيق المتواصل الذي لقيه الوزير السعودي بعد انتهاء أدائه في قاعة الملكة اليزابيث يوم الاول من تشرين الاول/اكتوبر الجاري، يشير الى نجاح من هذا النوع. بل انه يؤذن ببداية نجومية هشام ناظر على المسرح العالمي، شأن سلفه على ذلك المسرح احمد زكي يماني قبل انطفاء نجمه بصورة مفاجئة.

لكن في وقفة هشام ناظر على المسرح شيئا مختلفا، بصرف النظر عن الاناقة في الملبس، لعله العفوية الطبيعية التي تمتاز بها وقفة الشعراء. فلم يكن في وقفته على المسرح او في أدائه اي عنصر تمثيل مفتعل. فاذا لم يكن هشام ناظر من الشعراء، شأن السفير القصيبي، فان وقفته المتراتبة على المسرح قد تشي بشيء من الاعتيادية البيروقراطية.

ولنجاحه الجيد في أدائه على مسرح الملكة اليزابيث استحق هشام ناظر ان يكون ضيفنا الاول. ونأمل أن نستضيفه مرة أخرى.

النـــاس

عُمان شريكك التجاري

يفتتح معالي السيد مقبول بن علي سلطان، وزير التجارة والصناعة العماني، والمستر ريتشارد نيدهام وزير التجارة البريطاني، في تمام الساعة ٩.٣٠ من يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ المعرض العماني الذي يقام في مقر غرفة التجارة العربية البريطانية في لندن تحت شعار «عمان شريكك التجاري».

السعودية من الداخل

أقام المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن بالتعاون مع جمعية الشرق الاوسط ندوة دراسية أستمرت طوال يومي الاثنين والثلاثاء ٤ و٥ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري تناولت الوضع السعودي من الداخل. ومن المشاركين في الندوة: السير جيمس كريغ، السفير البريطاني الاسبق في الرياض، والكاتب والديبلوماسي الاميركي السابق دافيد لونغ، والدكتور عبدالله عمر ناصيف الامين العام لرابطة العالم الاسلامي، والبروفسور جيمس بيسكاتوري، وخالد المعينا من الشركة السعودية للابحاث والتسويق، وجون هايز نائب رئيس وكالة «يونايتدبرس»، والبروفسور روبرت مابرو، مدير معهد دراسات الطاقة في اكسفورد، والدكتور بول ستيفنس، الاستاذ في سياسات واقتصاديات البترول في جامعة «داندي،» والدكتور هنري عزام من البنك الاهلي التجاري السعودي، في جدة، والبروفسور جون مرسلي، والشيخ تيمور علي رضا رجل الاعمال السعودي المعروف، وسيمون بيرد من شركة «بريتيش ايروسبايس»، وجون هيل من البنك السعودي البريطاني، والبروفسور في جامعة جورجتاون الاميركية، الدكتور انطوني كورد سمان، والسير آلن مونرو السفير البريطاني السابق في الرياض، والسير هارولد ووكر، السفير البريطاني السابق لدى العراق والبحرين ودولة الامارات، والدكتور عثمان الرواف من جامعة الملك سعود، والسفير الاميركي السابق لدى السعودية والاستاذ الحالي في جامعة بوسطن البروفسور هيرمان ايلتس، وغيرهم...

فؤاد مطر في «سايكس - بيكو»

دعا الزميل فؤاد مطر جمعا من زملائه وأصدقائه الى حفل شاي واستقبال بعد ظهر يوم الاحد الموافق في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر الجاري لتقديم النسخة الخاصة به من كتابه عن لبنان بعنوان «اللعبة واللاعبون والمتلاعبون: من الوجود الفلسطيني الى الدور السوري الى الحل السعودي». وهذا الكتاب هو فاتحة نشر الاعمال الكاملة لفؤاد مطر طوال ثلاثين سنة من الكتابة والتأليف.

وقد اختار الزميل مطر حفل توقيع كتابه المذكور في فندق «هايدبارك» في وسط مدينة لندن، وهو الفندق الذي تم فيه توقيع المعاهدة السرية بين بريطانيا وفرنسا لتجزئة الشرق العربي في ابان الحرب العالمية الاولى، والمعروفة بمعاهدة سايكس -بيكو.

الميزان AL-MIZAN
جريدة اقتصادية مستقلة

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله

الاعلانات: CHW COMMUNICATIONS
8 SEYMOUR PLACE
LONDON W1H 5WF
TEL: (071) 258 0787
FAX: (071) 723 1329

التوزيع: الشركة العربية للتوزيع ـ بيروت
تلفون: ٣٤٢٨٧٠ ـ ١٤٥ ٣٤٣
شركة الاهرام للتوزيع ـ لندن
تلفون: ٩٨٧٣٨١٣(٠٧١)

ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (071) 837 0154
FAX: (071) 837 0165

برج السادات
الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٢٢٧٧

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM